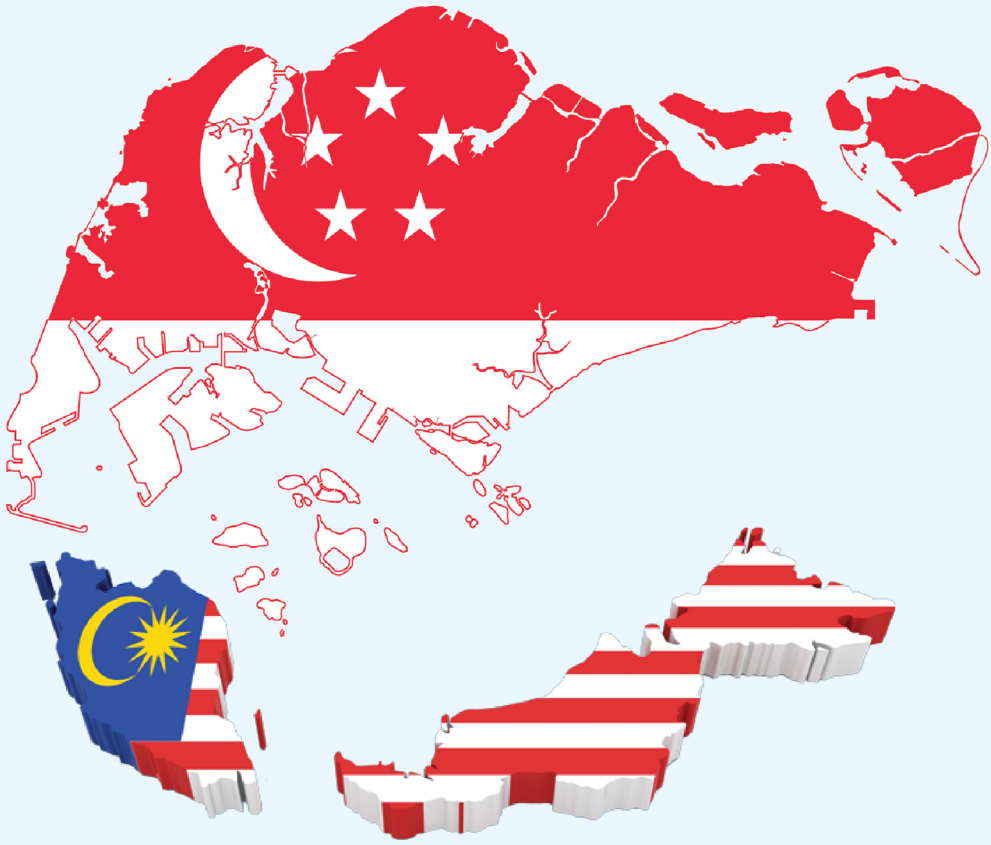
أثـر التنميـة الاقتصاديـة

علـى التحـوّل الديمقراطـي

في ماليزيـا وسنغافـورة



تأليـف

الدكتـور بلال ياسـين الكساسبـة

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

Dar Academic For Publishing & Distributing Co.

أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
1442هـ - 2021م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2020/6/1686)

338,9
الكساسبة ، بلال ياسين
أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة/ بلال ياسين الكساسبة:- عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2020
() ص .
ر.إ.:2020/6/1686
الواصفات:/التنمية الاقتصادية//النظم السياسية//التكوين الاجتماعي//الإصلاح السياسي//الاقتصاد الدولي//ماليزيا//سنغافورة/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة

ISBN : 978-9923-27-065-3

All right reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508 / جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

أثـر التنميـة الاقتصاديـة

علـى التحـوّل الديمقراطـي

في ماليزيـا وسنغافـورة

تأليـف

الدكتـور بلال ياسـين الكساسبـة

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

"إمّا أن تكتب شيئًا يستحقّ القراءة، أو أن تفعل شيئًا يستحقّ الكتابة."

بنيامين فرانكلين

الإهــداء ..

إلى **روح** أبي الطاهرة الذي رسم لنا لوحة التسامح التي زينت جدار حياتي ، فجعلت منها حياةً هادئةً، آمنةً، بعيدةً عن كل المنغصّات.

إلى **أمّي** التي لقَّنتني درس الصَّبر، ليكون طريقي السِّلميّ للوصول للهدف، وسلاحي الأبيض لمحو ضلامٍ دامس ، سدلَ ستارهُ في كلِ مكانٍ .

إلى **أخوتي** مهد المحبَّة التي ترعرت فيه حتى فاح عِطرُها أينما ومتى ينبض قلبي.

إلى **شيخي** الضلع الرابع لمربع حياتي، الذي اكتمل بذلك الضلع بعد أن أذاقني حلاوةً لا واصف لها ولا مُستسيغ لطعمها إلاَ لمن اصطفاه الله، مُعلّمي خير علمٍ كتاب الله ، الشيخ إبراهيم الخريسات .

د. بلال ياسين الكساسبة

تمهيد

تُعدُّ الديمقراطيّة أساس التَّحوُّلات الاقتصاديّة في الدول الديمقراطيّة، فلا يمكن أن يكون هنالك تنمية اقتصادية وانفتاحٌ اقتصاديّ ومنافسةٌ دون أن تكون الدّولة قائمةًعلى أُسس ومعايير الديمقراطيّة؛ لذا فالديمقراطيّة والتنمية الاقتصادية مفهومان متكاملان يدعم كلّ منهما الآخر،وممَّا يزيد الصِّلة بينهما أنَّها تنبع من تطلُّعات الأفراد والشُّعوب ومن حقوقهم المشروعة.فالتاريخ يُظهر أنَّ التّجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطيّة والتّنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل.وعلى العكس من ذلك، فإنَّ الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطيّة والتّنمية يُسهم في ترسيخهما معًا بصورةٍ دائمةٍ.

وفي ظلّ تنامي فعالية المجتمع المدنيّ مع المستجدَّات الدّوليّة المُعاصرة،وفي ظلّ الواقع المُعَولَمِ تعالت الأصوات المُناديَة بالإصلاح السّياسيّ والتَّحوُّل الديمقراطي في كثيرٍ من الدُّول الآسيويّة، وقد كانت المستجدَّات المعاصرة في مُجمل تداعياتها حول الانتقال الديمقراطيّ، وقد باتت تشغل حيِّزًا مُتناميًا من فكر المحلِّلين السّياسيّين، إلّا أنَّ بُعدها السّياسيّ المُتمثّل في الإصلاحات السّياسيّة،أو ما يدرج على تسميته بالتَّحوُّل الديمقراطيّ قد اجتذب أنظار العديد من الدّارسين في ظلّ تنامي مجموعة من التطوّرات السّياسيّة التي شهدتها غالبيّة دول العالم الثّالث، متمثلةً في تراجع التوجُّهات السلطويَّةِ لصالح تحوُّلات ديمقراطيّة في إطار ما يُعرف "بالثّورة الديمقراطيّة الشّاملة.

لقد استطاعت ماليزيا وسنغافورة أن تحقِّق قفزةً تنمويةً، استحقَّت أن يُطلق عليها بـ "معجزة"، فقد استطاعت أن تتحوَّل من مجتمعٍ زراعيٍّ مُتَخلِّفٍ بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957، فضلًا عن الصدامات العرقيّة التي حدثت في أواخر السّتينيّات بين الملايو والصّينيّين، إلى مجتمعٍ واقتصادٍ يشهدُ نموًّا مُتسارعًا على الصعيد الاقتصاديّ، وخَلْقِ تجانسٍ واستقرارٍ وطنيٍّ بين العرقيّات المختلفة المكوِّن لها.

تُعدُّ ماليزيا وسنغافورة اليوم مـن الـدول المتطـوِّرة والمصـنِّعة للآليّـات الدّقيقـة التـي تتعلّق بالحاسوب هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخرى تُعدُّ أفضل مناطق العالم سياحيًّا،كلّ ذلك بسبب وجود قياداتٍ سياسيّة أخلصت لوطنها، وعملت لشعوبها رغم الاختلافات العرقية، إلّا أنَّها أصبحت نموذج الدول المنتقلة من دول العالم الثالث إلى دول العالم المتقدِّم.

المؤلّف

الفصل الأول

التّحوُّل الديمقراطيّ

المبحث الأول

التّحوُّل الديمقراطيّ

أولاً : مؤشرات التَّحوُّل الديمقراطي

لقد شكلّت قضيّة التَّحوُّل الديمقراطيّ أو ما يُعرف بـ "الدمقرطة"، مبحثًا أساسيًّا هاماً في علم السّياسة منذ النّصف الثّاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى أثر هذا الدّفع باتّجاه الديمقراطيّة ظهرت كتب وبحوث ودراسات، صبّت جلّ اهتمامها بهذه العمليّة فتناولتها بمختلف جوانبها، بدءًا بالأسباب الدّاعية لهذا التَّحوُّل، مرورًا بطرق التَّحوُّل، وانتهاءً بطبيعة النظم السياسية بعد حدوث هذا التَّحوُّل.وجاءت هذه الدّراسات بالتّزامن مع ما سُمّي بـ "الموجة الثّالثة للتحوّل الديمقراطيّ"، والّتي انطلقت منذ منتصف سبعينات القرن العشرين من (إسبانيا، اليونان، البرتغال)، ثمَّ امتدت خلال عقدي الثّمانينات والتّسعينات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينيّة، وآسيا، وأفريقيا، وشرق وسط أوروبا (إبراهيم، 2013).

إنَّ عملية التَّحوُّل الديمقراطيّ من الناحية النّظريّة هي عمليّة الانتقال من النُّظم التّسلطيّة إلى أخرى غير تسلطيّة أو تعدّديّة، والتّخلص من نظم الهيمنة نحو صيغ أكثر ديمقراطيّة في الحكم يكون عمادها مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرّة في الحياة العامّة، وتوسيع هامش الحريّة، واحترام حقوق الإنسان.

أمّا من الناحية العملية، فيمكننا دراسة التَّحوُّل الديمقراطيّ من النّاحية العمليّة من خلال مجموعة من المؤشّرات الهامة تُساهم في قياس درجة هذا التَّحوُّل. فتعرّف هذه الظاهرة من إطار التّحليل السّياسيّ على أنّها تراجع نُظم الحكم غير الديمقراطيّة لتحلّ محلّها نُظم حُكم ديمقراطيّة، وتعتمد على ثلاث مبادئ أساسيّة يُمثّل توافرها المعيار الأساسيّ لقياس مستوى التَّحوُّل وهي (إبراهيم، 2013):

أ- مبدأ الحريّة التنظيميّة والفكريّة: يشمل ذلك حقّ التّنظيم الحزبيّ،وحريّة التّعبير، والتعدّديّة السّياسيّة.

ب- مبدأ التداول السّلميّ للسّلطة: طبقًا لقواعد قانونيّة وإجرائيّة معروفة، ومحدّدة بما في ذلك حقّ الأغلبيّة في تسلّم مسؤوليّة الحُكم من خلال الانتخابات العامّة الحرّة النّزيهة والمُباشرة، ومنع احتكار السّلطة من قبل شخصٍ أو جماعةٍ.

ج- مبدأ المساواة: الذي يتضمّن المساواة وتكافؤ الفرص أمّام الجّميع، ويجعل من القانون الصّادر عن السّلطة التشريعيّة المنتخبة هي المرجع الرئيس في التّعامل بين جميع أفراد الشّعب فيما بينهم.إنّ تطبيق هذه المبادئ، إضافةً إلى مبادئ أخرى مثل: احترام حقوق الإنسان، وحريّة الصحافة، وسيادة القانون، كلّها تشكّل في مجملها المؤشّرات الرّئيسة على وجود التَّحوُّل الديمقراطيّ.

ثانياً : مراحل التَّحوُّل الديمقراطي:

أمّا عن مراحل التَّحوُّل الديمقراطيّ: يتّفق الباحثون على أنّ عمليّة التَّحوُّل عمليّة متعددة المراحل إذ تمرّ بثلاث مراحل أساسية هي تنقسم حسب الترتيب زمنيًّا لها (المري، 2006، ص17):

أ- مرحلة ما قبل التَّحوُّل: تتميز بمجابهة النّظام السلطويّ والتّصدي له وحدوث نزاعات واضطرابات بين من يسعى للتحوّل والنخبة الحاكمة الرافضة له.

ب- مرحلة الانهيار: تتضمن مرحلة انهيار النّظام السلطوي وتفكك مؤسساته وظهور نظام ديمقراطي جديد وإرساء قواعد قانونيّة ونظام سياسيّ جديد، تنتهي هذه المرحلة مع ظهور أول انتخابات.

ج- مرحلة التّماسك الديمقراطيّ: التي تحدث فيها حالة من التّناغم والتّماسك بين مختلف المؤسّسات الاجتماعية والسياسية في الدولة.

وعليه، فإنّ عمليّة التَّحوُّل والانتقال إلى نظام حُكْمٍ ديمقراطيّ وترسيخه على النّحو الّذي يضمن استمراريّته واستقراره، هي غالبًا ما تكون عمليّة معقّدة وتستغرق فترةً زمنيةً طويلةً نسبيًّا، ولذلك فإنّ مجرّد الانتقال من نظام حُكْمٍ غير ديمقراطيّ لا تعنى بالضّرورة قيام نظام ديمقراطيّ راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط

ومتطلّبات عديدة لابدّ من توافرها مثل: التعدديّة السّياسيّة، والتداول السلميّ للسلطة، والفصل بين السُلطات مع تحقيق التّوازن فيما بينها استنادًا إلى مرجعيّة دستوريّة واضحة ومستقرّة، وقدرة الحكومة المُنتخبة على ممارسة السُّلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعليّة المؤسّسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدنيٍّ فاعلٍ ومستقلٍ، وكفالة الحقوق السّياسيّة والحريّات المدنيّة لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، أمّا عن طرق التَّحوُّل الديمقراطيّ أو اتّجاهات التَّحوُّل الديمقراطيّ، فتقسم لأربعة أنواعٍ وهي (الدعجة،2004):

أ- التَّحوُّل من الأعلى: ويتمّ من داخل النّظام القائم، وعادةً ما يبدأ عندما تتوفّر عوامل وأسباب موضوعيّة تؤثّر سلبًا على شرعيّة السُلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعةً مفادها أنّ كلّفة الانفتاح والتَّحوُّل الديمقراطيّ أقل من كلّفة الاستمرار في الممارسات التسلطيّة.

ب- التَّحوُّل من الأسفل: هو التَّحوُّل الذي يقوده الشّعب متمثّلًا باحتجاجات مطالبةً بالتّغيير وكسر قيود التّسلُّط واحتكار السُّلطة.

ج- التَّحوُّل من خلال التفاوض بين النّخبة الحاكمة وقوى الشّعب: يحدث نتيجة اتفاق أو تعاقد ناجم عن المفاوضات بين النّخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبًا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوعٍ من التّوازن النّسبيّ في ميزان القوى بين الطّرفين، فالنّخبة الحاكمة تصل إلى قناعةٍ مفادها أنّها غير قادرةٍ على الاستمرار في السّياسات المغلقة، والممارسات القمعيّة بسبب الضغوط الدّاخلية والخارجيّة، وأنّ كلّفة الانفتاح السياسي أقلّ من كلّفة الاستمرار في السّياسات غير الديمقراطيّة.

د- التَّحوُّل من خلال التّدخل العسكريّ: غالبًا ما ارتبط هذا النّمط من الانتقال بحروبٍ وصراعاتٍ، تؤثّر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخليّة وإقليميّة ودوليّة. وهو يحدث في حالة رفض النّظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحيّ

داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحدّيه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها (السّيد، 1997، ص13-14).

مؤشّرات الديمقراطيّة

للديمقراطيّة مجموعةٌ من المؤشّرات من أهمها ما يلي (قنديل، 2012، ص3):

1- التداول على السلطة: ويقصد بالتداول وجود آليات لانتقال المنصب السّياسيّ إلى آخر، سواء أكان شاغلًا المنصب رئيسًا للجمهوريَّة أم رئيسًا للوزراء في النُّظم الرئاسيّة البرلمانيّة،وأن يُراعى التداول ثلاثةَ شروطٍ أساسيّة هي:

أ- ضمان إمكانيّة العودة إلى الحُكم تُوفِّر الفرصة لمختلف الوحدات مرّةً أو عدّة مراتٍ.

ب- الاحتكام إلى الشّعبِ، وقبول الشّعب مهما كان.

ج- الإجماع حول المسائل الأساسيَّة (السياسة الخارجيّة، والسياسة الماليّة، والدّفاع الوطنيّ)، وكلّ هذه الشُّروط هي التي تعبِّر عن جدول التداول على السّلطة ولا يجب تجاوزها "عكس الانقلاب".

2- الانتخابات: وهي عمليّة تُختار بواسطة الأفراد والاتجاهات والأشخاص المكلّفين بتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، ولاشكَّ أنّ تطبيق وممارسة الديمقراطيّة يستلزم مشاركة المواطنين والمشاركة العاديّة تكون عن طريق الانتخاب،الذي يعدُّ صورةً من صور الديمقراطيّة وجود انتخابات دوريّة،حرّةً ونزيهةً.

3- التعدديّة الحزبيّة:يرتبط التداول السلميّ للسلطة بوجود تعدُّد حزبيٍّ حقيقيٍّ يسمح بتنافس فعليّ بين عددٍ من الأحزاب ذات التّوجهات المتباينة في تنقُّل السّلطة من حزبٍ إلى حزب آخر،أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، ولا بدَّ من وجود تعدّديّة حزبيّة باعتبار الأحزاب وسيطة بين المواطنين والدولة.

4- الفصل بين السلطات: يشكّل مبدأ الفصل بين السّلطات حجر الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النُّظم الديمقراطيّة،استعمل هذا المبدأ في البداية كأداة احتجاجيّة ضدّ تسلّط الملك وكان الهدف من هذه القاعدة هو إدخال نوع من اللبراليّة السّياسيّة في القانون الوضعي،ودخلت هذه الفكرة في الدّستور الفرنسيّ عام 1791 المادة (16) كلّ مجتمعٍ لا يضمن الحقوق لا يضمن الفصل بين السّلطات فهو مجتمعٌ بلا دستورٍ، ويُعتبر "مونيتسكيو" المنظِّر الحقيقي لمبدأ فصل السلطات، يقول: كلّ فردٍ له سلطة يميل للمبالغة في استعمالها لتفادي ذلك، السلطة توقف السلطة.نجد هذا المبدأ في أغلبية دساتير دول العالم الثالث.ويُقسِّم السلطة إلى:

أ- السلطة التشريعيّة: للشعب أو ممثليه من خلال المجالس.

ب- السلطة التنفيذيّة: من اختصاص الحاكم.

ج- السلطة القضائيّة: هي اختصاص هيئة مستقلة بعيدة عن المساومات والضغوطات.

أمّا بالنسبة للتَّحوُّل الديمقراطيّ في ماليزيا وسنغافورة، فقد انفردتا بممارسات ديمقراطيّة ذات طبيعةٍ خاصّة تحدَّدت معالمها في إطار ما بات يُعرف بـ"الديمقراطية الآسيوية" في إشارة واضحة لتمايزهما عن مكوِّنات المنظومة القيميّة للديمقراطيّة الغربيّة التي تستند إليها بأساس آليات التَّحوُّل الديمقراطيّ المعاصر،حيث إن القيادتان الماليزية والسنغافورية لم ترى في هذه الديمقراطيّة التي تستند إلى القيم التقليدية أي عائق للتنمية، بل على العكس من ذلك ارتأى الجانبين نجاح هذه القيم في الحفاظ على الاستقرار السّياسيّ للبلاد، وذلك استنادا إلى القبول بقدر أقل من الديمقراطيّة في سبيل ضمان قدر أكبر من الاستقرار السّياسيّ،وعليه يمكن القول إن ماليزيا وسنغافورة لم تشهدا تحوّلًا ديمقراطيًّا بالمعنى الغربي، بقدر ما شهدت نوعًا من الإجراءات اللّيبراليّة المتواضعة، تمثَّلت في التّخفيف من حدّة بعض القيود، وتوسيع نطاق الحقوق الفرديّة والجماعيّة داخل النّظام السلطوي، هذه التدابير لا تعني إرساء تحوّل ديمقراطيّ وإن

كان يمكن أن تُسهم في حفز هذه العمليّة التي تتجاوز الحدود الضّيقة لكلّ من الحقوق الفرديّة والجماعيّة إلى التَّحوُّل الديمقراطيّ تعكس قدرًا أكثر اتساعًا من محاسبة النّخبة الحاكمة (عوض، 2010، ص230).

وقد تمكَّنت كلّ من الدولتين في إطار التَّحوُّل الديمقراطيّ الاستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، حيث توفرت لهما بيئة اقتصادية مثلى، وأيدي عاملة رخيصة، ومنشآت جاهزة، واستقرار أمني وسياسي في ظل حكم ديمقراطي برلماني، معروف بنزاهته، وانخفاض معدلات الفساد في أجهزته الإدارية (صباغ، 2007).

مؤشّرات التّنمية في ماليزيا وسنغافورة :

هناك مجموعة من المؤشرات المتعدِّدة على تقدُّم ونجاح التجربة التنموية في ماليزيا وسنغافورة خلال العقدين الأخيرين على أقل تقدير، وهذا التقدُّم يُقاس من خلال وجود قطاعات متميزة،حقَّقت تطورات أكثر من غيرها سجِّل لها في الميادين والمحافل الدولية،فسياسة الرؤية الوطنيّة والتي بدأت بين عامي (2001- 2010)، عبارة عن خطة عشريّة قسمت إلى خطط خمسية أعطت اهتماماً أكبر للتعامل مع العولمة، وتسارع النّمو الاقتصاديّ الذي اجتاح أمّاكن كثيرة من العالم، ومن ثَمَّ وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصاديّ المتزايد، وتضمن لماليزيا وسنغافورة استمرار تطورها البشري، والارتقاء النّوعي بالإنسان الماليزي، والوصول به إلى مستوى متميز، عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية، إذ تعدُّ الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد معرفي، وهي بذلك خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربويّة في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم،ويمكن إجمال العوامل السياسية والاقتصادية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا وسنغافورة بالنقاط الآتية (السعد،2014):

أ- توفر مناخ سياسي يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

ب- يتم اتّخاذ القرارات دائمًا من خلال المفاوضات المستمرّة بين الأحزاب السّياسيّة القائمة على أسسٍ عرقيّة ما جعل سياسة ماليزيا وسنغافورة تُوصَف بأنَّها تتميّز بديمقراطيّة توافقيّة في جميع الأحوال.

ج- رفض الحكومة الماليزية والسنغافورية تخفيض النّفقات المخصّصة لمشروعات البنيّة الأساسيّة والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نموّ مستقرٍّ في السّنوات المُقبلة، لذا ارتفع ترتيب ماليزيا وسنغافورة لتصبحا من الدّول الاقتصاديّة الخمسة الأولى في العالم في مجال قوّة الاقتصاد المحلي.

ثالثاً: توظيف النّظريات

فيما يتعلّق بتوظيف النظريّات والذي يتناسب مع هذا الكتاب، لا بدَّ من التطرُّق إلى نظريّة التّنمية الاقتصاديّة، وكذلك نظريّة التَّحوُّل الديمقراطيّ الأكثر انسجاما في أثر التّنمية الاقتصاديّة في دول العالم الثّالث، وخاصةً التّجربة الماليزيّة والسنغافوريّة كحالة دراسة.

أولًا: نظريّة التّنمية الاقتصاديّة

أ- فلسفة النّظريّة

تعدُّ النّظريّة الاقتصاديّة من النّظريات ذات الأهميّة القصوى في أيّ تحول أو تغيُّرٍ سياسيٍّ، حيث تؤثّر الأبعاد الاقتصاديّة على عمليّة التَّحوُّل الديمقراطيّ تأثيرًا مزدوجًا؛ فالإخفاق في عملية التّنمية الاقتصاديّة هو أحد الأسباب الدافعة للتحوُّل، وفي الوقت نفسه فإنَّ وجود هذه التّنمية الاقتصاديّة يوفّر آفاقًا رحبةً لتفعيل هذه العمليّة وما تنتجه من فرص إحداث هذا التَّحوُّل(Heather،1994، pp. 3).

ب- المرتكزات الأساسيّة للنظريّة

تقوم المرتكزات الأساسيّة لنظريّة التّنمية الاقتصاديّة على الأُسس الآتية (القصبي، 2006، ص90):

1- تؤدي التّنمية الاقتصاديّة إلى تغيير قيم السكان؛ فنتيجة لزيادة نسبة المتعلمين وانتشار التعليم جرَّاء التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قبولهم لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السّياسيّة للديمقراطية.

2- ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصاديّ لغالبية السكان، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس الطبقة، كما أنَّ هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في الصراع.

3- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعيّة الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعدُّ فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضًا تزيد من المشاركة في العمل السّياسيّ، وتدعم المهارات السّياسيّة، وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديد.

ج- دواعي استخدام النّظريّة

من دواعي استخدام النّظريّة هو توضيح العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز قيمة الديمقراطيّة في كلّ من ماليزيا وسنغافورة من إطار أهميّة التطوّر الاقتصاديّ لإمكانية تحقيق الديمقراطيّة، بل وأسبقية التطوّر الاقتصاديّ لإمكانية تحقيق الديمقراطيّة، إذ يعتقد (هنتنجتون) أنَّ النّمو الاقتصاديّ الكبير قد مهَّد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية ويسَّر انتشارها؛ فالتَّحوُّل إلى الديمقراطيّة غير وارد في الدول الفقيرة ويتطلّب حد أدنى من النّمو الاقتصاديّ، لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطيّة؛ ممَّا دفع (هنتنجتون) إلى إضافة شرط "النّمو الاقتصاديّ ذات القاعدة

العريضة" كسمة للنظم المتوقع تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بـإبراز الأهميّـة التي تمثلها الطبقة الوسطى(عبد العظيم،2003، ص22).

إلا أنَّ بعض الباحثين الغربيين يرون أنَّ الديمقراطيّة هي عملية سياسيّة غير مرتبطـة بالاقتصاد، مستندين إلى تجربة النّمور الآسيويّة والتي حقَّقـت معـدلات اقتصـاديّة عاليـة، في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصاديّة، كـما يشير البعض إلى أنَّ الديمقراطيّة قد تعوق النمو الاقتصادي وذلك لأنَّ النّمو يتطلّب بالضرورة توجيه الخبراء واستعداد الأفراد لأن يضحُّوا بالاستهلاك الحـالي مـن أجـل مكاسـب اقتصـاديّة طويلة الأجل، ويحتج آخرون بأن النُّظم السلطوية لها تكاليفها الاقتصـادية والاجتماعيـة وأن النّسق التعددي الاقتصاديّ يقدِّم أساسًا خلّاقًا لبناء الاقتصاد (ثابت، 1999، ص17- 23).

ثانيًا: نظريّة التَّحوُّل الديمقراطيّ

أ- فلسفة النّظريّة

تقوم فلسفة نظريّة التَّحوُّل الديمقراطيّ على عمليات مستمرّة تخوضها المجتمعات بعد أن تصنع دولتها العربـة الحاملـة لمتغـيرات التَّحـوُّل الـديمقراطيّ ولـيس العكـس والـذي يدخل إطار التصنيفات النّسقية السابقة الذكر. فالتَّحوُّل الـديمقراطيّ مشروطيتـه في تحولـه خـلال مراحلـه إلى صـيرورة ودمـج المشروع الـديمقراطيّ التَّحـوُّلي في المنظومـة المجتمعيـة السّياسيّة والثّقافيّة والاجتماعيّـة الاقتصـاديّة، وانعكـاس ذلـك عـلى سـلوك المواطنـة الفـردي والجماعي، فهي ليست مجرد توافقات سياسيّة مظهرية تفرضهُ المرحلة القائمة أو المصـلحة، وفي أزمنة التَّحوُّل الديمقراطيّ الكلّ يقف خلف منظومة من القـيم المتَّفـق بشـأنها، ووضـوح مرجعيات التَّحوُّل الديمقراطيّ (إبراهيم، 2013).

ب- دواعي استخدام النّظريّة

إن التَّحوُّل الـديمقراطيّ فيكـلّ مـن ماليزيـا وسـنغافورة لم يمكـن إنجـازه صـدفة أو بعيدًا عن الإرادة الوطنيّة، بل هو وليد مخاض قيـادة الـدولتين، وللجهـد نحـو الإنجـاز لهـذا

التَّحوُّل باعتبار أنَّ التَّحوُّل الـديمقراطي وليـد لإرادة الإنسـان الباحـث عـن التّغيـير والـرافض والمقاوم لكلّ الاحباطات والمؤامرات، ضد إرادة التّغيير والتي منها تـتم ولادة عمليـة التَّحـوُّل الديمقراطيّ، على اعتبار أن إرادة التّغيير ليست حكرًا على فئة نخبوية أو جمعوية أو طائفيّة أو قبليّة، أوحتّى طبقة المحاربين؛ فهي الدّور المركزي في كلّ المجتمعات التي مرَّت بالتَّحوُّلات الكبرى، وأنَّ إيمان قادة الدولتين الماليزية والسنغافورية بتفضـيل الأنظمـة الديمقراطيّـة عـلى أنظمة الاستبداد والقمع والديكتاتورية لا يكفي، وإنَّما ثقافية الديمقراطية دائما تكون بحاجـة إلى إرادة التّغيير، والفعل الحقيقي التـي تمتلـك الاسـتعدادات المخلصـة لترجمـة التضـحيات، ومجابهة ثقافية الخنوع والاستبداد والفردانية السّياسيّة (الحراثي، 2012).

ج- أنماط التَّحوُّل الديمقراطيّ

لقد ميَّز (صاموئيل هنتغتون) بين العديد من أنماط عمليـات الانتقـال الـديمقراطيّ في النُّظم التسلطية، وهـي التَّحـوُّل، والتَّحـوُّل الإحـلالي، ثـمَّ الإحـلال، وأخـيرا التـدخل الأجنبـي، موضَّحة كما يأتي (نجيم، 2014):

1- التَّحوُّل:يتم تمييز التَّحوُّل في عمليـة الانتقـال الـديمقراطيّ عـلى أسـاس مبـادرات، يكون مصدرها النّظام التسلطي نفسه، دون تدخُّل أي جهة كانت، ونخـص بالـذكر المعارضـة أو الشعب، وحسب (هنتغتون) فإنَّ هذا الشكلّ مـن الانتقـال الـديمقراطيّ، عـادةً مـا يتخـذ شكلّ ديمقراطيـة محـدودة، حيـث تتمركـز السـلطة والقـوة في يـد نخبـة محـدودة، وتكـون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا ما كان معمول بـه في مختلـف التجارب الانتقالية.

2- التَّحوُّل الإحلالي:التَّحوُّل الإحلالي، عندما تكون هناك مبادرة مشـتركة بـين النخـب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما، وعادةً ما يكون الهـدف مـن هذه العملية حل نزاعـات وتـدعيم نفـوذ النخبـة لضـمان الاسـتقرار السّـياسيّ بعـد المرحلـة الانتقالية.

3- الإحلال:تنتج عملية التَّحوُّل الديمقراطيّ نتيجة النمط الإحلالي في الغالب، عن عجز النّظام التسلطي في مواجهة أزمة وطنيّة خطيرة، ممَّا يعرِّض النّظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشّعبيّة، في الوقت الذي تكون فيه النخب ترغب في الخضوع للإرادة الشّعبيّة الغاضبة.

4- التّدخل الأجنبي:يتعلق الأمر هنا بتدخل قوى أجنبيّة في عملية الانتقال الديمقراطيّ، ولا يرتبط الأمر فقط بالتّدخل العسكري المباشر، بل أيضًا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبيّة التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكلٍ غير مباشر، وربما أقرب مثال على ذلك التّدخل الأمريكي في العراق والذي جاء تحت مظلة الديمقراطيّة (غليون، 1994، ص140).

5- الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطيّ المباشر:ويكون الانتقال هنا نتيجة مباشرة لتظافر عامل الإرث الاستعماري، وأيضًا لتقارب مختلف الرؤى بين مختلف التوجهات الوطنيّة التحامها على أساس واحد، وهو يسلك الطريق مباشرة إلى الديمقراطيّة(ابن جبارة،2002، ص42).

6- الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم الديمقراطيّة: فمن الواجب هنا، التمييز بين الانتقال عن طريق الإصلاحيين والانتقال عن طريق التفاوض، وفي كلا الحالتين، فإنَّ الانتقال يتوقف على مراحل منها مرحلة ضعف النظام السياسي القائم على أنقاض هذا الضعف يبرز جناح إصلاحي جديد يمهِّد بدوره لمرحلة الانفتاح، ويؤسِّس لمرحلة الانتقال الديمقراطيّ.

7- الانتقال عبر التظاهرات والمعارضة: على خلاف الانتقال الديمقراطيّ السلمي، قد تتخذ هذه العملية شكلا آخر يتمثل في المظاهرات والثورات تحت قيادة المعارضة، التي تستغل الوضع السّياسيّ القائم لتمارس مختلف الضغوطات لتحقيق الانتقال الديمقراطيّ (مؤمن، 2002، ص33).

ثالثًا: النظرية الليبرالية

النظرية الليبرالية هـي حزمـة مـن السّياسـات الاقتصـاديّة التـي آمنـت بهـا ماليزيـا وسنغافورة، والتي انتشرت على نطاق واسع في العقود الأخيرة، وباتـت تأثيراتـه واضـحة عـلى كلا الدولتين،وتشير اللّيبراليّة إلى أفكـار سياسـيّة واقتصـادية وحتـى دينيـة. وتتبنـى اللّيبراليّـة إستراتيجية تهدف لمنع الصراع الطبقي، ويتم تقديمها إلى الفقراء والطبقـة العاملـة عـلى أنهـا نزعة تقدمية في مقابل النزعة المُحافظـة أو اليمينيـة، وحـين يُصرِّح السّياسـيّون ذوي النزعـة اليمينية أنهم يكرهون الليبراليين؛ فإنهم يقصدون النوع السياسي من اللّيبراليّة ولـيس لـديهم مشكلّة مع الليبراليـة الاقتصـادية التـي تنضـوي اللّيبراليّـة الجديـدة تحـت لوائهـا (مـارتينيز، 2014).

أ- مقولة النّظريّة

لقد استفادت ماليزيا وسنغافورة من المدرسة الليبرالية الاقتصادية في أوروبـا، حيـث أكدت الدولتان على رفع القيود عن عملية التصنيع، ورفـع الحـواجز والتعريفـات الجمركيـة، وهذه الأفكار المتحرِّرة تعنى أنها ضـد السـيطرة،وهذا التطبيـق للنزعـة الفرديـة شـجَّع عـلى المشروعات "الحرة"، والمنافسـة "الحـرة"؛ والتـي تعنـي أنَّ أصـحاب رؤوس الأمـوال أحـرار في اختيار الوسيلة التي يجنون بها أرباحًا طائلة.

ب- مرتكزات النّظريّة اللبرالية

تقوم مرتكزات النّظريّة اللّيبراليّة على الأسس الآتية(عبد الرحمن، 2015):

1. هيمنة السوق: رفع كافة القيود التي تفرضها الحكومات على المشروعات الخاصـة، مهما كانت التبعات الاجتماعيّة والأضرار التي يتسبَّب فيهـا رفـع هـذه القيـود، ومزيـدًا مـن الانفتاح على التجارة والاستثمار الدولي، وتخفيض الأجور، وحل النقابـات العماليـة، وتهمـيش حقوق العمال التي حصلوا عليها عبر سـنوات مـن الكفـاح، وعـدم التّـدخل لضـبط الأسـعار، وإتاحة الحريّة الكاملة لحركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات.

2. تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعيّة: مثل التعليم والرعاية الصحية، وتخفيض الإنفاق على الضمان الاجتماعيّ، وصيانة الطرق والكباري، وخدمات المياه النظيفة والكهرباء، تحت مسمَّى تقليص دور الدولة. وبالطبع لا يعارضون الدعم الحكومي لرجال الأعمال.

3. التحرير: تقليص التّدخل الحكومي في أي شيء قد يخفِّض الربح، حتّى فيما يختص بتهديد البيئة والأمّان الصناعي.

4. الخصخصة: بيع المشروعات والبضائع والخدمات التي تمتلكها الدولة إلى رجال الأعمال. ويتضمن هذا بيع البنوك والصناعات الحيوية والسكك الحديدية والكهرباء والمدارس والمستشفيات، وغيرها. ورغم أنَّ البيع يتم بحجة البحث عن كفاءة الإدارة، إلا أنَّ الخصخصة تسبَّبت في مزيدٍ من تمركز الثروة في يد قلة من رجال الأعمال، واضطرَّت الجمهور إلى دفع المزيد مقابل احتياجاته (حياة، 2015).

5. القضاء على مفهوم الصالح العام أو المجتمع، واستبداله بمصطلح "المسؤولية الفردية"، والضغط على الشرائح الأفقر في المجتمع من أجل البحث عن حلول لمشاكلّهم الخاصة بنقص الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعيّ بأنفسهم، (عبد الحميد، 2015).

رابعًا: نظرية النظم

تُعنى نظرية النظم بدراسة العلاقة بين النظام السياسي كوحدة، وبين الأنظمة الفرعية الأخرى، كما يدرس النظام السياسي كنظام فرعي من النّظام الدولي الأوسع، ويوضِّح حالة التفاعل داخل النّظام والأنظمة الفرعية داخله، وتفاعل النظام السياسي مع الوحدات الأخرى في النّظام الدولي (Sprout،1982).

ووفقًا لنظرية النظم،فإنه يمكن تبسيط الواقع الاقتصاديّ المعقَّد والمركَّب في ماليزيا وسنغافورة، والنظر إليها - تحليلًا على أساس منطقي- على أنَّها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية

أخرى. ووفقًا لهذه النّظريّة، فإنَّ المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرّة نسبيًا تعمل في إطار بيئة تشمل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها (مقلد، 1982).

وسيتم التعامل هنا من خلال نظرية النظم على أثر التنمية الاقتصادية على التَّحوُّل الديمقراطيّ في دول جنوب شرق آسيا ماليزيا وسنغافورة،حيث لا يمكن الفصل بين النّظام السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ إلا في إطار حدود تفصل كلّ نظام عن النّظام الآخر؛ بهدف إخضاعها للتحليل السّياسيّ، باعتبار أنَّ الأنظمة الفرعية محددات للعملية السّياسيّة الداخلية؛ تؤثر وتتأثر فيما بينها، وأنَّ الأفعال ورود الفعل التي تصدر من البيئة (Sprout،1982).

ويمكن - وفقًا لنظريّة النُّظم- اعتبار النّظام الاقتصاديّ الجنوب الشرق آسيوي وحدة فرعية من النّظام السّياسيّ الأوسع (النّظام الدولي)، ويمكن تناول محددات العملية السّياسيّة الخارجية لحالة عدم الاستقرار وفقًا لهذه النّظريّة؛ من خلال رصد الفعل، ورد الفعل بين النظام الاقتصادي الماليزي والسنغافوري (Sprout،1982).

الفصل الثاني

لمحة عن طبيعة النظام السياسي في ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الأول :

شكل وطبيعة النظام السياسي في ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الثاني :

دور القيادة في النهضة لكل من ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الثالث :

دوائر صنع القرار في البلدين

المبحث الأول

لمحة عن طبيعة النظام السياسي في ماليزيا وسنغافورة

أولاً : شكل طبيعة النظام السياسي في ماليزيا وسنغافورة

أ - انفصال سنغافورة عن ماليزيا

تُعدُّ سنغافورة جزيـرة صـغيرة جـدًّا ذات أغلبيـة صـينية تقـع شرق آسـيا الإسـلامية اندونيسيا، وماليزيا، وبروناي، وفي السابق كانـت جـزءًا مـن ماليزيـا، ولم تنفصـل إلا في 9 آب 1965، وقد كان أهل ماليزيا يعتمدون في بعض تجارتهم ومستلزماتهم على الاقتصاد الزراعي أو التجاري، كصناعة المطاط وبناء الجسور والطرق والعمل ككتبة وحراس متاجر، وقد جلـب الكثير من الصينيين والهنود لتأدية هذه الأعمال،وكان الكسل وانعدام الإدارة متفشيًا في أهـل ماليزيا، وفي ذلك الوقت بدأ الصينيون المهاجرون يتفوَّقون في الدِّراسة والأعمال والتجارة، ثـمَّ تطور الأمر فأصبح ضغط المنافسة على الأعمال والتجارة شديد جداً، بل وحتّى عـلى الأمـاكن في المدارس والجامعات (عيسى، 2014).

رغم أنَّ الملاويين كانوا مالكي الأرض، وقـد بـدؤوا يشـعرون بخطـر الإبعـاد عـن المراكـز الرفيعة من جانب القادمين حديثًا من الصين والهند نظـرًا لفـارق الكفـاءة، وكانـت وجهـة نظـر الحكام في ماليزيا كالآتي: إن الصينيين يستطيعون القيام بأعمال التجارة وغيرها من الأعمال، مـمَّا يؤدي إلى تدوير عجلة التجارة، بالمقابل يقوم القادة الماليزيون بتحصيل الضرائب مـنهم للإنفـاق على الحكومة، ولأن المالاويين ليسوا مهرة في شؤون الأعمال والتجارة فينبغي أن يعملوا في دوائـر الحكومة والشرطة والجيش، وبناءً عليه تكون السلطة للماليزيين المسـلمين، والتجـارة للصـينيين والهنود،ومع مرور الوقت زاد التعداد الصـيني، وتغـيرت المعادلـة تماماً،وقـد أصـبح الصـينيون لا يرضون فقط بالتجارة بل إنهـم يريـدون المشـاركة في الحكـم، ويريـدون تغيـير منـاهج التعلـيم، ويريدون على مدى عشرين عاما أن يكون لهم اليد العليا في إدارة البلاد، فخشى قادة ماليزيـا أن

ينفلت الزمام من أيديهم مع مرور الوقت، واتفق رأيهم مع رئيس الوزراء في مقاطعة سنغافورة على انفصال إقليم سنغافورة ذو الأغلبية الصينية،وبذلك تصبح نسبة المالاويين في ماليزيا عالية مرة أخرى، وتم إعلان الانفصال عام 1965،وأصبحت سنغافورة في تلك المنطقة تُعرف شعبيًّا بـ (إسرائيل الآسيويّة)؛ نظرًا لتشابه البدايات ولدورها الذي تلعبه حتّى الآن كشرطي للمنطقة لحساب الغرب، ثم بعد ذلك بدأت ماليزيا رحلة التّغيير والبناء واكتشف الشعب الماليزي أنه ليس به بأس، وأن المشكلّة الحقيقة كانت في منظومة الفساد وسوء الإدارة، وفي ثقافات تدعو للكسل وعدم البذل والعمل(نصر، 2012).

ب- نشأة ماليزيا

تعود نشأة دولة ماليزيا إلى عام 1877م عندما تمَّ توقيع اتفاقية بانكور بين بريطانيا وسلطان بيراك، فبموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني كما تمَّ ترسيمه، وكان المجلس الاستشاري في الولاية بمثابة جمعية تشريعية، وكذلك وجود مجالس مشابهة في الولايات الأخرى الخاضعة للحماية البريطانية، وقد اتَّسعت وظيفة المجلس الاستشاري بمرور الوقت لتشمل كلا من الوظائف التشريعية والتنفيذية حتّى عام 1948م، بعد ذلك تمَّ تشكيل اتّحاد الملايو بموجب اتفاقيتين عرفتا باسم (اتفاقية الولايات)، واتفاقية (اتّحاد الملايو)، وكان لاتفاقية الولايات أهميّة كبيرة في التّنمية الدستورية في ماليزيا، فبموجبها قام الحكَّام الملايويون بإعلان دساتيرهم الخاصة بناء على نصيحة وموافقة رؤساء وشيوخ الولايات، وتم تمييز السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في تلك الولايات عن طريق تأسيس هيئة تشريعية تدعى (مجلس الولاية)، فضلًا عن المجلس التنفيذي في الولاية، أمّا اتفاقية (اتّحاد الملايو) التي تمَّ وضعها كأساس للنظام الفيدرالي في ماليزيا، فقد حدثت نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة باتّحاد الملايو، وتكوَّنت الحكومة الفيدرالية من المندوب البريطاني،

والمجلس التنفيذي، والمجلس التشريعي، وقامت الاتفاقية بتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب(العوض، 2008).

وكان لكلّ ولاية مجلس تنفيذي خاص بها فضلا عن مجلس الولاية للتعامل مع الشؤون التي لا ترتبط بشكلّ مباشر بالاتّحاد،وفي عام 1956م تمَّ تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة (ريد) من أجل صياغة الدستور الماليزي، واحتوى التقرير على مبادئ أساسية يمكن إجمالها فيما يأتي (التميني، 2004):

1- تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي.

2- حماية وضع وكرامة الحكام.

3– اختيار ملك دستوري للاتّحاد من بين حكام الولايات.

4– قومية عامة لكلّ الاتّحاد.

5- حماية وضع الملايو والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

وبعد مناقشة مفصَّلة لعبت فيها الأحزاب السّياسيّة الرئيسيّة الثلاثة، وهي التنظيم القومي للملايويين المتحدين، والتجمع الماليزي الصيني، والمؤتمر الماليزي الهندي دورا بارزًا،وقد تمَّت الموافقة على مقترحات (ريد) من قبل المجلس التشريعي الفيدرالي، ووضع الدستور الجديد للبلاد في 30 تشرين أول عام 1957 (الحديثي، 2013).

وعلى الرّغم من استقلالها المتأخر تمكَّنت ماليزيا من تحقيق تطور اقتصاديّ وسياسي واجتماعي فريد من نوعه في العالم الثالث بشكلّ عام، ويعود هذا التطوّر إلى طبيعة النظام السياسي، والسياسة الاقتصاديّة الجديدة التي تبنَّتها الحكومة بعد أحداث عام 1969 الأثنية، والإسلام بجوانبه المتعددة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها،وقد تميَّز النّظام السّياسيّ الماليزي بمرونة كبيرة مكَّنته من أن يستوعب التباينات العرقية والدينية والثّقافيّة المكوِّنة للمجتمع الماليزي، وبالتالي أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي كانت تحتاجه عملية التحديث. فضمان حقوق جميع

الأطراف قانونيًا وعمليًا بشكل متوازنٍ جعل الجميع يشعرون بأنهم يستفيدون من هذا النّظام،فالنّظام الماليزي يحمي الخصوصية الأثنية والثّقافيّة للأعراق المختلفة من جهة، بينما يعمل على غرس المشاعر الوطنيّة في أذهان المواطنين على اختلاف مشاربهم، من جهة أخرى (التميمي، 2004).

أمّا بالنسبة لدور الإسلام في عملية التحديث، فقد كان واضحًا في التبنِّي الرسمي والشعبي للمشاريع التي تقوم على أسس الاقتصاد الإسلامي، كنظام البنوك الإسلامي الذي حقَّق نجاحًا فريدًا دفع معظم البنوك الأخرى بما فيها البنوك الغربية واليابانية المستثمرة في ماليزيا، مثل "سيتي بنك"، وغيره من تبنِّي سياسة النّظام المزدوج: الفائدة،والمرابحة. كما تمثَّل دور الإسلام في إنشاء مؤسسات وطنيّة هامة ساهمت في تخفيف الفروق الاقتصاديّة بين الفئات المختلفة (العنبوري، 2009).

وفي الوقت الذي لعب فيه النظام السياسي الماليزي والنهضة الإسلامية دورًا أساسيًّا في عملية التحديث، فقد ساهمت السّياسات الاقتصاديّة المصاحبة التي تبنَّتها الحكومة والمتمثلة في دعم المشاريع الاقتصاديّة الصغيرة، وتوفير بيئة استثمارية فريدة لرأس المال الخارجي والداخلي على حدٍ سواء، في تحقيق تطوُّر اقتصاديّ غير مسبوق، تمثَّل في حركة تجارية نشطة، واتِّساع القاعدة الإنتاجية لتشمل معظم السلع المستهلكة محليًا والمطلوبة في الأسواق الخارجية وبأسعار منافسة، هذا بالإضافة إلى تحقيق نهضة عمرانية كبيرة، خاصةً في العاصمة كوالالمبور؛ ممَّا جعلها واحدة من أكثر عواصم العالم ازدهارًا ونشاطًا (العبيدي، 2008).

ج - نشأة سنغافورة

تتألَّف جمهورية سنغافورة من جزيرة رئيسية واحدة، وحوالي 60 جزيرة صغيرة، بحيث تغطِّي مساحة أرضية إجمالية قدرها 710.3كلّم^2، وهي تقع بين شبه جزيرة ماليزيا واندونيسيا، ويفصل بينها مضيقا جوهور، ومضايق سنغافورة على التوالي، وكانت سنغافورة مستعمرة بريطانية طوال 140 سنة تقريبًا قبل أن تُمنَح

الاستقلال في سنة 1959، وبعدها انضمَّت مع اتّحاد ماليزيا لفترة قصيرة قبل أن تصبح دولة مستقلة تماماً وذات سيادة في 9 آب، 1965، وفي 21 أيلول، 1965، انضمَّت سنغافورة المستقلة إلى الأمم المتحدة، وفي 22 كانون الأول، 1965، أصبحت سنغافورة جمهورية، ويرأسها يوسف بن إسحق كأول رئيس لجمهورية سنغافورة انتخبه البرلمان (خليفة، 2016).

انفصلت سنغافورة في 31 آب 1963 عن التاج البريطاني، واندمجت مع ماليزيا؛ لتشكيل اتّحاد ماليزيا،ولكن بعدها ومع خروج المستعمر الإنجليزي امتلأت سنغافورة بالصِّراعات الاجتماعيّة خلال العامين التي كانت فيهما جزءًا من الاتّحاد الماليزي، وكان الجانبان يتصارعان على استيعاب بعضهما بعضًا عرقيًا، وامتلأت الشوارع بأعمال الشَّغب والعنف؛ بسبب سوء الأحوال المعيشية، ودخلت أعداد كبيرة من الصينيين إلى سنغافورة؛ ممَّا أدى إلى انزعاج الساسة الماليزيين في كوالالمبور خوفًا على تراثهم ونسيجهم الاجتماعيّ، وخوفًا من أن تمتلئ ماليزيا بالصينيين. لذلك، وكوسيلة لضمان بقاء الماليزيين أغلبية في ماليزيا، وبدء التخلص التدريجي من التوجهات «الشيوعية»، التي كانت قد بدأت في الانتشار آنذاك، فقد صوَّت البرلمان الماليزي على طرد سنغافورة من اتّحاد ماليزيا (إبراهيم، 2016).

بداية تأسيس سنغافورة كانت على يد التاجر البريطاني (سامفورد رافلز) عندما بنى مرفأ في جزيرة سنغافورة في عام 1819م، ثم تطور هذا المرفأ حتّى تحوَّل إلى هذه الدولة الثرية الحديثة، المتقدمة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، والتي تُعدُّ مركز مواصلات آسيوي لوسائل النّقل الجويّ والبحريّ، وتقع سنغافورة دولة على طرف شبه جزيرة الملايو، وبها أقليَّة من السّكان المسلمين تبلغ نسبتهم أقل من 20% من السكان، على عكس ماليزيا، التي يشكلّ المسلمون أغلبية سكانها. وأغلب مسلمي سنغافورة ترجع أصولهم إلى الملايو، وتربطهم بأهل ماليزيا صلات وثيقة، ثقافية وعرقية، بل وأحيانًا عائلية، لكن نسبة لا يستهان بها منهم تنحدر من أصول عربية من جميع بقاع الشرق

الأوسط، خاصةً اليمن، علاوةً على المسلمين الذين أتى أجدادهم من الهند وباكستان. ودستور سنغافورة دستور علماني، لكن الشريعة الإسلاميّة تمثّل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، ويواجه مسلمو سنغافورة الكثير من التحديات التي غالبًا ما تحيط بالأقليات السكانية. كما تواجه النِّساء المسلمات ضغوطًا إضافية تشبه الضغوط التي تتعرَّض لها نساء ماليزيا المسلمات، حيث إنَّهن حاملات لعلامات اختلاف طائفتهن عن غيرها من الطوائف وسط هذا التنوُّع العرقي والديني. وتهيمن الدولة في سنغافورة على شكّل الحياة العامة والخطاب العام، وتشرف على البنية التحتية الدينية الأساسية للمسلمين (الحروب، 2016).

ثانيا : التكوين الاجتماعي والديمغرافي لماليزيا وسنغافورة

أ- التكوين الاجتماعي والديمغرافي في ماليزيا

تتميَّز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أنَّ هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي: الملايويون، والصينيون والهنود،وعندما استقلَّت سنة 1956، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أنَّ عدد الماليزيين حوالي 50% من السكان، بينما يشكّل الصينيون 37%، والهنود 12%، وقد رفع انضمام ولايتي (صباح) و(سرواك) إلى الاتّحاد الماليزي سنة 1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم، وتقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا. وتبلغ مساحتها329،845 كم^2، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطّي الغابات والأدغال نحو 68% من مساحتها الكلّية، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت(صالح، 2012)

تحتلّ ماليزيا المرتبة 43 من حيث التعداد السُكاني على مستوى العالم، حيث يُقدر عدد سُكانها وفقًا لإحصائيات التعداد السُكاني لعام 2016م بنحو30.875.800 نسمة يتوزعون فوق مساحتها الممتدة إلى أكثر من329، 845 كم^2، إذ تُعدُّ موطنًا لعدد من الجماعات العرقية، فتُشكّل جماعة الملايو النسبة الأكبر بين سكانها، حيث تقدَّر

نسبتهم بنحو 50.4%، أمّا البوميبوترا فتقدر نسبتهم بنحو 11% من إجمالي السُكان، أمّا فيما يتعلق بالجماعات الطائفية، فيعتبر المسلمون الأكثر تواجدًا في ماليزيا وتصل نسبتهم إلى 60%، أمّا البوذيين فنسبتهم 20% فقط، ويشكّل المسيحيون ما نسبته 9% (الحياري،2017).

وبالنسبة للتكوين الجغرافي لماليزيا،فهو يتكون من إقليمين، تبلغ المسافة بينهما نحو640 كم، يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، وهذان الإقليمان هما شبه جزيرة ماليزيا، التي كانت تُعرف باسم غرب ماليزيا سابقًا، وسرواك وصباح، أي شرق ماليزيا سابقًا، وهي المنطقة التي تُغطي الأجزاء الشمالية من جزيرة بورنيو، ومن جهة الشمال تلتقي حدود شبه جزيرة ماليزيا مع حدود تايلاند، ويعتبر مناخ ماليزيا مداري، ومعظم مناطقها مغطاة بغاباتٍ كثيفة. وتُعدُّ ماليزيا أكبر مُنْتِج للمطاط والقصدير وزيت النخيل على مستوى العالم، كما تنتج النفط والغاز الطبيعي،وغالبية السكان ملايويون، أو من ذوي الأصول الصينية، ويتركزون في العاصمة كوالالمبور، كبرى مدن البلاد، وتضم شبه جزيرة ماليزيا مجموعةً من المدن المكتظَّة بالسكان، إلى جانب مناطق ريفية واسعة. وتُوجَد في سرواك وصباح مدن كبيرة في المناطق الساحلية وعلى ضفاف الأنهار، على حين تتصف الأقاليم الداخلية بطابع ريفي قمورية، 2017).

وغالبية الملايو القاطنين في شبه الجزيرة الماليزية، من الريف يعملون في قطاع الزراعة، ويسكنون في مستوطنات تُعرف باسم كامبونغ، ومعظم الأبنية مصنوعةٌ من الخشب، ومسقوفة بالقشّ، أو القرميد،أمّا القطاعات السكانية المقيمة في الحواضر فتعمل في مجال الصناعة،أو في وظائف حكومية،ويلاحظ أن معظم الماليزيين ذوي الأصول الصينية، يقيمون في المدن، ويعملون في قطاعات التجارة والصناعة وفي الدوائر المرتبطة بقطاع الأعمال. ويمتلك الصينيون معظم المشروعات الاقتصاديّة في البلاد. وتقيم الطبقات العليا والوسطى أمّا في مساكن ريفية، أو في فيلات وشقق فخمة في قلب المدن. أمّا فقراء المدن من الصينيين والهنود، فيعيشون في مناطق مزدحمة

تفتقر للرعاية ،ويعمل كثيرًا من الهنود الماليزيين في مزارع المطاط، أي في الريف، إلى جانب قطاعات أخرى تمارس مهنًا حضر،أمّا بالنسبة للغات حيث تُعدُّ باهاسا ماليزيا اللّغة الرسمية، وهي لغة الحياة اليومية لأهل الملايو والماليزيين بشكلّ عام،أمّا الصينيون والهنود، فيستخدمون على التوالي اللّغة الصينية ولغة التأميل، ومعظم الماليزيّين يستخدمون الإنجليزية وخاصة في مجال الأعمال(عبد الرحمن، 2011).

ب - التكوين الاجتماعي والديمغرافي في سنغافورة

نالت سنغافورة استقلالها عام 1965م، وقد أسهم في بناء الدولة الحديثة أبناء الشعب السنغافوري بكامله الذي ينحدر من أصول متعدِّدة، يتكوَّن من ثلاثة أعراق رئيسة: الصينيون، والملايو،والهنود. ويأتي العرب القادمون من حضرموت بصفة خاصة في درجة متأخرة في الترتيب،وقد أسهم هذا التنوُّع الأثني في تكوين ثقافة الشعب السنغافوري ليكون فريدًا في المنطقة، فالتعليم بكامله من المرحلة التمهيدية وحتّى الجامعية باللّغة الإنجليزية، واللّغة الرسمية للدولة هي اللّغة الإنجليزية، ولكن ذلك لم يمنع أن يكون لكلّ عرق لغته الخاصة به، فالصينيون يدرسون اللّغة الصينية كلّغة رسمية ثانية، والملايو يدرسون اللّغة المالأوية كلّغة ثانية، والهنود يدرسون أيضًا لغتهم كلّغة ثانية، وهكذا يبقى التواصل بين الجميع هو اللّغة الإنجليزية المعتمدة من الجميع، وتبقى اللّغة الثانية خيارًا لكلّ فئة من فئات الشعب حتى اللغة العربية وإن لم تكن معتمدة رسميًّا في وزارة التربية والتعليم السنغافوريّة، إلا أنه بدأت تنتشر مدارس لتعليم اللّغة العربية (العال، 2004).

وتعدُّ سنغافورة من الدول الغنية في دول آسيا، حيث يرتفع معدل دخل الفرد فيها إلى درجة كبيرة، كما أنَّ هذه الجزيرة الصغيرة التي لم يتجاوز عدد سكانها في عام 1819م 15000 إلف شخص معظمهم من الصينيين حيث يشكلّون ما نسبته 78%، والماليزيون 14%، والهنود ما يقارب 6%، كان هؤلاء المهاجرون قد اجتذبتهم المبادلات

التجارية في هذه الجزيرة التي كانت خاضعة للإمبراطورية البريطانية في ذلك الوقت(آل إبراهيم،2013).

بلغ عدد سكان جمهورية سنغافورة بناءً على آخر إحصائية صدرت في شهر آذار لعام 2015، حوالي 5،469،700 نسمة، في حين بلغ عدد سكانها في عام 2013 خمس ملايين نسمة؛ أي تعرضت لزيادة سكانية في وقت قصير جدًّا، حيث بلغت نسبة الصينيين حوالي 75% من تعداد السكان، وبلغت نسبة الملايو حوالي 13% من تعداد السكان، وبلغت نسبة الهنود حوالي 6% من تعداد السكان، والعديد من الجنسيات الأخرى التي بلغ عددهم حوالي 2.2% من تعداد السكان، هذه النسب مقدرة نسبيًّا منذ عام 2015/2014،ومن الأشياء الفريدة التي جعلت هذه الجزيرة مميزة أنها تنعم بنظام صحي شبه متكامل جعلها جذّابة ليس لدول آسيا المجاورة طلبًا للعلاج فقط، بل امتدَّ ذلك إلى دول أفريقيا والشرق الأوسط وحاليًا دول الخليج، حيث تتمتع العناية الصحية بمستويات متقدمة بفضل نظامها الطبي المتكامل،حتى أنه توجد رقابة دقيقة على التناسل السكاني لتكون الزيادة في عدد السكان الحالي بنسبة لا تتجاوز 2% كأقصى حد للنسل (الداود، 2006).

كما أن سنغافورة تعدُّ من أهم الموانئ العالمية في منطقة جنوب آسيا والعالم، وهي جمهورية صغيرة تتكوَّن من جزيرة سنغافورة وبعض الجزر الأخرى الصغيرة، ولا تتجاوز مساحتها 710.3كلّم^2، ويصل عدد سكانها إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من بينهم نصف مليون نسمة من المسلمين، وتمَّ استعمارها من قبل بريطانيا عام 1876م حتّى استقلت عنها في عام 1956م، تكوَّنت بعدها حكومة مستقلة عام 1959م. ونظرًا لصغر حجمها فقد اتَّحدت مع جارتها ماليزيا عام 1963م، ولكن هذا الاتّحاد لم يستمر طويلًا فما لبثت سنغافورة أن انفصلت عن ماليزيا لاعتبارات اقتصاديّة واجتماعية عام 1965م، وانضمَّت إلى الأمم المتحدة في 21 أيلول من نفس العام كدولة مستقلة عُرفت باسم جمهورية سنغافورة عاصمتها مدينة سنغافورة، وسكان

سنغافورة خليط يضم المهاجرين إليها من الصين، وماليزيا، والهند، وباكستان، واندونيسيا (الداود، 2006).

ثالثاً : طبيعة وشكل النظام السياسي لكل منهما

أ - نظام الحكم في ماليزيا

نظام الحكم في ماليزيا نظام ملكي دستوري،أو الملكية المحدودة،وهو شكلٌ من أشكال الحكم المنشأ بموجب النّظام الدستوري الذي يقر انتخاب أو وراثية الملك بوصفه رئيسًا للدولة، بدلًا من ملكية مطلقة، ويقوم نظام الحكم في ماليزيا على أساس اتّحاد فيدرالي من أربع عشرة ولاية، تسع من هذه الولايات هي سلطنات وراثية يتوارث السلاطين فيها الحكم عن آبائهم، أمّا الولايات الخمس الأخرى فيحكمها حكام ولايات، ويُنتخب رئيس الدولة في اقتراع سري من قِبَل السلاطين التسعة كلّ خمس سنوات، ليصبح ملكًا فيدراليًا، وبعد انتهاء ولايته أو في حال موته قبل انتهاء الخمس سنوات تكون هناك انتخابات جديدة(فجر، 2004).

ويُعدُّ ملك ماليزيا واحدًا من الملوك المنتخبين بإرادة الشعب في العالم، ومنذ عام 1993، أضحى اللقب الكامل لفخامته في اللّغة الملايو "سيري بادوكا باجيندا يانج دي بيرتوان أجونج"، كما تُلقب قرينة جلالته بلقب "رجا بيرمايسوري أجونج"، ويشار إلى كلّ منهما في اللّغة الإنجليزية باللقبين "جلالة الملك" و"جلالة الملكة".وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة؛ وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكَّن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي(الشمري، 2010).

أمّا بالنسبة للحكومة الماليزيّة، فهي حكومة فيدرالية مركزيـة يرأسـها رئـيس الـوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابـات عـلى مستوى الولاية. وقد وفّر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملايوية، كالملكية، ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحيـاة السّياسيّة وعلى الخدمـة المدنيـة، فضـلًا عـن إعطـائهم بعـض المزايـا الاقتصـاديّة والتعليميـة (pp. 62،2003،Anak)

ب -نظام الحكم في سنغافورة

تعتبر سنغافورة جمهورية ذات نظـام حكـم برلمـاني. وقـد دوّنـت دسـتورًا يـنص عـلى الأجهزة الأساسية الثلاثة للدولة وهي الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعـي والجهـاز القضـائي، ويعد البرلمان السنغافوري مكوّنًا من مجلس واحـد ،وهـو يتـألف مـن الأعضـاء مـن الـدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد ودوائر انتخابية ذات التمثيل الجماعي. ويمكن انتخاب أعضـاء البرلمان أو من غير الدوائر الانتخابية أو بالتعيين،ويوجد 14 عضـوًا مـن دوائـر انتخابيـة ذات تمثيل جماعي في الانتخـاب العـام الـذي جـرى عـام 2006، و9 دوائـر انتخابيـة ذات العضـو الواحد. ونظرًا لأنَّ سنغافورة هي بلد متعدد العناصر، فتقترح الدوائر الانتخابية ذات التمثيل الجماعي ثلاثة إلى ستة مرشّحين لضمان أن يتم تمثيل عناصر الأقليات، ويقـوم بتعيـين أعضـاء البرلمان من غير الدوائر رئيس جمهورية سنغافورة لفترة سنتين ونصف السنة بناءً على توصية لجنة مختارة خاصة تابعة للبرلمان يرأسها رئيس البرلمان، والأعضاء المعينون ليست لهـم صـلة بأية أحزاب سياسيّة(علي،2017).

كذلك لدى رئيس الجمهورية سلطة استجواب كيف تمارس الحكومة سـلطاتها في إطار قانون الأمـن الـداخلي وقـوانين الوفـاق الدينيـة، وكـذلك حـالات الفسـاد، وبهـذه الطريقة، يقوم الفرع التنفيذي من الحكومة بدور المراقبة والعزل في مواجهـة الـديوان

الحكومي. ويساعد رئيس الجمهورية مجلس من المستشارين الرئاسيين، الذين يجب أن يتشاور معهم قبل اتخاذ قرارات في مجال اختصاصه، وتتكوّن الهيئة التشريعية لسنغافورة من رئيس الجمهورية والبرلمان،أما السلطة القضائية فتعتبر المحكمة العليا من المحاكم الأقل درجة هي الهيئات القضائية الوطنيّة، وتتألف المحكمة العليا من رئيس القضاة وقضاة الاستئناف والقضاة الذين يعيّنون من وقت لآخر، وهناك أحكام خاصة في الدستور تحمي نزاهة واستقلال القضاة في المحكمة العليا.

المبحث الثاني

دور القيادة في النهضة لكل من ماليزيا وسنغافورة

حصلت ماليزيا على الاستقلال عام 1965، وبدأت حالة من النهضة والتطور الاقتصادي تحولت ماليزيا وسنغافورة بموجب ذلك من دول زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية حيث أن 82% من صادرتها منتجات مصنعة، وقد ارتفع مستوى دخل الفرد من 300 دولار أمريكي شهري إلى ما يزيد على 4000 دولار أمريكي وذلك مع زيادة عدد السكان، فقد انشغلت ماليزيا وسنغافورة منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها،وقد نجحتا الدولتين في وضع رؤية واضحة المعالم للتنمية بحيث شملت كلّ الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة والثّقافيّة، وقدمتا تصوّرًا متكاملًا للتنمية الاقتصاديّة مما أتاح لهما إرساء دعائم الاقتصاد القوى. ومن خلال ذلك سيتم الاطلاع على الخصائص الرئيسيّة للواقع السنغافوري والماليزي، وعلى الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ لكلا البلدين(لطفي، 2006).

أولاً: دور قيادة ماليزيا على المستوى السياسي:

أ - ماليزيا

استطاعت ماليزيا من خلال عدد من القيادات السّياسيّة المتميزة والتي تمتَّعت بسلاح الثقافة والعلم، والقدرة على العمل لتحقيق المصالح الكلّية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية. وكان من أهم مزايا القيادة الماليزيّة أنها تعرف ماذا تريد، وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المتاحة وهى مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ ولو اتَّسم أحيانًا بالبطئ فإنه يسير في الاتجاه الصحيح؛ لأنَّ القيادة السياسية في ماليزيا تدرك أهميّة المشاركة السّياسيّة ضمن الأطر الحزبية، فالنّظام في ماليزيا الذي يوصف بأنه نظام شبه ديمقراطي،ويرى البعض أن النّظام السّياسيّ في ماليزيا نظام هجين، وداخل النّظام

الهجين يوجد انتخابات حرة، إلا أن هذا النّظام ينطوي على بعض السلطوية التي تظهر في القوانين القمعية، مثل قانون الأمن الداخلي الذي يسمح باعتقال الأفراد دون محاكمة Azeem،(2011).

كذلك يشهد النّظام الماليزي تعددية حزبية وإن كان يراها البعض على أنها تعددية شكلّية، حيث إن جبهة الأمن و وحدها تضم 14 حزبًا تتنوع في تمثيلها بين المالايو والصينيين والهنود، ويمكن إرجاع التعددية الحزبية في ماليزيا إلى التعددية العرقية التي حتَّمت ضرورة وجود تعدد حزبي للتعايش بين كافة الأعراق،ولا يمكن أن يكون في ماليزيا نظام حزب واحد؛ لأنها بلد متعدِّد الأعراق، وكذلك يوجد 29 حزب سياسي مسجل لدى هيئة الانتخابات الماليزيّة. ومن أهم الأحزاب المعارضة الحزب الإسلامي الماليزي،حزب يدعو إلى إقامة دولة إسلامية في ماليزيا، وحزب التحرك الديمقراطيّ ويدعو إلى إقامة دولة ماليزية قائمة على المبادئ الديمقراطيّة والاشتراكية والحفاظ على الحريات،والحزب المعارض الثالث هو حزب العدالة الشّعبيّة الذي تأسس إثر إقالة واعتقال أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء السابق، وهذه الأحزاب الثلاثة تكون جبهة المعارضة،ولكي تضمن جبهة الأمن و فوزها في الانتخابات وسيطرتها على الحياة السياسية الماليزية، تمَّ اللجوء إلى نظام انتخابي يعتمد على نظام الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية بحيث يفوز عن كلّ دائرة مرشح واحد وهو الذى حصل على أعلى الأصوات وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فوز مرشحي أحزاب المعارضة على مرشحي تحالف الأمن و المكوَّن من 14 حزبًا، وعلى الرغم من عيوب هذا النّظام الانتخابي فإنه يؤدي بشكلّ أو بآخر الى الاستقرار السّياسيّ حيث يعطى الفرصة للحزب الفائز لتنفيذ برامجه بعيدا عن اشتراطات وتعطيلات الأحزاب الصغيرة (علاوى ،2013).

ويرجع العدد الكبير "نسبيا" للأحزاب في ماليزيا إلى طبيعة الشكلّ الفيدرالي للدولة حيث لكلّ ولاية أحزابها الخاصة بجانب الأحزاب الأخرى التي تمارس نشاطها

على المستوى القومي، كما أن التعددية الحزبية في ماليزيا تعكس التركيبة العرقية القائمة في البلاد؛ لتجنُّب الصراع بين عناصر المجتمع الماليزي، وعلى هذا النحو فإن الأحزاب في ماليزيا "لا تعبِّر عن أفكار سياسيّة" على نحو ما تؤكده الخبرة الغربية، بقدر ما تعبِّر عن الواقع الماليزي المركب. كذلك أنَّ التعددية الحزبية في ماليزيا وإن كانت تشغل موقعًا محوريًا في عملية الإصلاح غير أنَّها تصطنع بالطابع الآسيوي الذي كثيرًا ما يشهد غلبة حزب قائد في ظل هذه التعددية الحزبية، وقد شكّل التنوع الديمغرافي والتعددية الحزبية شكّل وطبيعة التجربة الماليزيّة السّياسيّة التي قامت على الخصائص التالية (صالح،2015):

1- السعي نحو تحقيق المنفعة العامة: وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمّان لكافة فئات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعى الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركِّز على المصالح المشتركة، وهي معادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقًا لهم في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السّياسيّ، والشراكة في بناء الدولة، وفي مشاريع التّنمية.

2- التعددية الحزبية: إنَّ تحالف أكبر حزب للمالايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطوُّر هذا التحالف ليشكّل الجبهة الوطنيّة التي اتَّسعت لـ 14 حزبًا بحيث ضمَّنت أغلبية مريحة دائمة في مجلس النواب، ومالت هذه الأحزاب إلى التوافق وحل مشاكلّها وخلافاتها وعدم الدخول في مشاكلّ سياسيّة.

3- تبنِّي نظام انتخابي متقدم: اعتمدت القيادة الماليزيّة على إعطاء فرصًا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز، حيث تمَّ اعتماد النّظام البريطاني الذي يُعطي مقعدًا واحدًا لكلّ دائرة انتخابية؛ وهو ما يسهِّل على التحالفات الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها.

ب - سنغافورة

بدأت سنغافورة ببناء الأمة، فبدأت ببناء الطرق والأبنية والنصب التذكارية والمعامل والجيوش والصناعات ومؤسسات الحكم، وغالبًا ما كانت هذه المؤسسات تُقام بإحساس فورة الشباب، وأحيانًا بتصميم قوي لتحقيقها،وقد سعى قادة سنغافورة لتحقيق هوية وطنيّة وتوثيق الصِّلة بين الشعب ونظام الحكم والنُّخب الحاكمة، التي استخدمت في ذلك الأدوار الجوهرية للدولة: السلطة التنفيذية، والتشريعية، والبيروقراطية، والقوات المسلحة، والنّظام التعليمي، والإعلام، والحزب الحاكم، والاتّحادات العمالية، والمجتمع المدني، والمجتمع التقليدي(إسكربس، 2011).

وتعد سنغافورة نفسها دولة علمانية متعدِّدة الأعراق، ومتعدِّدة الأديان، ومتعددة اللغات، جمعت المفهوم الحديث للمواطنة مع ممارسات تؤصل وتؤكد الهوية الإثنية؛ ما جعلها أقل حداثة ومدنية ممَّا تبدو للوهلة الأولى، فقد بدأت سنغافورة ومنذ العام 1980 مشروع بناء الأمة بالابتعاد عن النّموذج المدني، حيث المواطنة ترتكز على النّموذج الحديث الشامل والعقلاني والبعيد عن العناصر البدائية مثل العرق والأثنية والدين، متَّجهة نحو نموذج أكثر عرقية وإثنية مع مفاهيم الإثنية الصينية والمفهوم السنغافوري الاستثنائي للقيم الصيني. لقد أدارت النخبة السنغافوريّة الشؤون التفصيلية، ولم تدَّخر جهدًا لمعرفة أن كلّ نتيجة ظهرت هي مقصودة وأن كلّ فرق صغير هو متعمد، وظهرت النخبة وبخاصة في عهد لي كوان يو (1959– 1990) كمناضلة من أجل المعرفة غير المحدودة؛ إذ ادَّعت سلطة العقل الخالص من خلال توهُّمها أنها "يمكن أن تستهدف كلّ تعبير تصاعدي في السياسة لسن قوانين دقيقة ونتائج محسوبة، هذه السياسة خفَّضت مشروع بناء الأمة الرسمي من مرتبة الولاء الوطني ليكون جزئيًا وظيفة لشرعية النّظام (الغرايبة، 2017).

النسخة السنغافوريّة من النخبوية هي نتاج فكر وتصورات لي كوان، وهو ابن عائلة صينية ثرية، تعرّف على النّظام الطبقي الانجليزي، ودرس في كامبريدج، كما

اطّلع على الإنتاج الفكري البريطاني والعالمي، وتأثر بتوينبي، وكان لي كوان يعتقد بخصوصية الثقافة الصينية الكونفوشية، ولا يستبعد أن يكون التفوق الصيني مردَّه إلى خصائص وراثية،وفي أواخر الستينيات بدأ العقد الاجتماعيّ بالانهيار، وذلك بسبب التَّحوُّل البرجوازي الذي زحف على المجتمع السنغافوري، ولكن السبب الجوهري كان أن الحكومة التي أصبح يسيطر عليها لي كوان بدأت باتخاذ مبادرات كسرت روح العقد الاجتماعيّ (إسكربس، 2011).

ثانياً : دور القيادة الماليزية والسنغافورية الاقتصادي:

أ - الاقتصاد الماليزي

استطاعت ماليزيا الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997،وقد عملت بنهج اقتصاديّ مميَّز بعد رفضها الخضوع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج أزمتها،بل عالجت أزمتها ومشكلّتها الاقتصاديّة من خلال برنامج اقتصاديّ وطني متميِّز عمل على فرض قيود مشدَّدة على سياسة البلاد النقدية،والسير بشروطها الاقتصاديّة الوطنيّة دون الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال أزمتها، لذلك تعدُّ ماليزيا دولة ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التّنمية البشرية والاقتصاديّة،إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي،فضلًا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكَّنت من تأسيس بنية تحتية متطورة، فضلًا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة،وحقَّقت تقدُّما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد، واستطاعت تخفيض نسب المديونية (أحمد،2013).

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الاقتصاديّ الكبير من خلال اندماجها في اقتصاديّات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، وتبدو مظاهر التقدم واضحة من خلال تحول ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد

مصدِّر للسلع الصناعية والتقنية، خاصةً في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، فتقرير التّنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 الذي رصد أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كلّ من إيطاليا والسويد،كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997 والتي واجهت دول جنوب شرق آسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنيّة فرضت من خلالها قيوداً مشددة على سياستها النقدية،وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال، وجلب النقد الأجنبي إلى الداخل، واستطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية خلال سنتين فقط(شنين،2013).

لقد استحضرت ماليزيا المبادئ الإسلامية لتجربتها الاقتصاديّة منذ استقلالها، وتولى تنكو عبد الرحمن رئاسة الحكومة فيها عام 1957، وحرص على إقامة أسس الدولة الماليزية والقضاء على الجهل والفقر والمرض، ثم تبعه تون عبد الرزاق عام 1970 الذي كان أكثر وضوحا في تبنِّيه شعارات إسلامية تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات، ثم كانت المرحلة الثالثة الأكثر صراحة في تبنِّي المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات مع تولي محاضير محمَّد رئاسة الحكومة، حيث عمل في البداية على تحفيز النّمو من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعيّة؛ الأمر الذي لم يحظَ باستحسان الغرب الذي يؤمن بأنَّ البقاء والثراء هما فقط الأقوياء على حساب الفقراء، ثمَّ جاءت مرحلة عبد الله بدوي لتسير على الأسس التي رسَّخها مهاتير محمَّد في التّنمية (طرابيك، 2015).

سعت ماليزيا إلى تطبيق نموذج الاقتصاد الإسلامي من خلال خطط التنمية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التّنمية، وهو ما انعكس في تبنِّي سياسات تعليمية وصحية واجتماعية

واقتصاديّة أدت إلى ارتفاع معدلات التّنمية البشرية والاقتصادية في ماليزيا، وقد قامت التجربة الماليزيّة وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصاديّ على عدد من المبادئ،هي (مسعد،1988):

1- الملكية المزدوجة: يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة ويضع قيد المصلحة العامة.

2- الحرية الاقتصادية: وهي التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يؤثر على حرية الآخرين، على أن تعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص وتراقب نشاطه لكي يكون متَّفقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

3- العدالة الاجتماعيّة: وهي التي تُبنى على التكافل العام والتوازن الاجتماعيّ، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين،أو الجنس،أو السن، أو اللون،أو غير ذلك من الأسباب.

4- وصول نسبة الفائدة إلى الصفر والذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية.

لقد اعتمدت التجربة الماليزيّة في التّنمية على القيم الإسلامية والمهارات التكنولوجية العالمية، وفي ظل تلك القيم وتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي حقَّقت ماليزيا ارتفاعا في معدلات التّنمية البشرية، والقضاء على الفقر والبطالة، وحققت طفرة في الصادرات. وكان لدور الدولة أهميّة كبيرة في بناء التّنمية والقدرة على استرداد دور الدولة في أوقات الأزمات، وقد اتَّسمت التجربة الاقتصاديّة بالتدرج في تبنِّي تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدولة، كما كان لاعتماد الدولة على الذات ورفض محاولات الهيمنة على الأجندة الوطنيّة للتنمية دور هام أيضًا في نجاح التجربة الماليزيّة،وقد حقَّق الاقتصاد الماليزي خلال العام 2015 نموًا قدره 5% مقارنة

بنمو 6% حقَّقه خلال عام 2014 الذي يسبقه حسب ما أعلنت عنه الحكومة الماليزيّة، ويأتي ذلك على خلفية تراجع صادرات البلاد من النفط نتيجة استمرار انخفاض الأسعار العالمية. وبلغ معدل النّمو خلال الربع الأخير من العام الماضي 5،4 % من إجمالي الناتج المحلى مقابل 7،5 % في الفترة نفسها من العام السابق بحسب بيانات إدارة الإحصاء الماليزيّة (بقدى ،2012).

ب - الاقتصاد السنغافوري

شهدت سنغافورة تحولًا هائلًا في أقل من 50 عاما من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية تقطنها غالبية أميَّة إلى بلدٍ تضاهي مستويات معيشة أبنائه معيشة نظيراتها في الدول الصناعية الكبرى الأكثر تطورًا. وفي تقرير بيرسون لعام 2014 الذي صدر مؤخرًا عن أفضل نظم التعليم في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي، جاءت سنغافورة ذات 5.5 مليون نسمة في المركز الثالث عالميًا خلفًا لكوريا الجنوبية واليابان، بعد أن كانت سنغافورة خامسًا في تصنيف بيرسون ذاته لعام 2012، وقد أكَّدت منظمة التعاون الاقتصاديّ والتّنمية عبر نتائجها تمتع سنغافورة بنظام تعليمي عالي الجودة، له مميِّزات يمكن للأنظمة الأخرى أن تتعلَّم منها؛ ومن هذه المميزات: المعلمون والمديرون ذوو الكفاءات العالية، والقادة الأقوياء ذوو الجرأة على الرؤى بعيدة المدى، والصِّلة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وكذلك بين السياسة والتنفيذ. كما أنَّ المناهج الدراسية معدّة على نحو جيد وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة والقياس والتقويم. وأشارت المنظمة إلى أهميّة قيم القياس والتقويم التي تدعم النّظام التعليمي ذا التوجُّه العالمي والرؤية المستقبلية، كما أدّت الحاجات الاقتصاديّة للبلاد دورًا مهمًا في تحديد معالم سياسة التعليم؛ لأنَّ تحسين التعليم عُدَّ منذ البداية إستراتيجية رئيسة لتحقيق الأهداف الاقتصاديّة الطموحة لسنغافورة (السلاموني، 2015).

لقد كان سجلّ سنغافورة حافلًا بالإنجازات في الاختبارات والتقويمات الدولية، ففي اختبارات تيمس عام 2011 بقياس الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم لطلبة الصف الرابع والثامن من التعليم الأساسي، جاءت سنغافورة في مراكز متقدِّمة جدًّا، حيث حلَّ طلبة الصف الرابع في المركز الأول عالميًا في مادة الرياضيات بـ 606 نقطة، ونالوا المركز الثاني في العلوم بمعدل نقاط بلغ 583 نقطة، وجاء طلبة الصف الثامن ثانيًا على مستوى العالم في مادة الرياضيات بـ 611 نقطة، ونالوا المركز الأول في مادة العلوم بمعدل نقاط بلغ 590 نقطة (الدخيّل،2014).

لقد نجحت سنغافورة نجاحًا باهرًا فيما سعت إليه من إصلاح نظام التعليم لديها وتطويره، ويجدر بنا أن نذكر بعض الأسباب التي مكَّنت سنغافورة من تحقيق هذا النجاح الباهر في بناء منظومة تعليمية من الطراز العالمي انطلاقًا من أساس هشٍّ في زمن قصير، من خلال (الدخيّل،2014):

1- اختيار لي كوان يو رئيس الوزراء ذائع الصِّيت كثيرًا من الشخصيات الأكفياء في سنغافورة للعمل في الحكومة، وبذلك توافر بين يديه فريق عمل ناجح من الدرجة الأولى لصنع القرارات وتنفيذها (لقد تلقَّى كثيرًا من العاملين المدنيين في حكومة سنغافورة تعليمهم في أرقى جامعات العالم، ويحصلون على رواتب تعادل تلك التي يمكن لهم كسبها في القطاع الخاص.

2- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة: حرصَ لي كوان على اطلاع الحكومة على طيف واسع من التجارب العالمية الرائدة والاستفادة منها قبل الشروع في رسم سياسات حكومته، بحيث تعكس سياسة سنغافورة تلك السّياسات والممارسات الأكثر فاعلية في العالم.

3- تطوير السّياسات الحكيمة: حرصَ لي كوان على أن تولى بلاده درجة مماثلة من الرعاية الخاصة لتطوير السّياسات الحكيمة وتنفيذها بدقة وتأنٍ في آنٍ معًا، وقد ثابرت سنغافورة في السير على هذه الخُطى.

4- التوخِّي والحذر الشديد عند تبنِّي سياسات جديدة: ثمة هناك عامل آخر جدير بالذكر؛ إذ تتفوق سنغافورة على معظم البلدان الأخرى في توخي الحذر الشديد عند تبنِّي سياسات جديدة؛ وذلك للتأكد من أنها قد صُممت لتتكامل مع السّياسات السارية على أرض الواقع، أو أن السّياسات ذات الصلة كلّها تتغير، بحيث تعزز آثار هذه السّياسات والممارسات بعضها بعضًا بأي حال من الأحوال، الأمر الذي يولِّد أنظمة متينة شديدة الفاعلية.

لقد وجدت سنغافورة منذ البداية في التعليم حجر الأساس لبناء الأمة والاقتصاد الوطني. فجعلت منه وقودًا يغذي رأس المال البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وتُعدُّ قدرة الحكومة على النجاح في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على التعليم وبناء المهارات مصدرًا رئيسًا لميزة سنغافورة التنافسية،حيث تعدُّ الرؤية الواضحة والإيمان العميق بالأهميّة البالغة للتعليم بالنسبة إلى الطلبة والأمة على السواء؛ والقيادة السّياسيّة المثابرة والمواءمة بين السّياسات والممارسات؛ والتركيز على بناء المعلم وقدراته القيادية على إحداث إصلاحات على مستوى المدارس؛ والتقويمات والمعايير الطموحة؛ والثقافة المبنية على التحسين المستمر، والرؤية المستقبلية التي تَحكم على نجاح الممارسات التربوية عبر مقارنتها بالأفضل في العالم، كلّها عوامل أسهمت في صوغ قصة نجاح سنغافورة الاستثنائي(السلاموني، 2015).

ثالثا : دور القيادة الماليزية والسنغافورية على المستوى الاجتماعي

أ - النسيج الاجتماعي لماليزيا

تتميَّز ماليزيا بتعدُّد أجناسها وأديانها، غير أنَّ هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت سنة 1956، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكّل الصينيون 37%، والهنود 12%، وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتّحاد الماليزي سنة

1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر مقارنة بغيرهم (مبروك،2016).

تعدُّ الملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانسًا، فكلّهم مسلمون، وكلّهم يتحدثون اللغة الماليزية، ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن، وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعيّة بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضًا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصاديّة بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير، وغيرها،أمّا الهنود فمعظمهم من التأميل الذين قدموا من جنوب الهند(صالح،2015).

وتعترف ماليزيا بوصفها بلدًا متعدِّد الأعراق بأهميّة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة شأنها شأن الحقوق المدنية والسّياسيّة. وفي هذا الصدد تلتزم ماليزيا التزمًّا راسخًا بالتطوير المستدام للسياسات المتعلقة بتعزيز الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية والثّقافيّة داخل البلد، ومن أهم هذه الحقوق: الحق في التعليم،والحق في الصحة،والحقوق الثّقافيّة والقضاء على الفقر،ويمكن الحديث عن الحق في التعليم نظرًا لأهميته عند كلّ المجتمعات موضحة كما يلي:

1- التعليم في ماليزيا: قامت ماليزيا بصياغة خطة رئيسية لتطوير التعليم منذ عام، وكذلك وضعت الخطوط العريضة للمبادرات الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة، بغض النظر عن مكانهم وقدراتهم وانتمائهم الأثني، وتقوم أسس التعليم في ماليزيا ضمن إطار الخطوات التالية (مجلس حقوق الإنسان،2009):

أ- دعم التعليم من خلال برامج إقراض الكتب الدراسية.

ب- وجود خطة غذاء تكميلية وصندوق الاستئمان لمساعدة الطلاب الفقراء.

ت- توفير المنح الدراسية وتقديم المساعدة الغذائية والمساعدة في توفير خدمات المواصلات.

ث- توفير بدل شهري للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين.

ج- تسهيلات تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة: حيث يحصل الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة على فرص تعليمية في مدارس خاصة وفي إطار برامج الإدماج في المدارس العادية، وتوفر ماليزيا تسهيلات تعليمية لثلاثة أنواع من الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وهم: الأطفال الذين يعانون إعاقة بصرية، والأطفال الذين يعانون إعاقة سمعية، والأطفال الذين يواجهون صعوبة في التعلُّم.

2- الثقافة في ماليزيا: للتمثيل الثقافي أهمية كبيرة في بلد متعدِّد الأعراق كَماليزيا، ولأسلوب التمثيل دور أساسي في تحديد وتيرة الاندماج، فالوحدة والتفاعل بين الأعراق قد شكلا مجتمعًا متنوعًا وحيويًا يتَّسم بطابع فريد على نحو استثنائي،والأعراق الثلاثة الرئيسة في ماليزيا لا تحتفظ بثقافاتها وتقاليدها فحسب، بل تتمسَّك أيضًا بقيم التفاهم والتسامح، فضلًا عن تقاسم إرثها الثقافي، وهذه الوحدة الثّقافيّة في ظل التنوُّع قد أفسحت المجال للتعايش السلمي وهي المحرك الرئيسي للاستقرار السّياسيّ والنّمو اللذين تتمتَّع بهما ماليزيا،وتقوم السياسة الثّقافيّة الوطنيّة لماليزيا على تجاربها التاريخية ووضعها الحاضر والتّنمية التي تتطلع إلى تحقيقها في المستقبل، وتنطوي هذه السياسة على تحقيق التّنمية الثّقافيّة عن طريق الاستيعاب والتوليف لتشجيع الوحدة الوطنيّة والحد من نزعات الاستقطاب العرقي،فالثقافة والقيم التقليدية تصان وتحفظ وتمارس في الحياة اليومية للناس على نحو يضمن أسلوب حياة متوازن وصحي، وتشّجع المجتمعات المحلية كلّها على ممارسة إرثها الثقافي

والفنـي والتعبـير عنـه وعرضـه بحيـث تعـزز التفـاهم بـين الثقافـات، والاعتـزاز بـالتنوع الثقافي(طلحأوي، 2014).

3- مكافحة الفقر في ماليزيا: تؤمن ماليزيا بأهميّة القضاء على الفقر،فقـد انخفضـت معدلات الفقر انخفاضًا حادًّا خـلال العقـود الماضـية، ويعـود ذلـك إلى الجهـود التـي بـذلتها ماليزيا لإدراج أبعاد جديدة في التصدي للفقر في صفوف السكان الأصليين والأقليـات وفقـراء المدن وسكان المناطق النائية،وقد عمدت ماليزيا في مكافحة الفقر إلى تبنِّي برامج عدَّة أقرتها الحكومـة الماليزيّـة تحـت مسـمَّى مشروع "رفاهيـة الشـعب" سـعت مـن خلالـه إلى زيـادة المشاركة في المشاريع التجارية الصغيرة والبسيطة، وتشجيع الإنتاج الغذائي، واسـتطاع الأفـراد الاستفادة مـن المزايـا الضريبيـة، والتسـهيلات الإداريـة التـي منحتهـا الحكومـة، كـما سـعت الحكومة أيضًـا إلى تعمـيم مشـاريع أخـرى تخـصُّ تأهيـل الأفـراد وزيـادة قـدرتهم المعرفيـة والاستثمار فيها(الحديثي،2013).

ب - النسيج الاجتماعي لسنغافورة

ينتمي ثلاثة أرباع السـنغافوريين إلى الإثنيـة الصـينية، وهنـاك هنـود وجنـوب شرق آسيويين، وهناك متعلمون على الطريقة الغربية بخصائص سـنغافورية، وصـينيون بخصـائص سنغافورية، وهنود بخصائص سنغافورية، وجنوب شرق آسيويين بخصائص سـنغافورية. لقـد رأى السنغافوريون أنَّه لا يمكن التغلب عـلى التحـديات القائمـة إلا في إطـار اسـتيعابي ضـمن وحدة سياسيّة شاملة قائمة على شعب المالايا، وحين استقلت عن ماليزيـا سـنة 1965 لجـأت الحكومة في مواجهة الفقر وقلة الموارد وضعف البنـى التحتيـة والمؤسسـات وغيـاب التـاريخ والأساطير لملء هذه الفجوات عن طريق طائفة غير متجانسة من الأُسس الأيديولوجية لبنـاء الأمة: التشديد على الحداثة والتقدم على أساس التعددية العرقية وحكم الأكفأ، وهذه بذاتها أدوات ضعيفة لبناء أمة وكان البديل هو النخبوية، فبزغت النخبويـة بسرعـة وقـوة بوصـفها المصدر الأساسي للحكومة (إسكربس، 2011).

تنـزع المجتمعـات الصـينية السـنغافوريّة إلى رؤيـة المجتمـع بصـفته سلسـلة مـن العلاقات التراتبية، تتجلى في؛ الكونفوشيوسـية، الفلاحيـة، والكلاسـيكية، الإمبراطـور، والرعيـة، الأب والابن، الأخ الأكبر والأخ الأصغر، الزوج والزوجة، الصداقة، ويشاركهم المالاويون، والهنود في احـترام التراتبيـة وتعظـيم العلـم والثقافـة، وتوافقـت هـذه التراتبيـة العلائقيـة والتعلـيم والثقافة مع نخبوية (لي) الغريزية، وسعت النخبة إلى اخـتراق المجتمـع والتواصـل معـه عـبر سلسلة من النقابات والجمعيات المدنية لأجل مواجهة التوتر الطبقـي والحساسـيات الأثنيـة والعرقية موضحة كما يلي:

1- الإثنيـة والعـرق: تتنـوع الأعـراق والأثنيـات في سـنغافورة مـن صـينيين وبـوذيين ومسلمين ومسيحيين، ومن خـلال ذلـك سـيتم الإطـلاع توزيـع سـنغافورة مـن حيـث العـرق والدين واللّغة، موضحة كما يلي (حسين، 2016):

أ- من حيث العرق : يشكّل الصينيون 76.8% مـن إجـمالي سـكان سـنغافورة، والملايـو 13.9%، والهنود 6%؛ فيما تشـكّل المجموعـات العرقيـة الأخـرى نحـو 1.4%، طبقًـا للتعـداد السكاني عام 2000.

ب- من حيـث الديانـة: يشـكّل البوذيـون 42.5%، والمسـلمون 14.9%، والطأويـون (الصين) 8.5%، والهندوس 4%، والكاثوليك 4.8%، ومسيحيون آخرون 9.8%، وآخـرون 0.7%، وبلا ديانة 14.8%، طبقًا للتعداد السكاني عام 2000.

ج- من حيث اللّغة: الماندريـة 35%، والإنجليزيـة 23%، والمالاويـة 14.1%، والهوكينيـة 11.4%،5.7%، والتيوشيو4.9%، والتأميلية 3.2%، والصينية 1.8%، ولغات أخرى 0.9%، طبقًا للتعداد السكاني عام 2000.

2- ثقافة الحكم: إن ثقافة الحكـم في سـنغافورة هـي ثقافـة تكنوقراطيـة، حيـث إنَّ الحكومة قد حمت المـوظفين المـدنيين مـن التـدخل السـياسي مانحـة إيـاهم متسـعًا مريحًـا ليتـدبروا حلـولًا منطقيـة لمشـكلاتها، بحيـث يمكـنهم أن يمارسـوا الإدارة العامـة في شروط مثالية تشـبه شروط المختـبر، ولكـن سـنغافورة أوقعـت نفسـها في إشـكاليات، فـالتمييز بـين

القيـادة الفنيـة والسّياسـيّة أمـر مُـبهم وغامض،وتشـكّل الموهبـة قاعـدة منطقيـة في نظـام سنغافورة السّياسيّ، وأن سر الحكم الجيد يكمن في تحديد وتمييز أولئك الناس الـذين لـديهم مؤهلات مميزة موروثـة وملموسـة تقريبًـا تُـدعى "الموهبـة"، وإن إيجـاد هـؤلاء وإعطـائهم السلطة هو مفتاح الحكم الجيد(عبد الناصر،2015).

3- الانفتاح الصـيني عـلى الاسـتثمار والتجـارة: لقـد تحـوَّل (لي كـوان يـو) في أواخـر السبعينيات إلى تصيين سنغافورة، وربما يعود ذلك إلى موجة الانفتاح الصيني عـلى الاسـتثمار والتجارة، حيث أن سنغافورة سلكت في بداية الثمانينيات طريقًـا يرتكـز حـول الإثنيـة للأمـة التي يُتوقع من الصـينيين المشـاركة فيهـا، ومـن الأقليـات محاكاتهـا (تعدديـة عرقيـة وإثنيـة صينية)، وزاد التشديد عـلى تـدريس اللّغـة الأم، واعتُـبر النجـاح فيهـا شرطًـا مسـبقًا لـدخول المعاهد والجامعات، وأصبح الوعي العرقي اليوم عاليًا، وأثّرت هذه الظـاهرة سـلبًا، ولكـن في عام 1991 مع صعود غوه تشوك كونغ لمنصب رئيس الوزراء فقـد سـعى في مراجعـة الحالـة العرقية التي تشكلّت، وساهم تطوير التعددية العرقية في بنـاء مفهـوم "الأرض المشـتركة" أو "الفضاء المشترك(الخطيب، 2016).

4- بناء الهوية السنغافوريّة: لقد دافع (لي كوان) عن الخطط والسّياسات التي تبنَّاها بأنَّها ساهمت في بناء الهوية السنغافوريّة وساعدت البلاد على الاحتفاظ بالكفاءات الوطنيّـة، ومنعت تسرب الأذكياء والمتفوقين إلى خارج سنغافورة، ويرى أنَّ ماليزيـا خسرت عـددًا كبـيرًا من مواطنيها الصينيين والهنود بسبب الهجـرة إلى الغـرب وأسـتراليا، ويقـول: إنَّ الحكومـة في ماليزيا كانت تنظر إلى الظاهرة على أنها خلصتها من مشكلّة! وإن سنغافورة لم تواجـه فقـط تسرب الكفاءات بل عملت على تطويرها وبنائها ودمجهـا في الحيـاة الاقتصـاديّة، وأهـم مـن ذلك برأيه اجتذاب كفاءات مهنية واقتصاديّة من خارج سنغافورة مثل الصين والهند، وجـرت عمليات اجتذاب للمواهب والكفاءات الآسيويّة(عبد الناصر، 2015).

5- تكريس وترسيخ الثقافة والقيم الصينية:لقد نظر (لي كوان) إلى سياسات التمييز النخبوي برغم اعترافه بآثارها الاجتماعيّة بأنها كانت ضرورية رغم ما يبدو فيها من قسوة وتمييز للحفاظ على مواصلة التقدم، ولمواجهة ظواهر خطيرة تسربت إلى البلاد بفعل التحديث والعولمة، مثل ظاهرة العنوسة في الفتيات المتعلمات وزواجهن من شباب أقل تعليمًا، ممَّا يؤدي برأيه إلى نشوء أجيال جديدة أقل ذكاءً وموهبةً، ذلك أنه كما يقول إنَّ 80% من الموهبة يأتي بالوراثة، والخمس المتبقي يكتسب بالتنشئة والتعليم (إسكربس، 2011).

المبحث الثالث

دوائر صنع القرار في البلدين

أولاً : آلية صنع القرار في كلا البلدين

أ - صناعة القرار في ماليزيا

يتولَّى صنع السياسة العامة في ماليزيا جهات رسمية وغير رسمية، ونعني بالجهات الرسمية الأفراد الذين يتمتَّعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة،مع الاعتراف بأنَّ بعض هؤلاء يخضعون لقادة الأحزاب أو قادة جماعات الضغط، ويدخل ضمن صانعي السياسة أعضاء المجالس التشريعية، وأعضاء السلطة التنفيذية، والإداريين، والقضاة؛ فجميعهم ينفِّذون السّياسات العامة، ويسهمون في صنعها، ولكن بطرق ودرجات متباينة، وأهم المؤسسات التي تساهم في صنع القرار المؤسسات التالية :

1- أعضاء المجالس التشريعية: يقوم أعضاء المجالس التشريعية بالتشاور والتباحث والنقاش حول السّياسات العامة المعبِّرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية ومجتمع الدولة الذي انتخبهم للتعبير عن مواقفه وآرائه، فمعظم السّياسات العامة والقواعد والقوانين المهمة التي تحتاج إلى النظر فيها والموافقة عليها رسميًّا أو شكليًّا، ويختلف دور المشرعين من حيث التأثير في صنع السياسة العامة بين القوة والمحدودية تبعًا إلى الجهات الآتية(أندرسون، 1998):

2- السلطة التنفيذية: أمّا بالنسبة للسلطة التنفيذية التي يعمل أعضاؤها في البيروقراطية الحكومية المتمثلة في المؤسسات والهيئات لسياسة العامة حيث يقوم دورها في رسم السّياسات العامة للدولة، وتقوم اللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة في رسم السّياسات العامة وتنفيذها. ففي بعض الأنظمة الحكومية الرئاسية يجمع رئيس الجمهورية بين قيادة العملية التنفيذية وقيادة العملية التشريعية كما في الكثير من دول العالم النامية (الفهداوي،2014).

3- السلطة القضائية: فبجانب السلطتين التشريعية والتنفيذية تمارس السلطة القضائية دورًا في صنع السّياسات العامة، وعلى الرّغم من أنَّ القضاة ليسوا سياسيين، إلا أنهم يشاركون مع المشرعين والتنفيذيين ومع رؤساء الدوائر الإدارية في ممارسة القوة السّياسيّة التي يتمخَّض عنها مسؤولية تكوين أو صنع السّياسات العامة، وتمارس السلطة القضائية دورًا مهمًا في صنع السياسة العامة، وذلك عبر استخدام سلطتها في تفسير ما هو مطلوب من السياسة العامة الجديدة، ومعرفة ما هو المطلوب من الناس إزاء سلوكياتهم وتصرفاتهم نحو الأولويات القضائية.

4- وحدة التخطيط الاقتصاديّ: تمَّ إنشاء وحدة التخطيط الاقتصاديّ عام 1973 وهي هيئة مستقلة تعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء، وتعدُّ من أهم وحدات الحكومة المتصلة بصنع وتنفيذ السياسة العامة، وكان لها دور محوري في تنفيذ ومتابعة السياسة الاقتصاديّة الجديدة،وقد زاد هذا الدّور في صياغة سياسة التّنمية القومية، وتعمل وحدة التخطيط الاقتصاديّ على تحقيق الأهداف الآتية (جابر، 2008):

أ- وضع الخطوط العريضة لسياسات الحكومة واستراتيجياتها وبرامجها التنموية.

ب- تنفيذ وتقييم المشروعات والبرامج التنموية للدولة.

ت- تقديم النصح والمشورة للحكومة في القضايا الاقتصاديّة.

ث- الاعتماد على الأبحاث الاقتصاديّة لخدمة التّنمية.

ج- إدارة المساعدات والمنح من الدول الأجنبيّة والمؤسسات الدولية.

أمّا المؤسسات غير الرسمية، ففي ماليزيا أحزاب وجماعات ومصالح الرأي العام، والتي تعتبر جزء من عملية صناعة القرار في ماليزيا، حيث تشارك في التأثير على صانعي السّياسات العامة ومنفذيها والتي من أهمها (التميمي، 2004):

1- جماعات الضغط: تعمل جماعات الضعط على التأثير في الجهات المعنية بصناعة القرار عبر دفعها إلى اتخاذ مواقف أو قرارات لها صفة السّياسات العامة لخدمة

أهدافها وتحقيق مصالحها، وتعمل جماعات الضغط والمصالح على بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها، وطرح البدائل للسياسات العامة، كما تساهم في ترشيد السّياسات العامة المرسومة عبر تزويد الجهات التنفيذية بالمعلومات الواقعية عن موضوعاتهم.

الأحزاب السياسية: أمّا بالنسبة للأحزاب السّياسيّة فإن تأثيرها في رسم السّياسات العامة يمكن أن يتم خارج نطاق البناء السلطوي أو داخله؛ لأنَّ الأحزاب السياسية تقوم بأداء مجموعة من الوظائف منها بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عند رسم السّياسات العامة، وإثارة الرأي العام حولها، ومحاولة إقناع المواطنين بتبنِّي المواقف التي تتخذها الأحزاب للضغط على الحكومة.

ب -صناعة القرار في سنغافورة

تعدُّ صِناعة القرارِ السّياسيّ في سنغافورة من أكثرِ القضايا السّياسيّة التي يواجه فيها صناع القرار تعقيدًا على مختلفِ مستوياتِهم التنّظيمية، نظرًا لتداخلِ عدد كبير من العناصر والعوامِل، وتأثرها بالبيئة السّياسيّة الداخلية والإقليمية والدولية، والظّرف، والمزاج السياسي الداخلي والخارجي المرتبطِ بنوعية القرار، وبطبيعة النّظام وثقلهِ السّياسيّ، وشُخوصه الطبيعية والاعتبارية، وطبيعة التركيباتِ السُّكانية والعرقية الدينية، والآليات المتبعة في صناعة ذلك القرار، من حيث شكل النّظام السياسي في الدولة والمؤسّسات والأشخاص الذين يملكون حق صناعة القرار؛ بالإضافة إلى طبيعة القرار وامتداد تأثيره الزمني والجغرافي، ولتعدد الأفكار والآراء المطروحة في عملية صناعته(صالح، 2016).

ثانياً : المؤسسات الرسمية

أ - المؤسسات الرسمية في ماليزيا

يتمتَّع نظام الحكم في ماليزيا بالاستقرار، حيث يوجد انتخابات برلمانية دورية، وحكومة مدنية منتخبة، وتتَّسم الانتخابات بالنزاهة، وهي بعيدة عن الانقلابات العسكرية الداخلية أو الخارجية، وتخلو من الحروب والنزاعات العسكرية، وتعتمد

على الحلول السلمية لحل المشاكلّ، ويتشكلّ النّظام السّياسيّ الماليزي مـن هيئـات تتمثـل في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعيّة والسلطة القضائية والتي يمكن توضيحها كما يلي:

أولاً: السلطة التنفيذية:

تتكوَّن السلطة التنفيذيّة من مجموعة من صنَّاع القرار وصـانعي السياسـة الخارجيّـة الماليزيّة، وأهمهم ما يلي:

1- الملك: حدد الدستور في مواده (39– 43) السلطة التنفيذية، وجعلها تتمثـل فـي الملك، ومجلس الوزراء،إذ يتم انتخاب الملك من قبل مؤتمر وطني لمدة خمسة أعـوام، حيـث يمثـل الملـك الـرئيس الأعـلى للاتّحـاد؛ لـذا ينبغـي أن يكـون أحـد الحكـام التسـعة الورثـة (Constitution of Malaysia States،2010).

ويتم اختيار حاكم واحـد من الحكام التسعة بالتعاقب لحكم البلاد عبر اقتراع سري، وكذلك الحال بالنسـبة لنائـب الملك،حيـث يمـارس الأخـير سـيادته في حالـة غيـاب الملـك أو إخفاقه فـي أداء مهامـه،أو فـي حالـة وفاتـه،أو اسـتقالته،ويعتبر الملـك السـلطة العليـا في ماليزيا، ورغم قراراته يعتمد على نصيحة رئيس الـوزراء،وقد أكدت المادة (39) من الدسـتور عـلى أن السـلطة التنفيذيـة مقـررة بواسـطة الملـك، وأن كـلّ قـانون يصـدر مـن الحكومـة الفيدرالية ينطلق من السلطة الملكية (شكر، 2011، ص151).

2- مجلس الوزراء: يقوم الملك بتعين مجلس الوزراء، حيـث يتـألف المجلـس من رئـيس الـوزراء وعدد غير محدد من الوزراء الذين يتم إختيـارهم مـن البرلمـان على شرط أن يكون رئـيس الـوزراء مولـود في ماليزيـا، وعضـو في مجلـس النـواب، وزعيم حزب حاصل على أغلبية المقاعـد في مجلس النواب، وحائز على ثقة الأغلبية في المجلس، وتتركز مهام رئيس الوزراء فـي رئاسـة مجلس الـوزراء، هـذا فضـلًا عـن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة. وتوجد وظائف دستورية ووضـعية معينة لـرئيس الوزراء، حيث يقوم بتقديم النصح إلى الملك حول تعيين القـضاة ولجـان الخـدمات

الانتخابية،أمّا منصب نائب رئيس الوزراء، فهو منصب تقليدي يتولى الإدارة في حالة غياب أو عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء الوظيفة (سليم،2007، ص47).

ثانياً: السلطة التشريعية:

ترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

1- مجلس النواب الأصغر: يبلغ العدد الإجمالي لأعضائه المنتخبين 219عضوًا، موزَّعين كالآتي:165 عضوًا من شبه جزيرة ماليزيا، و11 عضوًا من كولامبور، وواحد من ولاية بوتراجايا الفيدرالي، و28 عضوًا من ولاية سرواك، و26 عضوًا من ولاية صباح، وواحد من العاصمة المالية البوان، وتجرى الانتخابات العامة له مرَّة كلّ خمس سنوات، حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها، وتنقسم اللجنة إلى دوائر انتخابية، حيث ينتخب سكان كلّ الدوائر ممثلين لهم في ديوان راكيات، ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان (بيانغ ليبيرتوان) الناطق الرسمي أو رئيس البرلمان (الحديثي، 2013،ص234).

2- مجلس النواب الأكبر (ديوان نيغارا)،أو مجلس الشيوخ، ويتكون من 70 عضوًا، تختار المجالس التشريعية في الولايات 26 عضوًا منهم، ويقوم الملك بتعيين الأربعة والأربعين الآخرين على أساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والأقليات، ولكلّ ولاية ممثلين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أمّا رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه،ويعمل أعضاء ديوان نيغارا عادة لمدة ثلاث سنوات، وبإمكان البرلمان زيادة عدد الأعضاء المنتخبين إلى ثلاثة أعضاء لكلّ ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية أصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب (عبد العزيز،1997).

ثالثًا: السلطة القضائية:

وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا، ممَّا يلي (المنوفي، 2006):

1- المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية، ولها صلاحية تفسير نصوص الدستور، والفصل القضائي في النزاعات بين أي ولاية والحكومة الفدرالية،أو بين الولايات، كما أنَّها تمثِّل أعلى محكمة استئناف.

2- المحكمة العليا في المستوى الثاني محكمتان رفيعتان، أحداهما في شبه جزيرة ماليزيا، والأخرى في شبه جزيرة بورنيو.

3- المحاكم الدّورية: وهي التي تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسة.

4- محاكم الجنح: وهي محاكم لها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة.

ب - المؤسسات الرسمية في سنغافورة

تنقسم المؤسسات الرسمية في سنغافورة إلى المؤسسات التالية:

1- الهيئة التنفيذية : وتنقسم الهيئة التنفيذية إلى ما يلي:

أ. رئيس الدولة: ينتخب رئيس الجمهورية، بنظام الاقتراع الشعبي المباشر، لفترة رئاسية مدتها ست سنوات،ويُعيِّن رئيس الجمهورية عادةً زعيم حزب أو ائتلاف الأغلبية رئيسًا للوزراء، كما يُعيِّن رئيس الجمهورية نائبي رئيس الوزراء.

ب. رئيس الحكومة: ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية،ويكون عادةً، زعيم حزب أو ائتلاف الأغلبية.

ج. الحكومة: مجلس الوزراء، يعينه الرئيس، ومجلس الوزراء مسؤول أمّام البرلمان، وتقع على عاتق ديوان الحكومة مسؤولية إدارة شؤون الحكم، وهذا الديوان هو مسؤول عن جميع السّياسات الحكومية وعن تسيير شؤون الدولة يومابيوم. وهذا الديوان مساءل أمّام البرلمان، ويتزعّم الديوان الحكومي رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية. ويشمل أعضاء الديوان الحكومي الوزراء المسؤولين عن وزارات التّنمية المجتمعية والشباب والألعاب الرياضية، والدفاع، والتعليم،

والبيئة والموارد المائية، والمالية، والشؤون الخارجية، والصحة، والداخلية، والإعلام، والاتصالات والفنون، والقانون، والقوى العاملة، والتنمية الوطنية، والتجارة والصناعة، والنقل (سمير، 2010).

2- **الهيئة التشريعيّة:** تتكون الهيئة التشريعية (البرلمان)، في جمهورية سنغافورة، من مجلسٍ واحد، يضم 84 عضوًا، يُنتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر، ومدة خدمتهم خمس سنوات. إضافة إلى ذلك، يمكن تعيين ما يصل إلى تسعة أعضاء؛ كما يُعيّن ثلاثة مرشحين من المعارضة، الذين يحققوا أفضل النتائج من بين الخاسرين، أعضاء "من دون دائرة."

3-**الهيئة القضائيّة:** تتمثَّل أعلى سلطة قضائية في سنغافورة في المحكمة العليا، التي يُعيّن رئيس الجمهورية رئيسها، بناءً على نصيحةٍ من رئيس الوزراء. أمّا القضاة الآخرون، فيعينهم رئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس المحكمة العليا، علاوة على محكمة الاستئناف(العال،2004).

ثالثاً : المؤسسات غير الرسمية

أ - المؤسسات غير الرسمية في ماليزيا

يُعدُّ النظام السياسي الماليزي نظام شبه ديمقراطي، وهناك من يتحدَّث عن النّظام السّياسيّ في ماليزيا باعتباره نظام هجين،إلا أنَّه في داخل هذا النّظام يوجد انتخابات حرَّة، في نفس الوقت تظهر في القوانين القمعية مثل قانون الأمن الداخلي الذي يسمح باعتقال الأفراد دون محاكمة،أمّا عن مؤسسات المجتمع المدني نجد أنها تشارك في تقديم خدمات مباشرة للجماهير، ولكن هذا الدّور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني قد انخفضت فاعليته منذ أن حصلت ماليزيا على الاستقلال،وتهتم منظمات المجتمع المدني في ماليزيا في المقام الأول بالرعاية الاجتماعيّة، وتعمل منظمات المجتمع المدني مع الجمعيات والنقابات وأيضًا الحكومة في تحسين ورفع كفاءة المرافق العامة(Azeem،2011).

لقد شهدت ماليزيا تعددية حزبية وإن كان يرى البعض أنها تعددية شكلّية،إذ إن جبهة الأمن و وحدها تضم 14 حزبًا تتنوع في تمثيلها بين المالايو والصينيين والهنود، ويمكن إرجاع التعددية الحزبية في ماليزيا إلى التعددية العرقية والتي حتمت ضرورة وجود تعدد حزبي للتعايش بين كافة العرقيات، حيث أكد قادة ماليزيا أنه لم ولن يكون في ماليزيا نظام حزب واحد؛ لأنه من غير المنطقي أن يتم تطبيق مثل هذا النّظام في بلد متعدد الأعراق (الشنيطي،2015).

يوجد في ماليزيا 29 حزبًا سياسيًا مسجل لدى هيئة الانتخابات الماليزيّة، ومن أهم الأحزاب المعارضة الحزب الإسلامي الماليزي وهو حزب يدعو إلى إقامة دولة إسلامية في ماليزيا، وحزب التحرك الديمقراطيّ وهو يدعو إلى إقامة دولة ماليزية قائمة على المبادئ الديمقراطيّة والاشتراكية والحفاظ على الحريات، والحزب المعارض هو حزب العدالة الشّعبيّة وهو الذى تأسس إثر إقالة واعتقال أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء السابق، وهذه الأحزاب الثلاثة تكوِّن جبهة المعارضة (أحمد،2013).

ولكي تضمن جبهة الأمن و فوزها في الانتخابات وسيطرتها على الحياة السّياسيّة الماليزيّة، تمَّ اللجوء إلى نظام انتخابي يعتمد على نظام الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية بحيث يفوز عن كلّ دائرة مرشح واحد وهو الذي حصل على أعلى الأصوات، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فوز مرشحي أحزاب المعارضة على مرشحي تحالف الأمن و المكوَّن من 14 حزبًا، وعلى الرغم من عيوب هذا النّظام الانتخابي فإنه يؤدي بشكلّ أو بآخر إلى الاستقرار السّياسيّ حيث يعطي الفرصة للحزب الفائز لتنفيذ برامجه بعيدًا عن اشتراطات وتعطيلات الأحزاب الصغيرة (علاوي، 2013).

إنّ َالعقلية الماليزيّة تقبل بفكرة التّغيير؛لأنّه لم يكن واردًا في حسابات الماليزيين سابقا إمكانية تغيير الوضع القائم المتمثل في هيمنة الجبهة الوطنيّة على السلطة، كما أنها المرة الأولى التي تتحوَّل فيها الانتخابات من صراع بين تحالفين إلى صراع بين

توجهين لحكم البلاد: قديم على أساس عرقي،ومستقبلي على أساس المواطنة بغض النظر عن الدين والعرق، وكلا التوجُّهين مثار للجدل في أوساط التحالفين الحاكم والمعار، ومن أشهر التيارات السّياسيّة الحزبية المسيطرة على الانتخابات في ماليزيا تياران هما (علاوي، 2013):

1- الجبهة الوطنيّة: يتشكّل تحالف الجبهة الوطنيّة من أربعة عشر حزبًا أكبرها المنظمة الوطنيّة للاتّحاد المالايو، وهي القيادة التقليدية للتحالف وتحظى بالحصة الأكبر من مقاعد البرلمان، وأثناء الانتخابات ساد انطباع واسع في ماليزيا بأنَّ شعبية التحالف الحاكم تتآكلّ، وان وصول المعارضة للحكم ليس مستبعدًا نهائيًا.

2- التحالف الشعبي:يتزعم التحالف الشعبي أنور إبراهيم وكان نائب رئيس الوزراء والمرشح لتولي رئاسة الحكومة، وقد قدَّم استقالته بسبب أفكاره الإصلاحية،وقد فاز ائتلاف الجبهة الوطنيّة الحاكم في ماليزيا بالانتخابات التشريعية ليطيل عمر قبضته على السلطة، ولكن بعدد أقل من المقاعد البرلمانية ما يضع علامة استفهام حول المستقبل السّياسيّ لرئيس الوزراء عبد الرزاق (مبروك،2016).

ب -المؤسسات غير الرسمية في سنغافورة

تُعدُّ سنغافورة دولة علمانية متعدِّدة الأعراق، ومتعددة الأديان، متعددة اللغات؛ جمعت المفهوم الحديث للمواطنة مع ممارسات تؤصل وتؤكد الهوية الأثنية. ما جعلها أقل حداثة ومدنية مما تبدو عليه للوهلة الأولى، فقد بدأت سنغافورة، ومنذ العام 1980 تقريبا، مشروع بناء الأمة بالابتعاد عن النّموذج المدني؛ حيث المواطنة ترتكز على النّموذج الحديث الشامل والعقلاني، والبعيد عن العناصر البدائية، مثل العرق والأثنية والدين، متجهة نحو نموذج أكثر عرقية وأثنية، مع مفاهيم الأثنية الصينية، والمفهوم السنغافوري الاستثنائي للقيم الصينية (الغرابية، 2013).

إنَّ الأحزاب السّياسيّة في سنغافورة، هي من أقدم الأحزاب السّياسيّة في مالايا، وكانت الأحزاب في البداية عبارة عن جمعيات غير سياسيّة،وقد شاركت في الانتخابات

فقط في عام1955 وأهمها: الحـزب التقـدمي وحـزب العمـل،وكلا الحـزبين أنشـئتا في أواخـر أربعينيات القرن الماضي، وكانت الأحزاب جزء من المؤسسات المحلية الرائدة، والحزب الوحيد للمعارضة في الانتخابات الأولى في 1948 هو حزب العمال 1955،وكان عدد الأحـزاب في فـترة المستعمرة البريطانية الراحلة سـبعة أحـزاب تتنـافس، وبلغـت في عـام 1959 مـا يقـارب 13 حزبًا(الدجاني، 2007،ص401).

وقد هيمن حزب العمـل الشـعبي مـا بعـد الاسـتقلال، والـذي تـولى السـلطة في عـام 1959،وفي 16 أيار 1960، صدر قانون جديد للجمعيات، وفي كانون الأول عام 1966، حظـرت الأحزاب المحلية من الانتماء إلى الأحزاب الخارجية أو تلقي أي مساعدات خارجية، وقـد أثـر ذلك تأثيرا مباشرا على بعض من الأحزاب الصغيرة المرتبطة بماليزيا، ومعظمها أعادت تسـمية نفسها وقطعت علاقاتها الخارجيـة الرسـمية، وأدت هيمنـة حـزب العمـل الشـعبي والتقـدم الاقتصادي ّفي سنغافورة إلى إضعاف أحزاب المعارضة الصغيرة، وقد حلـت عشرة أحـزاب مـن خلال عمليات الاندماج مع تعادلات أخرى(Lee،2008).

وهنا كأحزاب جديدة قد تمَّ تشكيليها في سنغافورة، وقد شكّل سبعة أحـزاب جديـدة على فترات متباعدة، ففي السبعينات شكّل حزب العدالة والجبهة المتحدة، والمشغل السـابق للحزب الديمقراطيّ التقدمي اليوم، واثنتان في الثمانينيات الحـزب الـديمقراطيّ السـنغافوري، وحزب التضامن الوطني الجبهة الوطنيّة السنغافوريّة، وحزب الشعب السنغافوري، وثلاثة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.وفي 2010، تم تأسيس الحزب الاشتراكي الجديد في 1 أيلول 2010،وهناك 28 حزبًا سياسيًا مسجلًا اليـوم، وفي إطـار التشريـع الحـالي، يـتم تسـجيل جميع الأحزاب السّياسيّة التي يطلق عليها "الجمعيات السياسية" بموجب قانون الجمعيـات، وعلى هذا النحو، تطبق القواعد التالية المتعلقة بالجمعيات السّياسيّة (جلال، 2010):

1- يجب أن يكون جميع أعضاء الأحزاب السّياسيّة مواطنين من جنسية سنغافورية.

2- يجب ألا تكون الرابطة السّياسيّة تابعة أو مرتبطة بأي منظمة خارج سنغافورة.

3- يعتبر استخدام جمعية سياسيّة اسمًا أو رمزًا يماثل اسم منظمة خارج سنغافورة يعتبر دليلًا كافيًا على أن للجمعية السّياسيّة انتماء أو علاقة بهذه المنظمة.

4- للحكومة سلطة حل الحزب إذا كان مخالفا للقواعد المذكورة أعلاه، أو أي قاعدة أخرى تنطبق على جميع أشكال الجمعيات المسجلة.

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الأول :

التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الثاني :

الاقتصاد الماليزي والسنغافوري على مستوى العالم

- المبحث الثالث :

تحديات التنمية في كل من ماليزيا وسنغافورة

المبحث الأول

التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة

أولاً : واقع التنمية الاقتصادية في كل من ماليزيا وسنغافورة

أ - تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا

بلغ إجمالي النّمو الماليزي 4.5% من الناتج المحلي في الربع الأخير من العام 2016، و4.2% نموا للناتج المحلي الإجمالي،وذلك في وقت تواجه فيه البلاد تحديات كبيرة، والاقتصاد لا يزال في وضع توسعي، ولو بشكلّ متواضع،ويرى الخبراء أن معدل نمو 4.2% في الواقع ليس مجرد اجتماع معدل مستهدف وضعته الحكومة تحت معايير ميزانية 2016، ولكنه أيضا معدل جيد وسط المعايير العالمية والإقليمية. إلا أن البنك الدولي يتوقع لعام 2017 بنمو الاقتصاد الماليزي بنسبة 4.3%، وسينمو بنسبة 4.5% في العام 2018 بعد التأقلم في أسعار الطاقة المنخفضة واستقرار أسعار السلع الأساسية. فماليزيا بلد ذات 30 مليون نسمة تنتج ما يقارب من 600 ألف برميل نفط يوميًا، إلا أنها دخلت في معترك إنتاج العديد من السلع والمنتجات التي إنتاجها من الزراعة والصناعة، بجانب استغلالها للإمكانات السياحية التي تتمتع بها، وأنها تنتظر مستقبل قادم لنمو أكبر في حالة انتعاش أسعار النفط ومنتجات التصدير بالرغم من أنها تأثرت قليلًا من تراجع صادرات الصناعات التحويلية والنفطية بسبب ضعف الطلب العالمي خلال السنتين الماضيتين(اللواتي،2017).

ويمكن حصر أبرز ملامح نجاح التجربة الماليزيّة في التنمية الاقتصادية يمكن ملاحظتها في المجالات التالية (السعيد، 2004):

1- الاعتماد على الاقتصاد المعرفي: بفضل السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير آليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب،كذلك اعتمدت الحكومة الماليزيّة سياسة تصنيع واسعة في ماليزيا وفتحتها أمّام الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحول بفعل ذلك إلى

اقتصاد موجه بالسوق ومبرمج الإنتاج، يتفاعل بين القوة العاملة الماهرة فنيا والمتعددة اللغات والبنية التحتية العالية التطوّر ما جعل ماليزيا دولة مزودة بمؤسسات علمية متقدمة ومستقبلة للاستثمارات من الدول الغنية والمتقدمة.

2- تعزيز الإبداع والابتكار: حيث اتخذت الحكومة إجراءات مساندة للتنمية البشرية والاقتصاديّة وتعزيز الابتكار والإبداع وقامت الحكومة الماليزيّة بعدة إجراءات تتضمن حماية ودعم مشاريع الأعمال والإنتاج والتشديد على مسؤولية الحكومة في الحماية والتسويق .

3- تطوير الأنظمة التعليمية في المراحل كافة: حيث تم إنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني مستمر،وتخريج قوة عاملة شابة ومثقفة وذات كفاءة عالية ومنتجة ومتعدّدة اللّغات مع إلزامية إتقان اللّغة الإنجلّيزية وإقامة علاقات صناعية وروابط متجانسة بين مؤسسات الإنتاج الصناعية.

4- العمل على تطوير البنية التحتية للدولة: وذلك من خلال إنشاء شبكات طرق سريعة، وشبكات قطارات،ومطارات عالية التطوّر، وتوفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جدًّا، وخدمات معلوماتية عالية الجودة، مع تطوير المراكز الصناعية والمجمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار والإبداع، وإنشاء معاهد بحثية، ومدن ومراكز بحوث علمية وافتراضية.

5- العمل على تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء وسن تشريعات قانونية لحماية حقوق الإنسان، وتحديد الواجبات والمسؤوليات والمساءلة والمحاسبة فيما يخص علاقة المواطن بالمجتمع والدولة وتنظيم المجتمع المدني.

6- حماية الملكية الفكرية:أقرَّت الحكومة الماليزيّة قوانين لحماية الملكية الفكرية، وتشمل الماركات المسجلة 1976، والاختراعات 19836 اختراعًا، والتصاميم وحقوق النشر والتأليف 1987، والمؤشرات الجغرافية 2000، كما وقعت ماليزيا على اتفاق

تسجيل العلامات التجارية بحقوق الملكية الفكرية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية والمتاجرة بها بما يحمي حقوق المبتكرين والمبدعين (عوض،2005، ص37).

لذلك فإنَّ الشعب الماليزي قد حقق "معجزته" بالفعل خلال فترة قصيرة، انتقلت خلالها ماليزيا من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدِّمة تحتل مرتبة متقدمة بين دول العالم خاصة بين الدول المصدرة للقنية العالية، علاوة على معدل نمو سنوي يناهز الثمانية بالمائة، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم(سليم،1999،ص116).

بدأت أولى معالمُ المجد الماليزيّ تتّضح بقيادة الشاب الطموح والطبيب الماهر مهاتير محمَّد، عندما تسلم زمام المبادرة ليرأس حكومة بلاده مطلع العام 1981. كان الاهتمام بالسياسة التنموية في البلاد بمثابة الجوهر الأساسي لمهاتير الذي قاد البلاد في فترةٍ ذهبيةٍ وقياسيةٍ استمرت حتّى 22 عامًا، حيث كان تركيزه ينصب على بناء الإنسان من أجل تحقيق تنميةٍ بشريةٍ متكاملةِ الأبعاد، وتعميق الوعي والحرص الداخليّين لدى كلّ فردٍ في أهميّة تطوير الدولة، وهو ما انعكس إيجابًا على الأفراد لأن ذلك سيُولّدُ لديهم شعورًا بأنهم عناصر حقيقية وفاعلة في البناء والتّنمية. إذًا، كانت الرؤية مبنيّة على "تأسيس مجتمعٍ قيميٍّ كامل، يكون المواطنون فيه على درجةٍ من التديّنِ القوي والقيمِ المعنويّةِ والمعاييرِ الأخلاقيةِ الرفيعة".وكان للتّجربة اليابانيّة درس كبير استفادت منه ماليزيا في تحقيق التّنمية وزيادة النّاتج المحليّ للفرد، حيث ركّزت ماليزيا على سياسة التّصنيع للخروج من دائرة التخلّف، فمرّت بمراحلَ مختلفة انتهت بأن تكون ماليزيا دولةً مصدرةً للصّناعات التكنولوجيّة عالية الدّقة بعد أن كانت تصدِّر المطّاط، والمواد الزراعية الأخرى (قدورة، 2016).

وتُعدُّ ماليزيا أحد النّمور الآسيويّة السّبعة التي خرجت من كبوة وطور الاستعمار لتنهض إلى مصافّ الدول المتقدّمة خلال عقدين من الزمن، لتعيش الأعراق الماليزيّة الثلاثة -الملايو، والصينيون، والهنود- في جوٍ من الودّ والألفة والتعاون، حيث يعتلي الملايو المسلمون سدّة الحكم بينما يُمسك الصينيون والهنود بزمام القوة

الاقتصاديّة في البلاد بعيدًا عن المنافسة أو التّصارع على السّلطة أو القوّة، وهو السبب الأول الذي قاد ماليزيا إلى ما هي عليه اليوم(مصطفى، 2017).

لقد حقَّقت ماليزيا خلال العقود الأربعة الأخيرة قفزاتٍ هائلةٍ في التّنمية البشريةِ والاقتصاديّة،حيث إنها تعتبر من أول الدول الإسلامية الصناعية في مجال الصّادرات والواردات في حوض دول جنوب شرق آسيا، وتمكّنت من تأسيس وتطوير بنيتها التّحتية وتنويع مصادر دخلها المتمثلة في الصّناعة والنفط والسّياحة وغيرها. إضافةً إلى الاستفادة الكبيرة من الانفتاحِ على الخارج عبر القيام بعملياتِ اندماجٍ في أسواق العولمةِ مع الحفاظ على ركائز تنمية ودعم الاقتصاد الوطني والمنتج المحلي (السعد، 2014).

ب- تجربة التنمية الاقتصادية في سنغافورة

أثبتت سنغافورة أن المساحة ليست عاملا هامًّا في نهضة الدول، حيث نجحت في أقل من أربعة عقود بدءًا من الستينيات وحتّى مطلع الألفية الثالثة في تحقيق قفزة تنموية شاملة، فتلك الدولة الحديثة التي يبلغ مساحتها 710.3 كلّم^2، أي نحو عشر مساحة سيناء، وخمس تلك المساحة لم تكن موجودة عند التأسيس، بل تمرد مالم يأهل توسيع مساحتها،كما أن عدد سكانها يبلغ 5. 5 مليون نسمة فقط، ومع ذلك احتفلت منذ عامين بمرور خمسين عاما على تأسيسها، حيث شهدت في تلك الفترة تحولا كبيرا من بلد فقير يبلغ متوسط دخل الفرد فيه قرابة ال 500 دولار، لبلد متقدم معظم شعبه ويبلغ متوسطالدخل فيه الآن 70 ألف دولار (العال، 2004).

تندرج سنغافورة ضمن الدول الفقيرة في الموارد الطبيعة (بترول، معادن)، لكن ذلك لم يعق خطواتها الطموحة نحو التّنمية بقيادة رئيس وزرائها "لي كوان يو"، فاستطاعت أن تضع نفسها على الخريطة كمركز مالي ولوجيستي عالمي، واستطاعت التركيز على الصناعات التكنولوجية، مما أدى لزيادة إنتاجية ودخل الفرد بشكلّ كبير

لتصنف ضمن النّمور الآسيويّة الأربعة بجانب كوريا الجنوبية، وتايوان وهونج كونج، حيث 90% من نمو الاقتصاد العالمي يحدث في قارة آسيا(الشنيطي، 2015).

إلا أنه بعد سنوات من التجربة قرَّر "لي كوان" وحكومته أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد بجانب كلّ ما سبق من جهود هي جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، لذا كان المسلك الثالث والمكمل للخطوات السابقة وهو اجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة، فكانت أولى الخطوات في هذا الطريق هي تدعيم بنية تحتية تنتمي للعالم الأول وتستوعب حجم الاستثمارات المرجو اجتذابها في أوائل الثمانينيات. وبالفعل، تمكَّنت الدولة من إقناع الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد في منتصف الثمانينيات، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيًا كالصين وباقي دول جنوب شرق آسيا؛ لذلك لجأت إلى رفع كلّفة العمالة الأجنبيّة في الصناعات القائمة على الأجور المنخفضة لإجبارها على التَّحوُّل نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، بيد أن هذه السّياسات لم تثمر عن نتائج فعلية إلا في نهاية الثمانينيات، أي بعد عشرين عاما على الإصلاح الاقتصاديّ والتعليمي، حيث تعد أحد كبار مصدري التكنولوجيا في العالم مثل أجهزة الكمبيوتر ومستلزماتها (الشنيطي، 2015).

ثانياً : مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة

أ -مؤشرات التنمية في ماليزيا

مؤشرات التّنمية في ماليزيا متعددة وهي مؤشرات تدلّ على التقدّم والنجاح فالتجربة التنموية في ماليزيا خلال العقدين الأخيرين تقاس من خلال وجود قطاعات متميزة،حققت تطورات أكثر من غيرها وسجلت لها في الميادين والمحافل الدولية.

كما تميزت ماليزيا بتركيزها على الموارد البشريّة بهدف التنمية الوطنية، إذ تعد الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد معرفي، وهي بذلك خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شمل القيم الأخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي(فضلي،2010).

أمّا رؤية 2020 فجعلت هدفها هو تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة،وكان مهاتير محمَّد قد قدمها في ورقة عمل بعنوان "إطلاق مجلس العمل الماليزي" في شباط 1991، وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة، وحددت الورقة التحديات في عالم متغيِّر سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا،ويمكن إجمال العوامل السياسية والاقتصادية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا بالنقاط الآتية (السعد،2014):

أ- مناخ سياسي يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

ب- يتم اتخاذ القرارات دائمًا من خلال المفاوضات المستمرّة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنَّها تتميز بديمقراطية توافقية في جميع الأحوال.

ج- رفض الحكومة الماليزيّة تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، لذا فقد ارتفع

ترتيب ماليزيا لتصبح من الدول الاقتصاديّة الخمسة الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

الجدول (1)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لماليزيا لعام 2017/2016

ماليزيا	2016	2017
عدد السكان	31.7 Million	32.4 Million
الناتج المحلي الإجمالي	RM1،108.2 billion	RM1،158.5 billion
نسبة النمو في الناتج المحلي	4.2%	4.3 - 4.8%
نصيب الفرد من الدخل	RM37،758 (USD9،102)	RM39،656 (USD8،906)
معدل التضخم	2.1%	4.3%
القوى العاملة	14.7 million persons	14.9 million persons
ابطالة	3.4%	3.5%
إجمالي الصادرات	RM785.93 billion*	RM806.53 billion
إجمالي الوردات	RM698.66 billion*	RM718.21 billion

المصدر: هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (مايدا) 2015، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

Matrade Press Release: Malaysia's Trade Performance for the year 2016

إنَّ ماليزيا دولة إنمائية تلتزم سياسيًّا واقتصاديًّا بتحقيق التّنمية، وتتخذ من هذا الإنجاز الاقتصادي أساسًا لتحقيق الشرعية السّياسيّة لنظامها السّياسيّ، ويمكن القول إن النجاح الاقتصاديّ والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدّور الكبير الذي لعبته الدولة،بدءًا من التخطيط للسياسات الاقتصاديّة حتّى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصاديّة في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الإيجابي للحكم المحلي في مساعي التّنمية عن طريق

الخطط والإستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا أن تقدم أنموذجًا تنمويًا فريدًا، عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي الذي يرجع نشأته إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النّظام، وتعد حقبة رئاسة الدكتور مهاتير محمَّد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النّموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كلّه بمقتضى قوانين عقد السَبعينيات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية.

ب- مؤشرات التنمية في سنغافورة

تعد سنغافورة من الدول التي أصبحت تمثل أنموذجًا عمليًا للدولة التي انتقلت من معسكر الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة على الرغم من كلّ المعوقات،إلا أنها قُدِّر لها أن تقودها كفاءات لديها رؤية مجتمعية ولديها نزاهة في إدارة الموارد ولديها إصرار على النجاح وتوفير كافة شروطه والمثابرة على تحقيق الإنجاز تلو الإنجاز ولديها قبل ذلك وبعده احترام لشعبها واعتمادها عليه أولا وأخيرًا.إن سنغافورة ما كانت لتحقق ما حقَّقته من إنجازات لو أن سكانها كانوا من أمريكا اللاتينية بدل أن يكونوا صينيين؛إشارة إلى القيم الكونفوشسية التي يمارسها الصينونيون،والتأكيد على أهمية القيم والعادات والمواقف التي يؤمن بها المجتمع في الكيفية التي يوجه بها هذا المجتمع موارده ويحقق بها ازدهاره وأمنه (اليوسف،2011).

لقد اشتملت المرحلة الأولى من التّنمية في سنغافورة على تعبئة كبيرة للمدخلات لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجَّهة نحو التصدير، وكانت المدخرات الوطنيّة هي الممول الأول لهذه المرحلة، ثم جاء دور الاستثمار الأجنبي مما ساعد على تراكم رأس المال ورفع حصة الاستثمار في الناتج العام من

10% عام 1960 إلى 40% في الثمانينيات طبقًا لتقارير البنك الدولي، كما عززت سنغافورة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطوّر جنبًا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، وخاصة الخدمات المصرفية(السلاموني، 2015).

كما وضعت سنغافورة إستراتيجيتان، تعتمد الأولى على استيراد أحدث التطوّرات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبيّة كوسيلة لنقل المعرفة. بينما ترتكز الإستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصاديّة لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي سنغافورة في المرتبة الأولى في العالم في تقريرها عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال(الصالح، 2014).

ثالثاً : العوامل الداعمة لعملية التنمية في ماليزيا وسنغافورة

أ -العوامل الداعمة لعملية التنمية في ماليزيا

نجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصاديّة، بحيث استطاعت أن تحقّق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية،فلم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية، وخاصة (القصدير والمطاط ونخيل الزيت)،غير أنها ما لبثت عن طريق سياستها التنموية أن تحولت إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السّياسيّ والنمو

الاقتصادي، وأن تحتل اليوم مركزًا في الاقتصاد العالمي. لقد نعمت ماليزيا منذ استقلالها بالمظاهر التنموية الآتية(حسن، 2013):

1- الاستقرار السّياسيّ: حيث انتظمت الانتخابات الديمقراطيّة الحرة في مواعيدها ولم تحدث أي انقلابات.

2- حالة التوافق والتعايش العرقي والديني بين أبناء المجتمع الماليزي المتنوع .

3- التطور الاقتصادي الذي انعكست فوائده على مجمل شرائح المجتمع الماليزي والاستقرار الأمني الداخلي.

كذلك هناك عوامل أساسية استطاعت دفع عملية التّنمية في ماليزيا، يمكن إجمالها بالنقاط الآتية (الزميع، 2009، ص131):

1- التعايش والمشاركة: كان العقد الاجتماعيّ الذي استطاع الماليزيون تطويره، أحد عناصر نجاح التجربة ومن أهم ضمانات استمرارها. إن الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والإقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير،وتوفير شبكة أمان واستقرار ومعالجة الاختلالات بشكلّ هادئ وواقعي وتدريجي.

2- القيم الآسيويّة والثقافة الماليزيّة: أكدت القيادة الماليزيّة أن هذه القيم سواء كانت على المستوى الداخلي أم الخارجي، وهو ما حدث بالفعل عبر العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والتي كان لها أبعد الأثر في مسار التّنمية والتقدم.

3- القيادة السّياسيّة: تميَّزت هذه القيادات بأنَّها قيادات مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ومجموعة الحسابات الإقليمية والدولية ،وقاد ماليزيا خمسة رؤوساء، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا، وعلى الأغلب كأن كلّ رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته.

هـذه العوامـل السـالفة الـذكر كانـت مـن العوامـل الأساسـية في الـدفع باتجـاه التّنمية بكلّ أبعادها، وعـن طريقهـا اسـتطاعت ماليزيـا تحقيـق تقـدم ملمـوس في مجـالات عـدة بالاعتمـاد على كاريزمـا القيـادات السّياسـيّة، وتـدعيم قـيم التعـايش والتسـامح في المجتمـع المـاليزي، والإفـادة من قـيم الإسلام السامية عن خليط الثقافات الآسيويّة المختلفـة (غـلاب،1979).

ب -العوامل الداعمة لعملية التنمية في سنغافورة

هنالك ثمّة عوامل كانت وراء نجاح تجربة سنغافورة لعملية التّنمية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي (السقاف، 2014):

1- قيـادة سياسـيّة ناجحـة: إن مـا حققتـه سـنغافورة مـن إنجـاز ملمـوس ونهضـة اقتصاديّة غير مسبوقة، يرجع في الأساس إلى حكمة (لي كوان يو) رئيس الـوزراء، الـذي تسـلَّم دولة فقيرة بمواردها، لكنه أدرك مبكرا أن الإنسان هو الـثروة الحقيقيـة، فاهتمـت الحكومـة بالتعليم والصحة لبناء نهضة ترتكز على عقول وسـواعد أبنـاء سـنغافورة الـذين هـم ثروتهـا المتجددة التي لا ينضب معينها.

2- المواطنة: إن حب الوطن كـان المحـرِّك الـرئيس لمعجـزة سـنغافورة، وتحـوّل هـذا الحـب لإرادة سياسـيّة، ومـنهج عمـل، وتخطـيط، فقـد تبنَّـى رئـيس الـوزراء وفريـق عملـه إستراتيجية مرحلية تتناسب وظروف بلاده، تقوم على بناء الثقـة بـين مواطنيـه، والبرجماتيـة (النفعية) الاقتصاديّة، والصَّرامة الإدارية.

3- إسـتراتيجية الاسـتثمار: لقـد كانـت إسـتراتيجية الاسـتثمار في العقـول سر نجـاح المعجزة السنغافوريّة، حيث تستقطب وتستورد سـنغافورة أذكى المـدراء والتقنيـين في العـالم؛ لأنها تمتلك رؤية خاصة لمفاهيم الغنى والفقر، وهكذا أصبحت من أغنى دول العالم.

4- حكمـة (لي كـوان يـو) رئـيس الـوزراء، أنَّ الـثروة في العقـول، ولـيس في آبـار الـنفط. حيـث وضـع رؤيـة واضـحة لمسـتقبل بـلاده، حـدَّد فيهـا مفـاهيمًا واضـحة وذكيـة

لمعاني: الثروة .. والغنى.. والنجاح، فكان يؤمن بالناس كثروة إذا ما استثمروا .. ويرى أن الثروة في العقول، وليس في آبار النفط.

5- تسهيل الاستثمار في سنغافورة:من خلال دعوة الشركات الصناعية في العالم إلى الاستثمار فيها دون قيود، ودون أي رسوم على الواردات، فمثّل هذا القرار حلًا لمشكلّة البطالة، حيث استثمرت شركات عالمية في سنغافورة دون أن يفرض عليها أحد شراكة حماية، كما أرسل فريق تسويق للشركات العالمية لإقناعها بالفرص المتاحة .. وبالفعل بدأت الشركات العالمية والمحلية في التنافس، وكانت الحصيلة أرقى المنتجات، بتكنولوجيا عالية.

6- ارتفاع الناتج المحلي: فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 428 دولارًا عام 1960 إلى 53 ألف دولارًا في 2016، وهو ما يجعل سنغافورة ضمن أغنى عشرة بلدان في العالم. لذا بعد أن كانت سنغافورة مركزا للعشوائيات في ستينيات القرن الماضي، أصبحت الآن قبلة للسياح من كلّ مكان بمعدل 1.5 مليون سائح شهريًا، وقد بلغت عائدات السياحة 18.5 مليار دولار خلال 2016.

7- توفير بيئة الأمن والاستقرار: احتلت سنغافورة المرتبة الثامنة بين الدول الأكثر أمّانًا وسلامة في العالم، وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصاديّ العالمي الصادر في أكتوبر الماضي، والذي شمل 134 دولة. معنى الأمّان الذي يقصده التقرير هو انخفاض معدلات العنف والجريمة والإرهاب، ومعنى السلامة أنك بإمكانك أن تشرب أو تأكلّ في أي مكان بالدولة دون القلق من مصدر الطعام،أو من تلوث المياه، كما أن الطرق العامة مصممة وفقًا لمعايير السلامة العالمية، وبإمكانك أن ترسل طفلك إلى المدرسة بمفرده دون أي قلق.

8- التعليم والصحة: في موازنة عام 2016 قامت الحكومة بتخصيص 17%من الميزانية للإنفاق على التعليم، هذه الأموال لا تذهب هباءً، وإنما تنعكس على مستوى

الطالب السنغافوري وقدرته التنافسية في سوق العمل الدولي، فقد احتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالميًا في البرنامج الدولي "بيزا" الممول من منظمة التعاون والتّنمية، والمعني بقياس كفاءة الطلاب في القراءة والرياضيات والعلوم.كما قامت الدولة بتخصيص 15% من الميزانية للصحة، وهو ما انعكس في ارتفاع متوسط عمر الفرد من 59 عاما في عام 1957 إلى 85 عاما في عام 2016؛ أي أنَّها ثالث أعلى دولة في العالم في متوسط عمر الفرد المتوقع عند الميلاد وفقًا لمنظمة الصحة العالمية(داوود، 2017).

المبحث الثاني

الاقتصاد الماليزي والسنغافوري على مستوى العالم

في عام 1965 تخلت ماليزيا عن سنغافورة والتي كانت جزءًا منها، وقد كانت سنغافورة مجرد بلد صغير وفقير ومحدود الموارد وخصوصًا المياه، حيث كانت ماليزيا تشكّل المصدر الوحيد للمياه السنغافوريّة، وسيتم الاطلاع على واقع الاقتصادي السنغافوري وماليزيا على مستوى العالم.

أولاً :واقع الاقتصاد الماليزي بالأرقام

لم تكن ماليزيا بعيدة عن سنغافورة في الإمكانيات والقدرات، فقد عاشتا نفس الظروف الاستعمارية والتخلف الاقتصاديّ، وفي نفس الوقت توالى عليهما قيادتين حكيمتين نقلتا كلا البلدين إلى التقدم والازدهار، حيث بدأت مسيرة التّنمية في ماليزيا غداة الحصول على الاستقلال عام 1958، حيث تمَّ اللجوء إلى الإستراتيجية التقليدية، وهي الإحلال محل الواردات،وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكًا لشركات أجنبيّة، وسرعان ما تبيَّن قصور إستراتيجية الإحلال محل الواردات كمحور أساسي لعمليات التّنمية المتواصلة؛ نظرًا لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي، الذي عزَّز من ضعفه سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع المختلفة،ورغم تحقيق قدر من التنويع في منتجات القطاع الزراعي، فقد ظلت عمليات التصنيع خلال الستينيات محدودة ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة والقيمة المضافة(عبد الفضيل، 2000).

رغم أن كثيرًا من الدول العربية والإسلامية لم تعمل بالاقتصاد الإسلامي؛ كونه غير معمول به في الدول المتقدمة،إلا أن ماليزيا كسرت حاجز التردُّد والخوف وعملت على تطبيق نموذج الاقتصاد الإسلامي، من خلال خطط التّنمية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التّنمية، وهو ما انعكس في تبنِّي سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصاديّة أدت إلى

ارتفاع معدلات التّنمية البشرية والاقتصاديّة في ماليزيا، وقد انتهجت ماليزيا وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصاديّ على عدد من المبادئ والأُسس التي اتبعتها والتي يمكن توضيحها كما يلي (طرابيك، 2015):

1- ازدواجية الملكية: يجمع النّظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على توسُّع ولي الأمر في الملكية العامة.

2- الحريّة الاقتصاديّة: تكفل الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصاديّ بما لا يؤثر على حرية الآخرين، على أن تعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لكي يكون متفقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

3- تحقيق العدالة الاجتماعيّة: حيث أن تحقيق العدالة الاجتماعيّة تُبنى على أساس التكافل العام والتوازن الاجتماعيّ:تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو الجنس، أو السن، أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.

4- الفائدة تساوي الصفر: وصول نسبة الفائدة إلى الصفر، وهذا يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية بالاعتماد على تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لذا حققت ماليزيا ارتفاعًا في معدلات التّنمية البشرية، والقضاء على الفقر والبطالة، وحققت طفرة في الصادرات، وقد كان لوجود دور للدولة أهميّة كبيرة في بناء التّنمية، والقدرة على استرداد دور الدولة في أوقات الأزمات، وقد اتسمت التجربة الاقتصاديّة بالتدرج في تبنِّي تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدولة، كما كان لاعتماد الدولة على الذات ورفض محاولات الهيمنة على الأجندة الوطنيّة للتنمية دور هام أيضًا في نجاح التجربة الماليزيّة.

لقد ركزت النهضة الماليزيّة على بناء الإنسان والاستثمار على اعتبار أنه الثروة الحقيقة والمحرك الأول لأي نهضة اقتصاديّة وعلمية، فكانت النتيجة نهضة لفتت أنظار العالم،وكان أساس هذه النهضة وركيزتها العنصر البشري بناءً وتكوينًا وتنظيمًا، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع والابتكار. وهكذا كان التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس أجندة الحكومة؛ فتم تشييد المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحث، وخصص أكبر قسم في ميزانية الدولة لتحقيق أهداف الخطة التعليمية التي شملت أيضًا تطوير البحوث العلمية وإرسال عشرات الآلاف من الشباب الماليزي للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبيّة خاصة في اليابان،لقد شرعت ماليزيا أبوابها أمّام المستثمرين الأجانب بعد أن حققت نجاحات كبيرة في مجال البنية التحية، وتطوير الأساليب الإدارية والقانونية التي تحتاجها الاستثمارات، وكان من أبرز هذه المجالات قطاع التصنيع الماليزي، حيث أنشأت ماليزيا ثلاث شركات للسيارات تغطي الطلب على السيارات في السوق المحلية، وتحمل هذه السيارات مواصفات تكنولوجية وتقنية معاصرة. ويشكّل قطاع التصنيع الماليزي 36.8% من الدخل القومي للدولة حسب إحصائيات عام 2014، ويوظف 36% من اليد العالمة، ويشمل هذا القطاع الحيوي: الصناعات الإلكترونية، وصناعة السيارات، وصناعات أدوات البناء (عبد المحسن، 2013).

أمّا في مجال الإلكترونيات،فقد تفوَّقت ماليزيا بشكّل ملحوظ على مستوى العالم، فقد وصلت قيمة الصادرات الماليزيّة من الأدوات الإلكترونية والكهربائية 111.19 مليار دولار أي ما يناهز 47% من مجموع إنتاج قطاع الكهرباء والإلكترونيات، وفي قطاع السيارات أنتجت ماليزيا عام 2014 ما يقارب 122،545 سيارة وهو ما يجعلها في المرتبة الثانية والعشرين في العالم من حيث تصنيع السيارات، وحسب تقرير(IMD World Competitiveness Center)، 2016 فإن ماليزيا تحتل

المرتبة 19 من ضمن عشرين أقوى اقتصاد في العالم مقدمة بذلك نموذجًا رائعًا في النهضة والبناء لشعوب العالم الإسلامي(محمود، 2017).



الشكل (1)

معدل الناتج المحلي السنوي لدولة ماليزيا من عام 2014 ولغاية 2017

يلاحظ من خلال الشكّل السابق، أن الاقتصاد الماليزي ازداد بنسبة 5.8%في الربع الثاني من عام 2017، مقارنة مع نمو بنسبة 5.6 %في الأشهر الثلاثة السابقة لنفس العام، لتفوق توقعات السوق بنسبة 5.4%وظل التوسع والزيادة عند أعلى مستوى له في الربع الأخير من شهر نيسان عام 2015، حيث ارتفع الاستهلاك الخاص بوتيرة أسرع (TRADING ECONOMICS،2017).

ثانياً: واقع الاقتصاد السنغافوري بالأرقام

عندما انفصلت عن ماليزيا عام 1965 عانت سنغافورة من مشاكلّ وصعوبات كثيرة، حيث انتشرت المظاهرات والجرائم، وأصبحت سنغافورة واحدة من مواطن الخطر في العالم، كما أنها تعتبر بلد فقير من حيث الموارد الطبيعية، حتّى أنها تستورد الرمال لتبني بها منازلها، وبعد 49 عاما على الاستقلال أصبحت سنغافورة إحدى أغنى دول العالم على الإطلاق في المرتبة الثالثة عالميًا ويعتبر دخل الفرد السنغافوري

أحد أعلى الـدخول في العـالم وتتمتـع بمرتبـة مرموقـة عالميًـا في مسـتوى المعيشـة، الاقتصـاد، التكنولوجيـا والأمّـان.هنـاك مجموعـة مـن الإجـراءات التـي اتخـذتها القيـادات الحاكمـة في سنغافورة والتي من أهمها (شعيب،2015):

1- التوجُّه نحو وحـدة سـنغافورة: جـاء التوجُّـه نحـو الوحـدة هـو نتيجـة الأوضـاع السياسية والاقتصادية السيئة؛فنسبة البطالة تقارب 15%، وضعف في القوة العسـكرية التـي كانت فقط مكوَّنة من كتيبتين ماليزيتين، كذلك كانـت البنيـة التحتيـة متخلفـة للغايـة، مـع فقدان الأمن فلا وجود لقوات الشرطة، ومن الناحية العملية،فإن المدارس والجامعات لا تفي بالحاجة،بالإضافة إلى الغليان العنصري والديني الذي يهدد بالانفجار في أي لحظة.

2- التعلم من الأخطاء السابقة: بعد رحيل القوات البريطانية مـن سـنغافورة، بـدأت المرحلة الجديدة،فكان أول توجُّه نحـو السـياحة، مـمَّا أدى إلى نجـاح جـزئي لكنـه غـير كـاف للقضاء على البطالة. والخطوة الثانيـة كانـت الاتجـاه نحـو بنـاء المصـانع الصـغيرة، خصوصًـا مصانع تجميع المنتجات الأجنبيّة على أمل أن تبدأ بتصنيع بعض قطعها محليًـا، إلا أن نقـص الخبرة أوقع القيـادة السـنغافوريّة بحالـة مـن الفشـل،لكنها لم تستسـلم؛ فاسـتثمرت المبـاني البريطانية بعد رحيلهم، وبدأت المرحلة التالية بجذب الاستثمار والخـبرات الخارجيـة لإعـادة إنعاش سنغافورة من جديد.

3- الدّور الدولي: عكفت القيادة السنغافوريّة على تطوير وتمتـين العلاقـات الدوليـة، حيث أقامت علاقات مع كلّ من أميركا والصين وتايوان، للاستفادة من خبرات تلك الدول من خلال اقتصاديّاتها.

4- إن جلب تلك الخبرات والقـدرات، بـدأت سـنغافورة تحـد وتسـتجد بحيـث كانت في عام 1989 أول حكومـة الكترونيـة في العـالم لتتحـول وتصـبح المصـدر في عـالم الإلكترونيـات.وكـان القصـد مـن الحكومـة الإلكترونيـة هـو مـن اجـل ضـبط كـلّ شيء ومراقبة الأمن بالعيون الإلكترونية من دون الحاجة إلى شرطي واحد. لكن النتيجة هـي

الأهم. حيث تمكنت القيادة السنغافوريّة من خلال 31 عاما من تحويل الجزيرة النائية إلى أهم مركز تجاري ومالي في العالم،فقد أصبحت سنغافورة من كبرى الأسواق المالية التي تضم أكثر من 700 مؤسسة أجنبيّة و60 مصرفًا تجاريًا، إضافة إلى بورصة مزدهرة لتبادل العملات الصعبة بحجم 60 مليار دولار.

5- ارتفاع الناتج المحلي: حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي 40 مرة وقفز من 2.1 مليار دولار عام 1960 إلى 86.8 مليار دولار عام ، 2002 كما قفز حجم الاستثمارات الأجنبيّة من 5.4 مليارات دولار في ستينات القرن الماضي إلى 109 مليارات دولار عام 2005.

6- سوق المال والصناعة:استضافت سنغافورة الملتقى الاقتصاديّ العالمي عام 2004، وكانت ضمن العشرة الأوائل لأكثر أسواق المال العالمية تقدمًا بسبب المناخ الاستثماري، والنُّظم السارية، والتطوّر الكبير الذي تشهده. ومن أبرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة، واليابان، وماليزيا، والصين،ألمانيا، وتايوان، وهونغ كونغ.

7- عانت سنغافورة من الفساد للدرجة التي كان يطلق عليها من دول الفساد،ولكنها قامت من خلال التشريعات والقوانين ، بمحاربة الفساد والقضاء عليه، ولم تنجح في مشاريعها الاقتصاديّة التنموية إلا بعد أن بدأت أولًا بمحاربة الفساد، فمن أسباب نجاح تجربة سنغافورة التنموية خفض مستويات البيروقراطية والفساد الإداري لمستويات متدنية، إذ استطاعت على مدى عقدين من الزمن أن تنتقل من تصنيفها في الستينات كواحدة من أسوأ الدول فسادا إلى المرتبة الرابعة في أقل الدول فسادا في مؤشر منظمة الشفافية العالمية، ذلك بفضل تفعيل قانون مكافحة الفساد، وقانون إعلان الأموال والممتلكات، إذ يلزم كلّ مسئول حكومي أن يقدم بياناً كل عام عن حجم أمواله واستثماراته في البنوك والمؤسسات، بما في ذلك الأموال العائدة لزوجته وأبنائه.

لقد كان لهذ الإجراءات دور في إنعاش سنغافورة وتطور اقتصادها عالميا بحيث بلغ الناتج القومي الإجمالي لسنغافورة 297.9 مليار دولار عام 2013، في دولة يبلغ عدد مواطنيها 5.4 مليون نسمة، اعتمدت سياستها على الاستثمار في الإنسان السنغافوري، من خلال تكثيف البعثات العلمية وتطوير المستوى الإنساني والصناعي بمجمله.بلغ معدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في سنغافورة 64، 584 دولارا في عام 2016 لتحتل سنغافورة الترتيب الثالث على العالم، ومعدل البطالة في سنغافورة من أشد معدلات البطالة انخفاضًا ويبلغ 2%، وأظهر تقرير لصندوق النقد الدولي أن سنغافورة تتقدم على أغنى دول العالم بما فيها الدول النفطية والأوروبية والأمريكية، ويعتبر الاقتصاد السنغافوري بيئة مفتوحة للأعمال التجارية، وتتميز معاملاتها بالشفافية واستقرار الأسعار، كما أنها تعتبر المركز المالي والتكنولوجي الأول في المنطقة (الشامي، 2016).

لقد حرصت السلطة في سنغافورة بعد الاستقلال على تحقيق العدالة الاجتماعيّة وانتهاج النظام الديمقراطي الذي يحترم حقوق المواطن ويضمن ولاءه للوطن، ذلك ساعدها كثيرًا على الابتعاد عن مصادر الفساد الإداري والبيئة الملوثة بأمراض الاستبداد والاستعباد والتي كانت سببًا لإهدار الثروة، وضياع البلد في متاهات السياسة الفاشلة في بلدان عدة، كذلك لم يكن هناك احتكار في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ولَم تكن القرارات الاقتصاديّة مسيّسةً تخدم مصالح السلطة الحاكمة ورجال السياسة فقط، كما لم تكن المناصب العليا عبارةً عن غنائم توزّع على الأقارب والمؤيدين والأتباع، كما يحصل في بعض البلدان النامية.

وأخيرًا،لقد وضعت سنغافورة لها رؤية مستقبلية واضحة، وأنشأت مؤسسات الرقابة والمساءلة الشّعبيّة لضمان نجاح وفاعلية السّياسات والاستراتيجيات التنموية، وحرصت على تعزيز ثقة المجتمع في مُتَّخِذ القرار والنّظام القائم، حيث ارتكز النّظام السنغافوري على مبدأ الشراكة الفعلية للجميع، والمؤسسات المنتخبة هي التي تقرّر

متى وكيف تستخدم موارد الدولة. وبهذا النّظام استطاعت سنغافورة أن تتجنّب الإخفاقات والأزمات السياسية والاقتصادية والكثير من المشاكلّ التي وقعت فيها بلدان سلطوية احتكرت الثروة والقرارات والمناصب الإدارية لفئة معينة، واليوم سنغافورة واحدةٌ من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وأكثرها استقرارًا سياسيًا واقتصاديّا، وخامس أغنى دولة في العالم من حيث احتياطي العملة الصعبة الذي يتجاوز 180 مليار دولار، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي لكلّ فرد 584،64 دولارًا ليحتل هذا البلد الترتيب الثالث على مستوى العالم. لقد أصبح إنجازها الاقتصاديّ نموذجًا يُحتذى به دوليًا (الصانع،2017).



الشكل (2)

معدل الناتج المحلي السنوي لدولة سنغافورة من عام 2014 ولغاية 2017

. (2017). Singapore GDP Annual Growth Rate.Tang See Kit

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية بين سنغافورة وماليزيا

لعوامل القرب والجوار والروابط المشتركة فإن العلاقات بين البلدين علاقات راسخة في كافة المجالات الاقتصاديّة والتجارية والسّياسيّة، لذلك فإن كلا البلدين قد وقَّع على مجموعة من الاتفاقيات لتعزيز الأنشطة التجارية والاستثمارية بين الجانبين، ومن أهم المبادرات والقضايا الرئيسيّة التي نوقشت لتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين موضحة كما يلي:

1- الشراكة الإستراتيجية لتعزيز الأعمال السياحية: استفادت كلّ من ماليزيا وسنغافورة من تلك الشراكة من خلال حرية تنقل الأشخاص والبضائع والمركبات بين البلدين،وكذلك من خلال لجان فرعية تضم ممثلين عن المنظمات السياحية ذات الصلة من القطاعين العام والخاص لبحث سبل تشجيع السياحة بشكلّ مشترك في البلدين.

2- التعاون في قطاع الخدمات: وقد اتفق البلدان على التعاون في قطاع الخدمات، مستفيدا من قوة كلّ منهما في هذا القطاع. ويمكن للمؤسسات المالية السنغافوريّة أن تستخدم ماليزيا كمنصة لأنشطتها المالية الإسلامية، مستفيدة من النّظام الشامل والبيئة المواتية لشركات التمويل الإسلامي المتاحة في ماليزيا، وبإمكان سنغافورة أيضًا أن توسع خبرتها من تجربة ماليزيا في المناطق التي اعترفت فيها سنغافورة في ميدان البناء. ويمكن لكلّ من البلدين التعاون والعمل من أجل تحقيق تدفق حر للموظفين ذو الخبرة من خلال التبادل بالمؤهلات المهنية، وفي هذا المجال شكلّت لجنة فرعية لمناقشة وتحديد مجالات التعاون الممكنة التي يمكن أن تفيد كلا البلدين وتشمل قطاعات الخدمات الرئيسيّة الستة التي تم تحديدها من أجل التعاون المحتمل بين البلدين المعلومات، والاتصالات والتكنولوجيا، والخدمات الاستشارية الإسلامية والرعاية الصحية والتعليم، وتنمية المهارات والنقل والخدمات اللوجستية والخدمات القانونية (حسن، 2015).

3- تعزيز الممرات الاقتصاديّة في ماليزيا: اضطلعت سنغافورة بمبادرات لتشجيع تجربة منظمة إسكندر ماليزيا واطلاع السنغافوريين عليها، حيث تم تنظيم جلسات إعلامية من قبل مجموعة من المؤسسات الإعلامية مثل(إردا)،(إيملاند)و(بيماندو)في عام 2011، وقد شارك أكثر من 70 ممثلًا من ماليزيا وسنغافورة في زيارة إلى مشروع إسكندر ماليزيا، حيث تم اطلاع سنغافورة على الإجراءات المتخذة للحد من الجريمة فيها، وفي الاجتماع المشترك الذي عقد في 4 حزيران 2012،دعت مجموعة من المؤسسات والشركات سنغافورة للإطلاع على الفرص الاستثمارية المحتملة في الممرات الاقتصاديّة ذات الصلة. وكان الهدف الرئيسي من الإحاطة الإعلامية هو تحديث سنغافورة بشأن المرافق والحوافز التي تقدمها الممرات الاقتصاديّة لتوسيع الأعمال التجارية والاستثمار (الغرايبة، 2017).

4- الأنشطة المشتركة لتوسيع التجارة: نجح المجلسان في تنظيم بعثة تجارية واستثمارية مشتركة إلى البرازيل والأرجنتين في الفترة من 9 إلى 17/ تشرين الثاني 2011 في إطار صندوق تنمية الأعمال التجارية في ماليزيا الثالث،ويهدف إلى وضع خطط لقيام بعثات تجارية إلى تايوان في آب/ 2012،وإلى الهند بحلول نهاية عام 2012.

5- إسكندر ماليزيا: وهو مشروع يسعى لمعالجة الشواغل التي يواجهها المستثمرون السنغافوري ونفي إسكندر ماليزيا، التي أبرزها النظراء السنغافوري ونفي الاجتماعات المشتركة، مثل نقص الموظفين المهرة، ومساحات الأراضي الصناعية، والأمن، وكيفية إدارة شؤون اللاجئين.

6- حل مشكلّة الازدحام عند نقطة الدخول إلى سنغافورة: تمَّ التعاون بين البلدين حول حل المشكلّة المتعلقة بازدحام الشاحنات عند نقطة الدخول إلى سنغافورة، وبدعم من رابطة مصنعي سنغافورة، بالتعاون من السلطات السنغافوريّة(الغرايبة، 2017).

7- الربط الالكتروني بين البلدين: بدأت لجنة الاتصالات الدولية جلسات العمل على تعزيز علاقة العمل بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين، حيث تم هذا الربط عام 2011، وقد عزز ذلك الربط تنظيم دورات تشبيك لقطاعي السياحة، والخدمات المحددة بين البلدين(الكناني،2014).

وقد عزَّزت كلّ من سنغافورة وماليزيا علاقات التعاون من توقيع اتفاقيات لتعزيز أطر التعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين، ومن أهم مجالات التعاون التي عززتها كلا الدولتين في المجالات التالية (اللواتي،2017):

أ- تحديد مجالات التعاون التي ستسهل التوسع الصناعي والتحديث الإنتاجي.

ب- تبادل المعلومات والآراء بشأن التّنمية والسّياسات الحالية في ماليزيا وسنغافورة.

ت- مناقشة المشاكلّ والصعوبات التي تواجه عمليات الصناعيين في سنغافورة وماليزيا واقتراح تدابير للتخفيف من حدة هذه المشاكلّ.

ث- مساعدة وتسهيل الاتصالات بين الصناعيين في البلدين، ولاسيما أولئك الذين يقومون بذلك تنوي الدخول في شراكة مشروع مشترك وغيرها من أشكال التعاون.

ج- تعزيز مصالح ماليزيا في سنغافورة وسنغافورة في ماليزيا من خلال الأنشطة والأحداث والزيارات التي تنطوي عليها قادة الحكومة وشخصيات بارزة من الشركات في البلدين.

ح- تعزيز الاستخدام الفعال لصندوق تنمية الأعمال التجارية الثالث لماليزيا وسنغافورة.

المبحث الثالث

تحديات التنمية في كل من ماليزيا وسنغافورة

أولاً : تحديات التنمية في ماليزيا

لم يكن تحقيق التّنمية الاقتصاديّة في ماليزيا سهلاً بل كان صعبًا ومعقدًا، وقد واجهت التنمية الاقتصادية في ماليزيا العديد من التحديات والعقبات المختلفة، لكنها استطاعت التغلب عليها مما جعل هذا من الحقوق التي تستحقها للانضمام لتحالف (الآسيان) لتصبح واحدة من أهم اللاعبين الاقتصاديّين في جنوب شرق آسيا.ومن أهم العقبات التي واجهتها ماليزيا في مشروع التّنمية والتطوّر العقبات التالية (حسن، 2015):

1- الاضطرابات العرقية الدموية: شهدت ماليزيا في عام 1960، تحدي في مواجهة تحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعيّة، نتيجة جلب الدول الاستعمارية أقليات وأعراق ووفود من الصين والهند للسيطرة على المطاط والمناجم والقصدير والشركات، وكان ذلك في الفترة الاستعمارية كمحاولة لتفكيك النسيج الاجتماعيّ الماليزي حتّى يتمكن من السيطرة على الاقتصاد وتشديد قبضته الاستعمارية، وتمَّت مواجهة ذلك عن طريق العمل على رفع مستوى الطبقة الملايو وإعطائها الامتيازات والمقومات الضرورة لوضع حد للسيطرة على الصينية والهنود على الاقتصاد، وقد شكلّت شركات الملايو المعروفة باسم الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الصينيين،أو الهنود في ماليزيا، وتحرير الاقتصاد الماليزي من سيطرة الأقليات الصينية،أو الهندية (فضلي، 2010).

2- عمليات العزل من قبل المستعمر: تمَّ عزل الملايو من قبل الاستعمار في المناطق الريفية، وبالتالي لم يكن لديهم وعيٍ كافٍ عن الاتّحاد والاستعمار ووقف النهب من ثروة بلدهم، وفي مواجهة تحسين حياتهم وتوفير تعليمًا جيدًا لهم.

3- تعثر مستوى التعليم من قبل الاستعمار: أدى الاستعمار إلى خفض مستوى التعليم إلى مرحلة التعليم الابتدائي فقط،وتمت مواجهة ذلك عن طريق إعطاء التعليم حصة الأسد من التّنمية الشاملة.

4- تقسيم ثروات البلاد: في نهاية الاستعمار البريطاني لماليزيا، كان الصينيون يملكون حوالي ثلث ثروات ماليزيا،وسيطرتهم على الاقتصاد بشكلّ كامل، وكذلك كان للهنود أيضًا جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الماليزي، وتمت مواجهة ذلك عن طريق توفير فرص متساوية لتحسين الأوضاع الاقتصاديّة للوصول إلى معرفة حقهم وتحسين حياتهم.

5- استثمار الخبرات الأجنبيّة في تدريب العمالة المحلية: قامت ماليزيا إلى توظيف العمال الأجانب، وخاصة في صناعة الإلكترونيات والصناعات الثقيلة، وقامت بتدريب العمالة المحلية لتكون أكثر تأهيلًا لمثل هذه الأعمال.

6- القضاء على مظاهر الفقر: تمت مواجهة الفقر والقضاء علية من خلال إنشاء بنوك إسلامية ورفع مستوى الحياة، بالإضافة إلى توفير التسهيلات للمشاريع المحلية.

7- عدم التوازن في الطبقات الاجتماعيّة: تمت مواجهة ذلك بالعمل على توفير وتحقيق المساواة والعدالة في المعاملة لجميع الطبقات.

8- القضاء على ظاهرة الفساد:تمَّ وضع قوانين صارمة للقضاء على هذا السلوك السيئ، وإنشاء العديد من المنظمات لمكافحة انتشار الفساد.

9- حل مشكلّة الديون الخارجية: تمتَّ مواجهة هذه المشكلّة من خلال قيام الحكومة الماليزيّة في عام 1999 أنها قد أكملت سداد جميع الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي (حسن، 2015) .

ثانياً : تحديات التنمية في سنغافورة

رغم ما حقَّقه الاقتصاد السنغافوري من تطور وازدهار، وباعتبار سنغافورة واحدة من أفضل البلدان اقتصاديّا على المستوى العالمي، وتمتاز بانخفاض معدلات الجريمة، ولا يكاد يوجد فساد في القطاع العام،وتعدُّ ثاني أكبر ميناء للحاويات في العالم بعد شنغهاي، بل تعدُّ أيضًا مركزًا للسفر الجوي الإقليمي والعالمي.إلا أن هذا التقدم والازدهار لم يقف حاجزًا أمّام تعثر اقتصاد سنغافورة في عام 2016، بل سجل أكبر انخفاض في النّمو منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، متأثرًا بتباطؤ نشاط التصنيع، وبشكلّ حاد بفعل انخفاض الطلب في الخارج، الأمر الذي دفع بعض الاقتصاديّين إلى خفض توقعاتهم للنمو في سنغافورة للعام بأكمله، وقد تراجع اقتصاد سنغافورة ليأتي في المرتبة الرابعة من حيث الاقتصاد الأكثر تنافسية في العالم، فيما ارتفع اقتصاد هونغ كونغ للمركز الأول لعام 2015 من المرتبة الثانية في عام 2014.ومن أهم التحديات والعقبات التي واجهت الاقتصاد والتّنمية في سنغافورة العقبات التالية (الخولي، 2016):

1- انكماش القطاع الصناعي: أظهرت البيانات الرسمية انكماشًا سنويًا في نشاط التصنيع بنحو 14% خلال الربع الثاني من عام 2015، وكذلك انكمش النّمو في قطاعي الخدمات والبناء، وقد جاء انكماش التصنيع بسبب هبوط الإنتاج في المجموعات الهندسة الطبية وقطاع النقل. وهذان اثنان من بين القطاعات الأكثر تقلُّبا في قطاع الصناعات التحويلية في سنغافورة بسبب ارتفاع القيمة بهما.

2- الشيخوخة وارتفاع عدد السكان: إن تعزيز الاقتصاد، وشيخوخة السكان، والحفاظ على الهوية الوطنيّة، هي أكبر ثلاثة تحديات ستواجه سنغافورة على مدى نصف القرن المقبل،فخلال السنوات الخمس المُقبلة، من المتوقع أن يرتفع عدد المتقاعدين عن العمل عن الداخلين الجُدد إلى مجال العمل، وفقًا لتقديرات الحكومة السنغافوريّة،وبحلول عام 2025، وكنتيجة لأن سنغافورة تعتبر واحدة من أبطأ الدول

نموا في عدد المواليد، فإنه من المتوقع أن ينكمش عدد السكان. وبالمثل ستكون إجراءات العمل قاسية، مما قد يؤدي إلى خروج الشركات الأجنبيّة من البلاد، ورُبما تُصبح المعجزة الاقتصاديّة في سنغافورة في دفاتر التاريخ فقط.

3- نقص العمالة المحلية: إن القيود المفروضة على العمالة الأجنبيّة، بسبب المخاوف من خروجها من سوق العمل، فاقمت من مخاطر نقص العمالة، خاصة في الصناعات التحويلية والخدمات وقطاعات البناء، في بلد معروف بانتهاج السّياسات صديقة الأعمال المحلية والأجنبيّة على حد سواء.

4- بروز الاقتصاد الصيني الصناعي الضخم: يعتبر صعود الاقتصاد الصيني أكثر تأثيراً على التكنولوجيا الخارجية، والحاجة للعمال ذوي المهارات الأعمق والأكثر قدرة على التكيف، من بين التحديات الرئيسة التي تواجه سنغافورة في العقود المقبلة؛ لذا فإن الاقتصاد الصيني لا يزال صاعدًا، على الرغم من المخاوف بشأن تباطؤ النّمو، وصعود الصين يجعلها تتنافس على نحو متزايد مع سنغافورة في قطاعات تصنيع التكنولوجيا العالية، مثل صناعة أشباه الموصلات.

5- انخفاض الإنتاج وتبنِّي سياسات إعادة الهيكلّة الاقتصاديّ: إن سنغافورة مُحاطة بعدد من الاقتصاديّات الإقليمية الناشئة التي لديها الكثير من الإمكانات غير المستغلة، وأن نجاح اقتصاد سنغافورة يرتبط بنمو قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات الراقية،ولكن في انخفاض الإنتاجية جعل الحكومة تتبنى سياسات إعادة الهيكلّة الاقتصاديّة التي بدأت في عام 2010 لحث الشركات على الإنتاج بوتيرة أعلى مع عدد أقل من العمال.

6- تحديات داخلية تفاوت مستوى الدخول: تُعاني سنغافورة عددًا من التحديات المُتنامية الداخلية، وإن كانت سنغافورة واحدة من أغلى المدن المعيشية في العالم، وفيها من أغنى الملياردريات في العالم، لكن في الوقت نفسه يرتفع عدم المساواة في مستوى الدخول بها، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة مما يجعل الدولة تضطر

إلى الاعتماد على المهاجرين. فالدولة عدد سكانها يبلغ 5.5 مليون نسمة، وأكثر من النصف ولدوا خارج سنغافورة.

7- تحديات خارجية: إن ارتفاع نسبة النّمو في الصين جعلها تنفق مليارات الدولارات على تطوير الموانئ والبنية التحتية البحرية الأخرى لربط مدنها الساحلية مع المحيط الهندي والمحيط الهادي، فضلًا عن آسيا الوسطى، وأوروبا من خلال طريق الحرير البري، مما يشكّل حالة من التحدي لسنغافورة التي تعتبر الميناء الأكبر في شرق آسيا (الخولي، 2015)

ثالثاً : شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية على سنغافورة وماليزيا

لجأت كثيراً من الدول إلى صندوق النقد الدولي في محاولة منها لإنقاذ اقتصادها، وغالبًا ما تسير خطوات الدول في طريقين، أمّا عن طريق وضع خطة لسداد القرض بدون أن تتحول إلى الرأسمالية، وإلغاء الدعم عن المواطن، والطريق الثاني هو إنهاك اقتصاد الدولة بالكامل، وعدم قدرتها على سداد القرض، وبالتالي تضطر إلى الاستسلام لفرض شروط جديدة من جانب الصندوق،وفي المقابل يتم الالتزام بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصاديّ محدد بفترة زمنية، حتّى يتم سداد القرض (صحيفة الوسط، 2006).

وتخضع قروض الصندوق لمجموعة من الاشتراطات تهدف لربط إتمام التحويلات المالية بقيام الدول بتنفيذ سياسات، تضمن للدولة المقترضة استمرار الحصول على التمويل.وتأتي أموال الصندوق من الدول الأعضاء فيه، وتبعًا لحجم الحصص يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكلّ بلد عضو، فكلّما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازدياد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق وازدادت فرصه في الحصول على قروض أكثر من الآخرين.وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها نحو 17.6% من إجمالي الحصص.

وصندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، مقرّه في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومهامه بحسب القائمين عليه هو الإشراف على النّظام النقدي الدولي وتقويته، وإلغاء قيود الصرف المرتبطة بتجارة السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف ما يؤدي بحسب مراقبين إلى فتح البلدان أمّام أسواق الدول الرأسمالية فيما بعد، كما من مهامه تقديم المشورة لأعضائه بشأن سياساتها الاقتصاديّة، و تقديم قروض للدول الأعضاء، يشمل إقراض الدول ومراقبتها في طريقة تدوير هذه القروض وتأتي أموال الصندوق من الدول الأعضاء فيه، وتبعًا لحجم الحصص يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكلّ بلد عضو؛لأنَّه كلّما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازدياد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق وازدادت فرصه في الحصول على قروض أكثر من الآخرين، وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية- أكبر اقتصاد في العالم- بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص(علي، 2016).

وتعتبر ماليزيا من أكثر التجارب نجاحًا واستفادة من قرض صندوق النقد الدولي، حيث قامت الحكومة الماليزيّة بتطبيق مجموعة من السّياسات الهامة مكنتها من تسديد القرض.وفرض صندوق النقد مجموعة من الشروط على ماليزيا كما يلي (عبد الصادق،2017):

1- تخفيض قيمة العملة.

2- تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة.

3- السماح بإفلاس الشركات، ورفع أسعار الفائدة)، ولكن الحكومة رفضت وتمكنت من إعادة هيكلّة الديون.

وقد احتفظت سنغافورة بالمركز الأول في قائمة البنك الدولي لأفضل مكان في العالم لممارسة الأعمال الاقتصادية، وتضم القائمة السنوية للبنك الدولي 188دولة وإقليم مصنفة على أساس مدى سهولة ممارسة النشاط الاقتصاديّ فيها وفقا لمجموعة من المعايير، منها سهولة الحصول على ترخيص لإنشاء المشروع الاقتصاديّ وتنفيذ العقود وحماية حقوق أصحاب حصص الأقلية(جريدة العرب الاقتصاديّة الدولية، 2015).

وأشارت القيادة الماليزيّة بعدم الاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد، مشيرةً إلى أن بلادها ودولًا أخرى تريد أن تقف على قدم المساواة مع تلك المؤسسات؛ لذلك فإن سياسات صندوق النقد كانت متخبطة، ونصائحه لم تكن حقيقية". ورفضت ماليزيا نصائح صندوق النقد الدولي، أثناء الأزمة المالية التي تعرضت لها آسيا في نهاية التسعينات، وقررت التعامل مع أزمة انخفاض سعر العملة بطريقتها الخاصة وقامت بتعويم العملة، لكن اعتمدت ماليزيا على الصناعة في نهضتها، وأن التحول الاقتصادي في ماليزيا صاحبه اهتمام بالبنية التحتية، وتوفير رأس المال وتطوير المهارات وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار، خاصة المبدعين منهم، وتوفير فرص العمل والتركيز على الصناعات المختلفة، وعلى رأسها صناعة زيت النخيل، حيث حققت ماليزيا ريادة عالمية في العديد من الصناعات. وبدأت البلاد بالزراعة والصناعة واتجهت فيما بعد إلى صناعة الإلكترونيات، ثم اتجهت إلى الصناعات ذات التكنولوجية العالية مما أدى إلى تعديل في مناهج التعليم بهدف إكساب الطلاب مهارات أعلى وهو ما أدى إلى جلب المزيد من الاستثمارات. وتابع: "الهدف من إيجاد هذا الكم من الوظائف هو أن يشعر المواطن أن له دخلًا جيدًا وبالتالي لا يضطر للخروج في مظاهرات أو يقدم على أي عمل يكدر الصفو الاجتماعيّ". وحول رأيه في التعامل مع الإعلام، قال مهاتير محمَّد: "إن الإعلام أصبح حرًا ولا يستطيع أحد السيطرة عليه الآن، ودور الحكومة أن توضح مواقفها له دون أن تسطير عليه لأنها لن تستطيع إيقافه(المرشدي ، 2013).

الفصل الرابع

تجربة التَّحوُّل الديمقراطي في كل من ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الأول :

تجربة التحول الديمقراطي لكل من ماليزيا وسنغافورة

- المبحث الثاني :

أثر التحول الديمقراطي في التعليم والاستثمار والتصنيع

- المبحث الثالث :

الإنجازات التي حققها التحول الديمقراطي في كل من ماليزيا وسنغافورة

المبحث الأول

تجربة التَّحوُّل الديمقراطي لكل من ماليزيا وسنغافورة

أولاً : الدوافع والأسباب للتحول الديمقراطي في الدولتين

تُعدُّ التجربة الماليزية والسنغافورية في التّنمية من التجارب المهمة، فماليزيا نجحت في المزج بين اقتصاديّات العولمة والاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

أ -الدوافع والأسباب للتحول الديمقراطي في ماليزيا

تُعدُّ ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حقَّقت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التّنمية البشرية والاقتصاديّة، حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدمًا ملحوظًا في ميادين معالجة الفقر والبحث عن عمل والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مدى كبير.لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديّات العولمة، مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، وتبدو مظاهر التقدم واضحة من خلال تحوُّلها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية، خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية (منارة، 2013).

وقد أظهر تقرير التّنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001، رصد أهم دولة مصدرة للتقنية العالمية، وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد، كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997، والتي واجهت دول جنوب شرقي آسيا برمَّتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل

وطنيّة فرضت من خلالها قيودًا مشدَّدة على سياستها النقدية، وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال الأجنبي، وجلب النقد الأجنبي للداخل،إذن الأنموذج الاقتصاديّ الماليزي أضحى أنموذجًا يشار له بالبنان وهو يحتذي بالأنموذج الياباني بالتّنمية؛ لذا فإنَّ تجربة التَّحوُّل الديمقراطيّ في ماليزيا كانت نتاج لمجموعة من الأسباب والدوافع والتي من أهمها (السعد،2014):

1- تعدُّد الأعراق: نظرً التعدُّد الأعراق داخل المجتمع الماليزي، ووجود العديد من الديانات المختلفة بها، إلا أنَّ الجميع شارك في التّنمية وسياستها وابتعدوا عن الخلافات السّياسيّة، مشيرًا إلى أن العمل على تكوين التحالف بين القوى السّياسيّة في ماليزيا من العوامل الأساسية التي أدت إلى نهضتها.

2- زيادة دخل الفرد: سعت القيادة الماليزيّة بالعمل على توفير فرص العمل للباحثين عنها والتوجُّه نحو التصنيع،حيث خصَّصت الأراضي الزراعية للباحثين عن عمل لاستيعاب العمالة المتكدسة وهو ما ساعد في تحقيق دخل عن طريقها، ولكنه لم يكن كافيًا لاستيعاب اليد العاملة، فكان لابدَّ من البحث عن حل آخر،وقد بلغ متوسط دخل الفرد في المجتمع الماليزي 350 دولارًا سنويا في البداية إلى إن وصل إلى 3000 دولارًا سنويًا.

3- التأكيد على صناعة الشرائح الإلكترونية: ركزت ماليزيا على تصنيع "الشرائح الإلكترونية" لما تتميَّز به من استخدام لأيدي عاملة كبيرة، وعلى هذا الأساس تمَّ إعطاء إعفاءات كاملة من الضرائب لهذه الصناعات، التي عمل بها الآلاف، وتم اكتساب المهارات من خلال تلك الصناعات كالمايكرو إلكترونيك أو المايكروتشيبس.

4- تقديم التسهيلات الاستثمارية: أكَّد قادة ماليزيا بأنهم قدَّموا إعفاءات ضريبية تصل حتّى عشر سنوات، وتمَّ تزويد المناطق المختلفة بالبنية التحتية، والسماح بالاقتراض للمستثمرين الأجانب من البنوك المحلية.

5- التأكيد على دعم القطاع الخاص: قامت الحكومة الماليزيّة بدعم القطاع الخاص حتّى تستطيع أن يحقق الربح المطلوب، حيث إن التجربة الماليزيّة قدَّمت القروض المُيسَّرة للقطاع الخاص، مع الاهتمام في ذات الوقت بتقديم أجود الخدمات إلى المواطن.

6- الاهتمام بجودة التعليم: أشار القادة الماليزيين إلى أنَّ العامل الرئيسي في نجاح التجربة الماليزيّة هو الاهتمام بجودة التعليم، حيث قامت ماليزيا عقب انتهاء الاحتلال الإنجليزي بسبب انخفاض عدد الجامعات،إذ لم يكن في ماليزيا سوى جامعة واحدة،ولكنها أصرَّت على إيفاد بعثات للتعليم في الخارج، بالرغم من أن ماليزيا الآن بها الكثير من الجامعات الخاصة والحكومية (الصاوي، 2011).

ب - الدوافع والأسباب للتَّحوُّل الديمقراطي في سنغافورة

تُعدُّ القيادة السنغافوريّة ممثلة في رئيس وزرائها على مدار ثلاثة عقود "لي كوان يو"، قائد التجربة السنغافوريّة،وهي في نفس الوقت إبراز لأهميّة دور القيادة السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق رفاهية شعوبها، وللإطلاع على تجربة سنغافورة الديمقراطيّة لا بدَّ من الإطلاع على مجمل مؤشرات التحول الديمقراطيّ، موضَّحةً كما يلي:

1- وجود قيادة سياسيّة واعية: حيث وجدت قيادات ذات رؤيا ونزاهة: جيل يُفكر بعقلُية هادفة وُطموح لبناء دولة تواكب تحديات العولمة.

2- بناء الإنسان المنتج: وذلك من خلال حرص القيادات السنغافوريّة بالعمل على تنمية الإنسان وتطور مواهبه وتشجعه على التفوق والإنجاز.

3- بيئة مؤسسُة فاعلة: كانت دولة سنغافورة حرُيصة على إدارة نظامها المالي بشفافية وكفاءة وذكاء تجنبا للكوارث التَّي حصلت في الأسواق الأخرى وهكذا ظلّ المجتمع فيً حالة حراك دائم وتأقلم ساسته مع التحديات الداخلة والخارجة.

4- سيادة القانون: إنَّ سنغافورة دولة تؤمن بسيادة القانون، وأن الخروج عن القانون يعني الفساد والتأخر وعدم القدرة على ملاحقة الركب (خالد، 2016).

احتل البُعد المؤسسي للإصلاح السّياسيّ موقعًا هامًّا على خريطة التحولات السّياسيّة؛ نظرًا لما للهياكلّ المؤسسية من أهميّة خاصة في إرساء دعائم هذه التغيرات. ولعلَّ من هذا المنطلق كان هناك حرص على تحديد ملامح الهياكل المؤسسية المواتية لهذه التحولات عبر اقتراب يفترض ضرورة تواؤم كلّ من الإستراتيجيات المتبعة والمؤسسات القائمة مع الظروف البيئية السائدة، وهو ما يعني ضرورة تحديد الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تسهم في إمكانية التوصُّل إلى إستراتيجيات أكثر فاعلية. وعلى هذا النحو، أبرزت أدبيات الإصلاح السياسي أو التحوُّل الديمقراطيّ أسلوبين أساسيين لحفز عملية الإصلاح عبر الجهود السّياسيّة (Vanhanen،1995، pp. 5-9).

وبالنظر إلى طبيعة الإصلاحات السّياسيّة التي تشهدها سنغافورة، سوف نلحظ مشاركة دول المنطقة لنفس هموم وشجون دول العالم الثالث في هذا الصدد، حيث يتزايد تخوُّفها من تداعيات المستجدّات العالمية المعاصرة، وما يرتبط به من المساس بكلّ من سيادتها الوطنيّة وهويتها الثّقافيّة في ظل محاولة فرض فكر كوني. فمع تنامي التفاعل بين مختلف الدول الآسيويّة والعالم الخارجي، إضافة إلى ازدياد درجة تنوُّع السلع والخدمات التي يجرى تبادلها، مع تنوُّع مجالات الاستثمار التي تتَّجه إليها رؤوس الأموال في المنطقة، شهدت سنغافورة العديد من محاولات الاختراق على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية التي امتدَّت لتشمل كلّ من الجوانب الثقافية والاجتماعية، ومن أهم الإصلاحات السّياسيّة ما يلي (عبد العزيز، 1997، ص322):

1- استحداث دساتير أكثر ديمقراطية في الدول الآسيوية وخاصة سنغافورة؛ وذلك لتدعيم مسيرتها في هذا الشأن، وشغلت هذه المهمة حيِّزًا لا يستهان به في الممارسات الديمقراطيّة،مثل حرية الصحافة، والتجمع، والأحزاب وغيرها.

2- استصدار تشريعات تضمن نزاهة العملية الانتخابية في سنغافورة، وتوفر مناخًا أكثر تنافسية لتحد من سلطوية النّظام.

3- دور القيادة السنغافوريّة في صياغة إستراتيجيات الإصلاح خاصة في ظل كيفية إدراكها للبدائل المتاحة واختيار ما يدعم منها هذا المسار من خلال اختيارات واعية لكلّ من البدائل المؤسسية والسّياسيّة.

4- التعددية السّياسيّة موقعًا محوريًا في عمليات الإصلاح السّياسيّ في سنغافورة وإن اصطبغت بدورها بالطابع الآسيوي الذي كثيرا ما يشهد غلبة حزب قائد في ظل هذه التعددية الحزبية.

5- تأكيد قادة سنغافورة على ضرورة وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسيّة يمكن أن تُسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كلّ من الحكام والمحكومين، كما تحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية غير صراعية.

تعديل الهياكل السياسية والاجتماعية في سنغافورة، بحيث يمكن أن تتواءم مع التغيُّرات الاقتصاديّة بما يجنب النّظام خطر التعرض لمزيد من عدم الاستقرار الذي يمثل في حد ذاته خطرًا على عملية الإصلاح.

ثانياً : دور القيادة الماليزية والسنغافورية في التَّحوُّل الديمقراطي

أ – مهاتير محمَّد

مهاتير محمَّد، أو محاضر محمَّد، ولد في العاشر من تموز عام 1925،وهو سياسي ماليزي تولَّى رئاسة الوزراء فكان رابع رئيس وزراء لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003، وتعدُّ أطول فترة لرئيس وزراء في ماليزيا، وكذلك من أطول فترات الحكم في آسيا، وقد امتدَّ نشاط مهاتير السّياسيّ لما يقرب من 40 عاما، منذ انتخابه عضوًا في البرلمان الاتّحادي الماليزي عام 1964، حتّى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام 2003،وكان لمهاتير محمَّد دور رئيس في تقدُّم ماليزيا بشكلّ كبير، إذ تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة

صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85% من إجمالي الصادرات، وتنتج 80% من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزيّة (القصاص،2003).

ولعلَّ أبرز ما يميِّز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصاديّة اللافتة؛ والتي أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاعا الصناعة والخدمات بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي،فقد استطاع مهاتير محمَّد تحويل ماليزيا من دولة فقيرة ومتخلِّفة إلى نمر اقتصاديّ يوازي في تحوله التجرِبة اليابانية؛ وهى التجرِبة التي استلهمها مهاتير نفسه كنموذج للتنمية في ماليزيا،وتمكَّن من تغيير وجه ماليزيا والنهوض بها تنمويًا وجعلها في مصاف الدول الاقتصاديّة المتقدمة؛ حيث تمكن من الانتقال بها من مجرَّد دولة زراعية تعتمد على تصدير السلع البسيطة إلى دولة صناعية متقدِّمة، فأصبح الفكر التنموي للزعيم الماليزي مهاتير محمَّد مثالًا يحتذي به(عبد الحليم، 2011).

إن من أهم الركائز التي اعتمد عليها مهاتير قي سياسته لحكم البلاد والتي كانت سبب في تطور ونهضة ماليزيا السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتي من أهمها(عبد الحليم، 2011):

1- تحقيق الوحدة بين الشعب الماليزي: لعلَّ من الأمور اللافتة للنظر في تجربة مهاتير هي قدرة المجتمع الماليزي على تجنُّب الصراعات والخلافات بين المجموعات العِرْقية الثلاثة المكوِّنة للسكان البالغ عددهم 24 مليون نسمة وهي: المالايو الذين يمثلون 58% من السكان، والصينيون الذين تبلغ نسبتهم 24%، والهنود البالغ نسبتهم 6%.فقد عمل على الوحدة بين فئات الشعب مع اختلاف دياناتهم؛ حيث توجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية.

2- التّنمية والتقدم: تعد التنمية الركيزة الثانية في خطة التّنمية، تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتّنمية، وكانت هذه

الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التّنمية والتقدم.

3- جذب الاستثمار: عمل مهاتير محمَّد على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها،كما قام بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتّى يتم الانتقال بالبلاد سريعًا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدُّمًا مع تحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

4- التعليم والتكنولوجيا: تبنَّى مهاتير محمَّد المنهج التنموي والذي دفع بالملايو نحو النهضة التنموية؛ وذلك من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، كما شجَّع على تعلم اللّغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج والتواصل مع الجامعات الأجنبيّة.

5- الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي: إطار سياسته الاقتصاديّة عمل على تجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية كي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك دفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب؛ حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر.

6- القضاء على الفقر: عمل على خفض أعداد المواطنين ممَّن هم تحت خط الفقر من 52%في عام 1970إلى5%فقط في عام 2002، وارتفع متوسط دخل المواطن من 1247دولارًا في عام 1965إلى 8862 دولارًا في عام 2002، وانخفضت البطالة إلى3%.

7- فيما يتعلق بأهم المحاور التي انطلقت عليها سياسة مهاتير وهي: محور التعليم، ومحور التصنيع، ويأتي المحور الاجتماعي، موضحة كما يلي (مطاوع،2011).

أ- محور التعليم: كان اهتمام مهاتير محمَّد بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النّظام الاتّحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرَّر من الوزارة،وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزيّة،كما أنشأت الحكومة الماليزيّة العديد ممَّا يُعرف بـ (المدارس الذكية) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة؛ وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثًا بالبيئة،وتنفذ عملية التدريس والتعليم في هذه المدارس وفقًا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة.

ب- محور التصنيع:بطريقة الاهتمام بالتعليم دخلت ماليزيا في مرحلة صناعية مهمة؛ حيث شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، كما عملت على التصنيع في الأسمنت والحديد والصلب، وتصنيع السيارات الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات والتي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40% من العمالة.وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة والمدربة بأحدث الوسائل فأصبح في مقدورها إثبات وجودها بل والمنافسة على الصدارة.

ولعلَّ من مؤشرات نجاح الأداء الاقتصاديّ لماليزيا في الفترة المهاتيرية، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي؛ حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وشكلّت المشروعات

الأجنبيّة حوالي 54% من هذه المشاريع ما يعكس مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمّان وضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع.وكان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزيّة (إسماعيل، 2014).

ج- المحور الاجتماعيّ:تحققت في فترة ولاية مهاتير محمَّد طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر مهم من عناصر خطته التنموية، وكان يسميه "الاقتصاد المعرفي"، وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت. ولعب مهاتير دورًا بارزًا في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكلّ دول شرق آسيا؛ ففي نهاية التسعينيات تعرَّضت العملة الماليزيّة وهي "الرينجيت" إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبالأخص من جانب المستثمرين الأجانب، وبدا أنَّ النجاح الذي حقَّقته على وشك التَّحوُّل إلى فشل(بابكر،2010).

ب -"لي كوان يو" سنغافورة

تعدُّ القيادة السنغافوريّة ممثلة في رئيس وزرائها على مدار ثلاثة عقود "لي كوان يو"، قائد التجربة السنغافورية الأبرز في القيادات على المستوى السّياسيّ والاقتصاديّ التي تسعى إلى تحقيق رفاهية شعوبها،"لي كوان يو" من مواليد 16 أيلول عام 1923 إلى 23 آذار عام 2015. كان سياسيًا سنغافوريًا وأول أمين عام وعضو مؤسِّس لحزب العمل الشعبي، وهو أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة حكمها لمدة ثلاث عقود متتالية، اشتهر بصفته مؤسِّس الدولة وناقلها من العالم الثالث إلى الأول خلال أقل من جيل، وفي سنة 1990 ترك "لي كوان" منصب رئاسة الوزراء ومنصب أمين عام الحزب السّياسيّ، لكنه بقي رئيسًا شرفيًا له وشخصية سياسيّة مهمة، وقد اعتمد

"لي كوان" الإنجليزية لغة مشتركة لدمج أطياف المجتمع السنغافوري، ولتسهيل التجارة مع الغرب. مع ذلك، أمر بالثنائية اللغوية في المدارس Allison،(2015).

تلقّى"لي كوان" تعليمه الجامعي في جامعة كامبريدج ببريطانيا في القانون، ثمَّ عاد إلى سنغافورة وعمل محاميًا لعدة سنوات، بعدها أسَّس حزب "العمل الشعبي" في منتصف الخمسينيات، ثم فاز الحزب بانتخابات رئاسة سنغافورة عام 1959، وعُيِّن رئيسًا للوزراء وعمره 35 عاما، وبعد 6 سنوات أعلن "لي كوان" استقلال سنغافورة عن ماليزيا عام 1965،واستمر بعد ذلك لمدة 25 عاما رئيسًا في منصبه، عمل على جعل سياسة سنغافورة هي الحياد وعدم الانحياز، وهي سياسة شبيهة بسياسة سويسرا، مع الاهتمام بالجانب العسكري وتبادل الخبرات مع الدول ذات الخبرة العسكرية، مثل بريطانيا، والولايات المتحدة وحتّى إسرائيل، وكانت المجهودات تنصب على الأمن القومي والاقتصاد وقضايا المجتمع السنغافوري إلى حد سواء (السيد،2015).

في عهد"لي كوان يو" تطوَّرت سنغافورة إلى درجة عالية من التقدم الصناعي والازدهار الاقتصاديّ،ومن أهم الإنجازات التي أحدثها "لي كوان" هي ما يلي (سكيافينزا،2015):

1- من الفقر إلى التّنمية: لقد نقل لي كوان يو سنغافورة من مستنقع الفقر والتخلف إلى أعلى مستويات التّنمية في دول قارة آسيا،حتّى أصبحت بورصة سنغافورة ثاني أكبر مركز للتداولات المالية في آسيا بعد اليابان.واستطاع أن ينقل سنغافورة في أقل من عشرين عاما من مستنقع التخلف والفقر والفساد إلى منارة العلم والتّنمية، وحوَّلها من مستعمرة متخلفة نسبيًا دون مياه وموارد طبيعية كافية إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم وإحدى النّمور الآسيويّة الأربعة العظمى لدول "العالم الأول" بقارة آسيا.

2- حقوق الإنسان: لقد حققت سنغافورة بعد دفعها فاتورة باهظة في مجال حقوق الإنسان، حيث إن كوان لي لم يتسامح مع أي معارضة بخصوص حقوق الإنسان.

3- النضج والوعي السّياسيّ للمواطن السنغافوري: فقد اتسعت فجوة عدم المساواة في الدخل بين المواطنين، ونمت المعارضة السّياسيّة لتصبح أكثر قوة، حيث حذر رئيس الوزراء في خطاب ألقاه عام 2013 أن سنغافورة كانت في نقطة انعطاف، ووضح ذلك بقوله "لقد أصبح مجتمعنا أكثر تنوعًا، واقتصادنا أكثر نضجًا، ومشهدنا السّياسيّ أكثر تنافسية"، ومن المتوقع أن تسفر الانتخابات السنغافوريّة العامة المقبلة والتي من المقرر إجراؤها في عام 2017، عن بزوغ الحكومة الأكثر تعددية والأكثر انقساما في تاريخ البلاد منذ الاستقلال.

وتُعدُّ سنغافورة حاليًا من أكبر مصدِّري إسطوانات الكمبيوتر في العالم، وواحدة من أهم مراكز صيانة السفن. كما تقدِّم خدمات مالية لمعظم بلدان المنطقة ما يشكّل 27% من دخلها القومي. وتملك مؤسسات إعلامية متقدمة: 9 إذاعات، و3 شبكات تلفزيون، و8 صحف محلية تخضع لرقابة شديدة وصارمة من قبل السلطات المحلية(دسوقي،2016).

ثالثاً : الإصلاحات السياسية في ماليزيا وسنغافورة

أ - الإصلاحات السياسية في ماليزيا

لقد سارت معًا عملية الإصلاح الاقتصادي مع الإصلاح الاجتماعي، فقد نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 49.3% من السكان عام 1970 إلى نحو 5% في عام 2004، وحرصت السياسات الاجتماعية أيضًا على توفير السكن الملائم من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص، حيث استطاعَا أن يوفرا ما يزيد على متطلبات الخطة العامة للدولة في هذا المجال، وانخفضت معدلات البطالة في ماليزيا

لتصل إلى نحو 2.7% عام 2001، وهو معدل يعادل أو يفوق نسبتها في العديد من البلدان المتقدمة.

تميَّزت التجربة الاقتصادية الماليزية بالذاتية في التعامل مع أزمة عام 1997 الاقتصاديّة، فكما هو الحال مع الدول الأخرى المتضررة من الأزمة، كان هناك مضاربة قصيرة في بيع العملة الماليزيّة "رينجت"، وانخفضت الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بمعدل ينذر بالخطر، وتدفَّقت رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، وانخفضت قيمة العملة الوطنيّة بشكلّ حاد، كما انخفض مؤشر بورصة كوالالمبور المركب، ورغم شدة وطأة الأزمة الاقتصادية، إلا أنَّ الحكومة تعاملت معها بحكمة بالغة، فقد تمَّ تشكيل مجلس عمل وطني اقتصاديّ للتعامل مع الأزمة النقدية، حيث اتجه المجلس إلي تحجيم الفساد وإصلاح الجهاز الإداري للدولة ومحاربة المضاربة على العملة الوطنيّة في الخارج، وفرض بنك الرقابة على رؤوس الأموال، وعمل على تثبيت سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، كما رفضت ماليزيا حزم المساعدات الاقتصاديّة من صندوق النقد الدولي، الأمر الذي أثار دهشة واستغراب العديد من المحليين وخبراء الاقتصاد، وفي أقل من عامين نجحت ماليزيا في النهوض من كبوتها الاقتصاديّة من جديد.

يمكن القول إن ماليزيا سعت إلي تطبيق نموذج الاقتصاد الإسلامي، من خلال خطط التّنمية التي استهدفت جوهر الإسلام من حيث الاهتمام بالإنسان، والارتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التّنمية، وهو ما انعكس في تبنِّي سياسات تعليمية وصحية واجتماعية واقتصاديّة أدت إلى ارتفاع معدلات التّنمية البشرية والاقتصاديّة في ماليزيا، وقد قامت التجربة الماليزيّة وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصاديّ على عدد من المبادئ:

1- الملكية المزدوجة: يجمع النّظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على توسع ولي الأمر في الملكية العامة.

2- الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصاديّ بما لا يؤثر على حرية الآخرين، على أن تعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لكي يكون متفقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

3- العدالة الاجتماعيّة التي تُبنى على التكافل العام والتوازن الاجتماعيّ، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.

4- وصول نسبة الفائدة إلى الصفر، والذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية، حيث اعتمدت التجربة الماليزيّة في التّنمية على القيم الإسلامية والمهارات التكنولوجية العالمية، وفي ظل تلك القيم، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حققت ماليزيا ارتفاعًا في معدلات التّنمية البشرية، والقضاء على الفقر والبطالة، وحققت طفرة في الصادرات، وقد كان لوجود دور للدولة أهميّة كبيرة في بناء التّنمية، والقدرة على استرداد دور الدولة في أوقات الأزمات، وقد اتسمت التجربة الاقتصاديّة بالتدرج في تبني تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدولة، كما كان لاعتماد الدولة على الذات ورفض محاولات الهيمنة على الأجندة الوطنيّة للتنمية دور هام أيضًا في نجاح التجربة الماليزيّة. تزامنت عودة انتعاش الاقتصاد الماليزي مع الإنفاق الحكومي الهائل والعجز في الميزانية في السنوات التي أعقبت الأزمة، لكن سرعان ما تمتعت ماليزيا بانتعاش اقتصاديّ أسرع مقارنة بجيرانها، حيث عاد اقتصاد البلاد إلى مستويات ما قبل الأزمة، وأصبح القطاع المصرفي أكثر قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، وانتهى الحساب الختامي للموازنة العامة إلى فائض هيكلّي، موفرًا الأمّان

ضد هروب رؤوس الأموال، وعادت أسعار الأصول بشكلّ عام إلى مستويات ما قبل الأزمة، على الرغم من آثار الأزمة المالية العالمية، وغدت ماليزيا أيضًا أكبر مركز مصرفي ومالي في العالم الإسلامي.

ب - الإصلاحات السياسية في سنغافورة

لقد نجحت سنغافورة نجاحًا باهرًا فيما سعت إليه من إصلاح السّياسيّ ويجدر بنا أن نذكر بعض الأسباب التي مكَّنت سنغافورة من تحقيق هذا النجاح الباهر في بناء منظومة تعليمية من الطراز العالمي انطلاقًا من أساس هشٍّ في زمن قصير، فيما يأتي(ماضي، 2007):

1- اختار لي كوان يو رئيس الوزراء ذائع الصيت كثيرًا من الشخصيات الأكفياء في سنغافورة للعمل في الحكومة، وبذلك توافر بين يديه فريق عمل ناجح من الدرجة الأولى لصنع القرارات وتنفيذها (لقد تلقى كثيرًا من العاملين المدنيين في حكومة سنغافورة تعليمهم في أرقى جامعات العالم، وحصلوا على رواتب تعادل تلك التي يمكن لهم كسبها في القطاع الخاص).

2- اطلاع الحكومة السنغافورية على طيف واسع من التجارب العالمية، حيث حرصَ لي كوان على اطلاع الحكومة على طيف واسع من التجارب العالمية الرائدة والاستفادة منها قبل الشروع في رسم سياسات حكومته، بحيث تعكس سياسة سنغافورة تلك السّياسات والممارسات الأكثر فاعلية في العالم.

3- تطوير السّياسات الحكيمة: وقد حرصَ لي كوان على أن تولي بلاده درجة مماثلة من الرعاية الخاصة لتطوير السّياسات الحكيمة وتنفيذها بدقة وتأنٍ في آنٍ معًا. وقد ثابرت سنغافورة في السير على هذه الخطى.

أمّـا في إطـار الممارسـة الديمقراطيّـة، فقـد التزمـت سـنغافورة بمعـايير الانتخابـات الديمقراطيّة من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

أ. متطلبات الانتخابات الديمقراطيّة، وتتمثل في الإطار الدستوري للنظام الديمقراطيّ.

ب. معيار فعالية الانتخابات الديمقراطيّـة، ويعنـي أن للانتخابـات مقاصـد ووظـائف ويترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم، وليست هدفًا في حد ذاتها.

ج. معيار حرية الانتخابات الديمقراطيّة، ويتمثل في كـون الانتخابـات تُجـرى في ظـل قاعدة حكم القانون، وتتسم بالتنافسية، وتحترم الحقوق والحريات الرئيسيّة للمواطنين.

د. معيار نزاهة الانتخابـات الديمقراطيّـة، ويعنـي أن الانتخابـات تـتم بشـكلّ دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإشراف عليهـا وإعـلان نتائجهـا بالحيـاد السّـياسيّ والعدالـة والشفافية.

4- تسوية الصراعات السّياسـيّة بطـرق سـلمية :تـوفر الانتخابـات آليـة للتـداول عـلى السلطة وتغيير مركز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة - حال فوزها في الانتخابات - الحكم بدلًا من الحكومة القائمة؛ أي أن الانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السّياسـيّة في الدولـة الحديثة بطرق سلمية.

5- محاسبة الحكام :للانتخابـات مقصـد هـام هـو محاسـبة الحكـام ومسـاءلتهم وقت الانتخابات إنْ من خلال تقويم برامج المتنافسـين قبـل الانتخابـات، أو عـن طريـق مكافأة، أو معاقبة، السّياسيّين إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية. وهذا المقصد يُعد واحدًا من أبرز مقاصـد الانتخابـات الديمقراطيّـة في الـنُّظم النيابيـة المعـاصرة، وأحـد الآليـات الرئيسيّة التي يمكن مـن خلالهـا التأكـد مـن أن الحكومـة المنتخبـة تسـتجيب بانتظـام لمطالب الناخبين وترعى مصالحهم المختلفة. وقد اهتم الكثير من خبراء السياسة بمناقشة مجمل الجوانب المتصـلة بالمسـاءلة الانتخابيـة، أي مسـاءلة الحكـام عـن طريـق إجـراء

انتخابات حرة ونزيهة بصفة دورية، وجعْل بقائهم في مواقعهم مرهون بأصوات الناخبين في تلك الانتخابات.

6- التجنيد السّياسيّ: تقوم الانتخابات الديمقراطيّة بدور تعبوي عام، فهي مصدر رئيسي من مصادر التجنيد السّياسيّ ووسيلة هامة من وسائل المشاركة السّياسيّة. ففي النُّظم الديمقراطيّة المعاصرة عادة ما يقوم السّياسيّون وقادة الأحزاب والكتل الانتخابية بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السّياسيّة وإعداد البرامج السّياسيّة لمواجهة المشكلات والتحديات العامة التي تواجهها مجتمعاتهم؛ لذا فالانتخابات تلعب دورًا محوريًا في إعداد وتدريب السّياسيّين والقادة وتأهيلهم لمناصب أعلى الأمر الذي يُسهم في تجديد حيوية المجتمع ويضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السّياسات وصنع القرارات.

7- اختيار الحكام :توفر الانتخابات الديمقراطيّة الطريقة التي يتم من خلالها اختيار الحكام بتفويض شعبي، وذلك من خلال انتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات، وذلك فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية، أو الاثنين معًا.

المبحث الثاني

أثر التَّحوُّل الديمقراطي في التعليم والاستثمار والتصنيع

أولاً : في مجال التعليم

أ - التعليم في ماليزيا

في بداية الألفية الجديدة بدأ اسم ماليزيا يلمع وبدأ العالم كلّه يتحدث عن المارد الآسيوي الذي أصبح واحدًا من أقوى النّمور الاقتصاديّة التي يشار إليها بالبنان، فالدولة لم تنم اقتصاديّا بدون تعليم جيد، وهذه كانت هي الحقيقة التي وعاها جيدًا مهاتير محمَّد رئيس الوزراء الماليزي وبدأ بها في بناء دولته التي يباهي بها الأمم.

فحينما تولي مهاتير محمَّد رئاسة وزراء ماليزيا عام 1981 كانت ماليزيا دولة فقيرة يعيش حوالي 25% من سكانها تحت خط الفقر، ولكنه قرر إحداث نقلة حقيقية في بلاده، ومن هنا وضع خطة لتطويرها وتنميتها اعتمدت على ثلاثة ركائز أساسية هي:

الركيزة الأولى: وحدة البلاد، وتجنب الصراعات، والخلافات بين السكان الذين ينقسمون لثلاثة فئات وهم: الملايو ويمثلون 58% من السكان، والهنود 6%، والصينيين 24%.

الركيزة الثانية: فكانت الاهتمام بالتعليم.

الركيزة الثالثة: هي التصنيع.

وبهذا نجح مهاتير محمَّد في نقل بلاده من دولة زراعية فقيرة تعتمد على تصدير بعض السلع البسيطة مثل المطاط والقصدير إلي دولة صناعية متقدمة، وبذلك تمكن خلال 22 عاما قضاها في منصبه من القضاء علي الفقر، ورفع متوسط الدخل من 1247 دولارًا في العام إلي 8862 دولارًا عام 2002، وانخفضت نسبة البطالة بين الماليزيين إلى 3% فقط، ولأن النهضة التعليمية هي ما يهمنا في هذا المجال، فقد أولى

مهاتير التعليم أهميّة كبرى، وقد اتبع مجموعة من خلال التركيز على الإستراتيجية التعليمية للنهوض بالأمة الماليزيّة في النواحي السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، على اعتبار أن التعليم فهو مفتاح نهضة الأمم، موضحة كما يلي (مطأوع، 2011):

أ- إلزامية التعليم: اهتم مهاتير بجميع مراحل التعليم، فجعل مرحلة التعليم ما قبل المدرسة رياض الأطفال جزء من النّظام الاتّحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال مسجلة لدى وزارة التعليم، وملتزمة بمنهج تعليمي مقرَّر من الوزارة، كما تمت إضافة مواد دراسية تنمي المعاني الوطنيّة، وتعزز روح الانتماء لدي تلاميذ المرحلة الابتدائية، وفي المرحلة الثانوية أصبحت العملية التعليمية شاملة، حيث يدرس الطالب بجانب العلوم والآداب مواد خاصة بالمجالات الفنية والمهنية التي تمنح الطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم، بالإضافة إلي إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية، وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية (ثابت، 2017).

ب- التركيز على المواد التكنولوجية:يعدُّ الكمبيوتر واحدًا من أهم المواد التكنولوجية التي يجب دراستها والاهتمام بها؛ لذا قامت الحكومة الماليزيّة عام 1996 بوضع خطة تنمية شاملة من أهم أهدافها إدخال الكمبيوتر والربط بشبكة الإنترنت في كلّ مدرسة، بل وفي كلّ فصل دراسي، حتى بلغت نسبة المدارس المرتبطة بشبكة الإنترنت عام 1999 تقدر بـ 90% من المدارس الماليزيّة، كذلك تم إنشاء العديد من المدارس الذكية التي تساعد الطلاب على دراسة التكنولوجيا واستيعاب التقنيات الحديثة من خلال مواد متخصصة في أنظمة التصنيع وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة النظيفة (مطاوع، 2011).

ج- زيادة المخصصات المالية للتعليم: قامت الحكومة الماليزيّة بزيادة المخصصات المالية للتعليم بحيث أصبحت توجه له حوالي 24% من إجمالي. النفقات الحكومية بحيث يتم إنفاق هذه المبالغ على بناء مدارس جديدة، خاصة المدارس الفنية، وإنشاء

معامل للعلوم والكمبيوتر، ومنح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد، كذلك جعلت الدولة التعليم إلزاميًا وأصبح القانون الماليزي يعاقب الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلي المدارس، بالإضافة إلي الاستفادة من نظم التعليم المتطور في الدول المتقدمة، حيث تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلّية خاصة تقدم دراسات وبرامج تتواءم مع جامعات في الخارج، وأتاحت الحكومة الفرصة للطلاب لاستكمال دراستهم في الخارج، بل وعملت الحكومة على تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص، بحيث فتحت المجال لاستخدام أنشطة البحث العلمي لخدمة الأغراض التجارية، ومن ثم لم تعد الحكومة مطالبة بدعم الأنشطة البحثية بمفردها بل يشاركها في ذلك مؤسسات القطاع الخاص(محمود،..... 2017).

د- تعليم المرأة: اهتمت الحكومة الماليزيّة بتعليم المرأة حتّى أنها تقدم قروضًا دون فوائد ليتمكن الآباء من تعليم بناتهن، ومنح الفقراء مساعدات مجانية.

ب - التعليم في سنغافورة

يُعدُّ التعليم أساس العمل الذي قام به قادة سنغافورة في إطار التَّحوُّل الديمقراطيّ، وقد أدرك رئيس الوزراء "لي كوان" حقيقة أنَّ التعليم عامل حاسم في لم شمل الأعراق المتنافرة والمتناحرة، وتطوير القوى العاملة لتحقيق الأهداف الاقتصاديّة، ولعبت الحاجات الاقتصاديّة في سنغافورة دورًا هاماً في تحديد معالم سياسة التعليم،تتفوق سنغافورة من ناحية التعليم وبحالة من الحذر الشديد عند النظر في السّياسات الجديدة للتأكد من فعاليتها وأنها مطبقة على أرض الواقع، الأمر الذي ولَّد أنظمة متينة شديدة الفاعلية.وقد قامت ستغافوره بمجموعة من إجراءات الإصلاح للمؤسسة التعليمية كان من أهمها(قبوري، 2014):

1- بناية المدارس: مع بداية الحكم الذاتي لسنغافورة بعد استقلالها من ماليزيا عام 1965م، شهدت بناء العديد من المدارس وتوظيف العديد من المدرسين. ومع حلول السبعينيات عندما ترسخت سنغافورة كدولة مستقلة، بدأت تدرك الحكومة أن

هناك الكثير من الهدر؛ لأن الطلاب يتركون المدرسة نظرًا لأن المهارات التي تتطلبها الوظائف يمكن اكتسابها بسهولة في مواقع العمل، الأمر الذي أدى إلى نشوء مرحلة إصلاحات تركز على "الجدارة أو الكفاءة"، حيث تم التركيز على المناهج الدراسية، وتوحيد الكتب الدراسية، وإنشاء هيئة تفتيش المدارس، ولم يكن هناك أي فكرة للابتكار أو لتطوير المناهج الدراسية تجري بمبادرة من المدرس أو المدرسة.

2- مرحلة التعليم القائم على اقتصاد المعرفي: في أواخر الثمانينيات، بدأت وزارة التعليم بدراسة الكيفية التي يمكن أن يستجيب بها التعليم للاحتياجات المتغيرة التي طرأت نتيجة الاقتصاد القائم على المعرفة، وكانت الاستجابة في إنشاء عدد من المدارس المستقلة والمتمتعة بإدارة ذاتية.

3- إصلاح نظام التعليم: مع حلول التسعينيات، أدركت الحكومة أن وجود عدد قليل من المدارس البارزة لم يكن كافيًا، وقد عرفت المرحلة الثالثة لإصلاح نظام التعليم في سنغافورة باسم "النّموذج المركز على القدرة" التي أطلقت فيها مبادرات إصلاحية أهم هذه المبادرات.

أ- مبادرة مدارس التفكير: كان أولها في عام 1997م، وهي مبادرة مدارس التفكير، "تعلم الأمة"قائمة على أربع مبادئ:

1. إعادة النظر في أجور المعلمين.
2. إعطاء قادة المدارس مزيدا من الاستقلالية.
3. إلغاء التفتيش واستحداث التميز المدرسي.
4. تقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون مختصون مكنهم من التطوير واستحداث برامج جديدة

ب- مبادرة "تعليم أقل، تعلم أكثر": في عام 2005م جرى إطلاق مبادرة جديدة وهي مبادرة "تعليم أقل، تعلم أكثر" ركزت على طرائق التدريس، وتقليل حجم المحتوى لإفساح مجال التفكير.

4- من أهم أهداف التعليم الاهتمام بالفرد وأن يكون:

أ- شخص واثق يميز الخطأ من الصواب، مرن قادر على التكييف، صاحب تفكير مستقل ونقدي، ويتواصل مع الآخرين بصورة فاعلة.

ب- متعلم موجه ذاتيًا، ويسعى ويثابر للتعلم.

ج- مسهم نشيط قادر على العمل بفعالية ضمن الفريق، ويأخذ زمام المبادرة، ويتحلى بروح الابتكار.

د- مواطن يهتم بمصلحة وطنه ومتجذر بأرضه يملك وعيا مدنيًا قويًا، وعلى إطلاع بما يجري من حوله.

5- نظام التعليم: تتبع سنغافورة نظام تعليم تنافسي بهدف توفير فرص متساوية في التعليم للجميع بغض النظر عن مجموعاتهم العرقية أو مكانتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

6- مسارات التعليم: تتبع سنغافورة مسار ست سنوات في المرحلة الابتدائية وسنتان متوسطة وسنتان ثانوية،وجرى تطبيق التعليم الابتدائي المجاني منذ عام 1974م وهي مرحلة إلزامية للأطفال فوق 6 ودون 15 عاما، وتترتب عقوبة مالية قدرها 5000 دولار على أولياء الأمور الذين يمتنعون من إرسال أطفالهم للمدرسة أو السجن أو بكلا العقوبتين معًا لكي يحرص الآباء على تعليم أطفاله مدة 10 سنوات لأنهم يدركون أهميّة التعليم.

7- الاهتمام بالمعلمين وإعطائهم علاوات سنوية سخية تعتمد على تقويم معقد إلى حد ما لـ 16 مجالًا، منها الإسهامات التي يقدمونها للمدرسة والمجتمع، ويدخل المعلمين معهد التعليم الوطني ويراقبوا لثلاث سنوات لتحديد أي المسار يناسبهم، ويجري التعرف على موهبة القيادة مبكرًا، وعندئذ يحضر هؤلاء المعلمين لأدوار قيادية مستقبلية لأنهم يعتبروا القيادة الضعيفة هي سبب رئيسي للفشل (مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2016).

ثانياً : في مجال الاستثمار

أ - الاستثمار في ماليزيا

تعدُّ ماليزيا من أنشط البلدان بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات إليها من خلال البنى التحتية، وقوانين العمل للشركات داخل ماليزيا، ومن خلال حوافز الاستثمار،إذ أدى الاستثمار الأجنبي إلى دفع الأداء الاقتصاديّ وخاصة الصناعي،ولم تتوقف فوائد الاستثمار إلى إقامة صناعات على الأرض فحسب، وإنما هذه الاستثمارات تدفع إلى استثمارات أخرى، وهو ما يعرف بـ "مضاعف الاستثمار" (محمَّد،2011).

وتختلف أهداف الاستثمار بحسب الجهة التي تقوم بالاستثمار،إذ يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق نفع عام إذا قامت به الحكومة،أو يكون هدفه تحقيق ربح إذا قام به القطاع الخاص. وفيما يأتي بيان أهداف ودوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر والبلد المضيف(طارق وآخرون،2011،ص24).

وقد وضعت قادة ماليزيا الاقتصاديّين تسهيلات واسعة للمستثمر، وذلك للاستفادة من ما يلي(درج، 2015):

1- الحصول على مواد الخام من الدولة المستثمر فيها من أجل استخدامه في صناعة ذلك البلد.

2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة لجذب المستثمرين.

3- الاستفادة من الأجور المنخفضة للأيدي العاملة في الدول المستثمر فيها.

4- تحقيق أرباح في الدول المضيفة تفوق كثيرًا الأرباح داخل موطنه.

5- سهولة منافسة الشركات المحلية من حي جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار لتملكها أحيانا للتكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال الضخمة.

وكان من دوافع البلد المضيف للاستثمار تحقيق ما يلي:

1- معالجة البطالة واستحداث فرص تشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها.

2- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات خاصة في الاستثمارات المخصصة للتصدير.

3- التعويض عن الاستيراد من خلال زيادة الإنتاج المحلي.

4- محاولة الدولة توسيع الأسواق فيها واستحداث أسواق جديدة وتحسين حركة التجارة داخليًا وخارجيًا.

ولهذه المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي،استطاعت ماليزيا التنافس مع الدول الأخرى لجذب الاستثمارات الأجنبيّة إليها، من خلال استخدام الحوافز التي ذكرت أعلاه؛ وذلك لاستهداف الاستثمار الأجنبي، إذ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول النامية نجاحًا في استخدام الحوافز لتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو صناعات وقطاعات معينة،وتنتهج الحكومة الماليزيّة سياسة التعديل المستمر لهياكلّ وطبيعة الحوافز المقدمة في ضوء حاجات التنمية الوطنية ،ففي البداية كان التشجيع عام لجذب الاستثمار الأجنبي وشركات متعددة الجنسية، ثم تمَّ التركيز على صناعات وقطاعات تكون الحوافز فيها أكبر لتنميتها،وكلّ ذلك تم بتخطيط متقن ورقابة فعالة وقيادة محنكة(بشير، 2003).

ففي عام 1958، تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية للاستثمار في صناعات إحلال الواردات الغذائية والمشروبات والبلاستك والكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر،وفي عام 1968 تمَّ تعديل الحوافز لتشغيل صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الأرباح، وتم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمارات"،وكان من أهمها الإجراءات الآتية (محمَّد،2011،ص5):

1- نسبة حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية و تقسم إلى:

أ- السماح بالاستحواذ على(100%) من الحقوق الملكية في شركاتهم وكذلك عند قيامهم بتصدير (80%)أو أكثر من منتجات تلك الشركة.

ب- السماح للشركات التي تصدر ما بين (51%-79%) من منتجاتها بنسبة مناظره من(51%-79%) من حقوق الملكية الأجنبيّة لتلك الشركات.

ج- السماح للشركات التي تصدر ما نسبته (20%-50%) من منتجاتها بتملك (51%) من حقوق الملكية الأجنبيّة،وقد روعي في هذا القانون أهميّة العوامل التي تتضمن التشابكية و مدى استخدام المواد الخام المحلية وحسن اختيار أمّاكن توطين تلك الشركات وكذلك القيم المضافة.

2- الإعفاءات الضريبية: بموجب قانون "تشجيع الاستثمار" فإن الشركات يمكنها الاستفادة من هذا القانون إذا ما قامت بإنتاج سلع معينة، إذ يتم إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على دخل الشركة، كما يتم خصم المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير، وكذلك تدريب العمالة المحلية.

3- التأميم الإجباري: قامت الحكومة بتوقيع اتفاقيات مع مختلف الدول لضمان الشركات من التأميم الإجباري، والذي يتيح انتقال الأموال بحريه،وتحويل الأرباح وعوائد رأس المال إلى الخارج، ويسهل هذه العملية هيئة التطوير الصناعي وهي المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب للاستثمار في ماليزيا (عبد الرزاق، 2008).

ب :الاستثمار في سنغافورة

لسنغافورة خبرة كبيرة في مجال الاستثمار، فمنذ استقلالها سعت إلى وضع الإستراتيجيات والخطط للنهوض بالاقتصاد، فقد وضعت خطتان إستراتيجيتان،هما(السلاموني، 2015):

1- استيراد أحدث التطوّرات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبيّة كوسيلة لنقل المعرفة.

2- توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصاديّة لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي السنغافوري في المرتبة الأولى في العالم في تقريرها عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال.

3- تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي: لتعزيز القطاع الصناعي تمَّ تأسيس مجلس التّنمية الاقتصاديّ في الستينيات الذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد حديث ومتطور عن طريق إقامة صناعات وطنيّة مملوكة للدولة تم إشغالها بأفضل المهارات والقدرات المتوافرة محليًّا،أو بعد تدريب هذه العمالة، ويخلو هذا المجلس من أي توجيه أو سيطرة حكومية، فهو مكوَّن من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية، مما ترتب عليه بالتبعية اتخاذ قرارات تنموية بناء على مدى جدواها الاقتصاديّة، ورؤياها بعيدة المدى.

4- جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات: بعد سنوات من التجربة قرر "لي كوان" وحكومته أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد بجانب كلّ ما سبق من جهود، هي جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات؛ لذا كان المسلك الثالث والمكمل للخطوات السابقة وهو اجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة،وقد اتبع مجموعة من الخطوات ساهمت في عملية التحول الديمقراطيّ من خلال التركيز على الإستراتيجية التعليمية للنهوض بالأمة الماليزيّة في النواحي السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة على اعتبار أن التعليم هو مفتاح نهضة الأمة، ومن أهمها (مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية،2016):

أ- تـدعيم بنيـة تحتيـة تنتمـي للعـالم الأول وتسـتوعب حجـم الاسـتثمارات المرجـو اجتذابها في أوائـل الثمانينيـات. وبالفعـل، تمكنـت الدولـة مـن إقنـاع الأمـريكيين واليابـانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد في منتصف الثمانينيات، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخـول القـرن الجديـد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجـور المنخفضة نسبيًا كالصين وباقي دول جنوب شرق آسيا.

ب- لجأ قادة سـنغافورة إلى رفـع كلّفـة العمالـة الأجنبيّـة في الصـناعات القائمـة عـلى الأجور المنخفضة لإجبارها على التَّحوُّل نحو الصناعات ذات القيمة المضـافة العاليـة، بيـد أن هذه السّياسات لم تثمر عن نتائج فعلية إلا في نهاية الثمانينيات، أي بعد عشريـن عامـا عـلى الإصلاح الاقتصاديّ والتعليمي، حيث تعدُّ أحد كبار مصدري التكنولوجيا في العالم مثل أجهزة الكمبيوتر ومستلزماتها.

ثالثاً : القطاع الصناعي

أ-القطاع الصناعي في ماليزيا

أشار تقرير التّنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 أن بوادر التقدم أصبحت واضحة في ماليزيا من خـلال تحولهـا مـن بلـد يعتمـد بشـكلّ أساسي على الزراعة،إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية، خاصةً في مجـال الصـناعات الكهربائيـة والإلكترونيـة،إذْ تعـدُّماليزيا مـن الـدول التـي لهـا تجربـة رائـدة في عمليـة التصنيع، فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التـي أخـذ منهـا المـاليزيون كيفيـة إعـداد الخطط،كما أن ماليزيا طـورت صـناعتها مـن تلـك التـي تعتمـد عـلى كثافـة العمـل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال، وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التـي لهـا قيمـه

مضافه كبيرة،وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل متنوعة من أهمها ما يلي (علي، 2008):

أ- **مرحلة صناعات إحلال الواردات**: قامت ماليزيا في مطلع الستينيات بتطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم، وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبيّة في تلك المجالات.

ب- **مرحلة الصناعات التصديرية**: بدأت مرحلة الصناعات التصديرية في مطلع السبعينيات،إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة،ومنح حوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبيّة، وإنشاء مناطق تجارة حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبيّة التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

هذه المراحل التي تم تطبيقها في ماليزيا زادت من قدرتها في مجال الصناعة، مما دعا ذلك إلى انطلاق ماليزيا إلى الخارج للاستفادة من الخبرات والتقنية، خاصةً اليابان والصين موضحة كما يلي (عبد العظيم، 2000).

1. **الاتجاه شرقًا**:أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقًا"عام 1981 إلى اليابان، وامتد العمل بها إلى عام 1991، وهدفت هذه السياسة تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية، مثل أخلاقيات العمل، والمنهجية الصناعية، والتطوّر التقني، والأداء الاقتصاديّ المتميز من خلال سياسة مالية ونقدية متوازنة وحكيمة. ولسياسة النظر شرقًا جانبان مهمان:

أ- الأخذ بالقيم الشرق آسيوية، كالانضباط بالعمل، والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص.

ب- التحديث والتصنيع بحلول عام 2020،إذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم.

2- **التصنيع العنقودي**:انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكلّ عنقود تنتظم حبّاته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثلها ثلاثة عناصر هي (الصناعات، والموردون، وخدمات الأعمال) وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصاديّة التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

3- **دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية**: هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التّنمية الصناعية نذكر منها:

أ- الهيئة الماليزيّة للتنمية الصناعية:تعدُّ الهيئة الماليزيّة للتنمية الصناعية المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية،أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، وتقوم الهيئة بتوفير كلّ المعلومات عن الفرص الاستثمارية في ماليزيا، كما تتم جميع الإجراءات والتصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الأعمال الاستثمارية،هذا إلى جانب مسؤوليات أخرى أهمها (شريف، 2003):

1. استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا.
2. توفير الخدمات الأساسية، وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.
3. تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب- الهيئة الإنتاجية القومية: وهي هيئة اتّحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلّية في الاقتصاد الماليزي؛ أي تهتم بإنتاجية عوامل الإنتاج، وهي العمل، ورأس المال، أُنشئت عام 1962 كمراكز إنتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزيّة ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة،وتحولت في عام 1966 إلى مركز حكومي يهتم بالإنتاجية الكلّية، ويعمل على جودة الإنتاجية الماليزيّة وترقيتها من أجل تنمية

اقتصاديّة متوازنة، ومن مهامها تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية، كما تشجع على الامتياز في التطبيقات النّظامية في مجال الإنتاجية والمنافسة،إلى جانب إجراء البحوث والنشاطات التدريبية، وتنمية النُّظم الإدارية في مجال الجودة، والإنتاجية، وتطبيق تقنية المعلومات.

ج- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزيّة:أُسِّست عام 1993،ومهمتها ترويج و تشجيع التجارة الخارجية الماليزيّة، والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزيّة، مع التركيز على المنتجات الصناعية، والقيام بإجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزيّة من أجل تحسين وضعها التنافسي، وتقوم برامج التدريب في تدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي، وحماية الاستثمارات الماليزيّة في الخارج (الشرقاوي، 2012).

د- هيئة التصنيع الثقيل الماليزيّة: بدأت الهيئة بالاستثمار في مجال الحديد والصلب، ومشروع السيارة الوطنيّة "بروتون" بالشراكة مع شركة ميتسوبيشي اليابانية، والسيارة الوطنيّة الثانية "رودوا" بالشراكة مع دايهاتسو اليابانية، بالإضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق.ومن خلال نجاح التجربة الصناعية الماليزيّة، نرى انعكاسات هذا النجاح على الاقتصاد الماليزي، وعلى دخل الفرد؛الأمر الذي لا يختلف عليه اثنان أنَّ نجاح الصناعة في أي بلد يعدُّ نجاحا للاقتصاد ككلّ.

وتعتبر التجربة الماليزية في مجال التصنيع من التجارب الصناعية الرائدة في العالم، وذلك للأسباب التالية (السعد، 2014):

1- إن التجربة الصناعية تمَّت في ظل أنظمة حكم مستقرة، أعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصاديّة.

2- مثَّلت اليابان دور قاطرة النّمو في ماليزيا؛إذ شكل التعاون فيما بينهما أساسًا للنهضة التنموية، وكان للاستثمار الياباني دور كبير في تمويل التّنمية.

3- إن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها، خاصةً في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية أمر مهم جدًّا ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب.

4- يمكن وصف الأنماط الصناعية في ماليزيا على أساس التطوّر الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى إنتاج منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة"، ويعدُّ ذلك من أهم الدروس المفيدة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية.

التعاون الحكيم من قبل الدولة مع الاستثمار الأجنبي المباشر،وتكييف القوانين الخاصة بهذا الاستثمار والمرحلة الراهنة والمستقبلية التي تتطلع وتتعامل معها الحكومة.

ب- القطاع الصناعي في سنغافورة

يتألَّف القطاع الصناعي في سنغافورة من نحو 10 آلاف مؤسسة،وظَّفت 417 ألف عامل في عام 2014،وتراجع الناتج الصناعي السنوي في البلاد بنحو 5،0% في نيسان عام 2015، في حين سجلت المجموعة التي تشكّل قطاع صناعة الطب الحيوي ارتفاعًا قدره 1،23% في نيسان 2016، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015،ونما قطاع صناعة الأدوية بنحو 9،27% بفضل إنتاج مكونات أدوية فعالة،كما سجل ناتج شريحة التقنية الطبية زيادة قدرها 4،9% في ظل زيادة الطلب على الأجهزة الطبية(صندوق النقد الدولي،2015).

ومقارنة بالفترات نفسها من العام الماضي، ارتفعت مجموعة الصناعات الإلكترونية بنحو 8،5% في شباط 2016، بينما سجلت أشباه الموصلات زيادة بنحو 7،21%. وإجمالًا ارتفع قطاع الإلكترونيات بنسبة 3% خلال الربع الأول. وسجلت مجموعة الصناعات العامة ارتفاعًا سنويًا بنحو 9،0% في مارس الماضي، وانخفضت مجموعة صناعة الكيماويات بنحو 9،4% على نحو سنوي في مارس 2016، في حين سجلت الشرائح الأخرى نموًا قدره 8،9% بفضل انتعاش قطاع العطور والمواد الغذائية والمشروبات.وسجلت فيه فئة صناعة الفضاء ارتفاعًا قدره 8،10%، بفضل ارتفاع الطلب على صيانة المحركات وانخفاضًا في الهندسة الملاحية والأرضية بنحو 7،24% وفي البحرية بنحو 35.%وقد ارتفع ناتج القطاع الصناعي بنحو 3،2% إلى 6،306 مليار دولار سنغافوري. وبلغ صافي الفائض التشغيلي في قطاع الصناعة زيادة بنحو 3،7% إلى 8،33 مليار دولار سنغافوري في 2014، كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة قدرها 2،6% إلى 7،63 مليار دولار سنغافوري في 2014(الطيب، 2014).

وقد بدأت مؤشرات الاقتصاد بحالة من الارتفاع وخاصة في مجال الصناعة، حيث بدأت سنغافورة تسير نحو الاعتماد على نفسها، من خلال إتباع إستراتيجية واضحة أدت إلى ما يلي (عبد الحي، 2016) :

1. صعود سلَّم القيمة المضافة منتقلة من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي، بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطوّر جنبًا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، وخاصة الخدمات المصرفية.

2. إتباع إستراتيجية النظر إلى الخارج والتصدير من خلال جذب الاستثمارات الأجنبيّة.

3. وضع قوانين وسن تشريعات تهدف إلى وضع معايير للعمالة الصناعية وتقديم تسهيلات لرأس المال الأجنبي.

4. إنشاء مناطق صناعية، ذات بُنى تحتية وبأسعار دعم عالية مع السماح بحرية دخول السلع وإعفائها من الرسوم الجمركية.

5. استيراد أحدث التطوّرات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، وتوظيف المواهب الأجنبيّة وسيلةً لنقل المعرفة.

6. الاهتمام بصناعة الحديد والفولاذ والصناعات الخدمية مثل شركة النقل البحري، وشركة النقل الجوي، وشركات أخرى كبرى في مجالات متعددة كالتأمين والنفط.

7. الاعتماد على السياحة الصناعية والتي تعدُّ ثالث أكبر مصدر للعملة الأجنبيّة في سنغافورة، ويصل إلى سنغافورة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون سائح سنويًا، أي ما يزيد عن عدد سكان الجزيرة(عبد الحي، 2016).

المبحث الثالث

الإنجازات التي حققها التَّحوُّل الديمقراطي في كل من ماليزيا وسنغافورة

أولاً الإنجازات على المستوى الاجتماعي والسياسي والتجاري

أ - الإنجازات على المستوى الاجتماعي لماليزيا

كانت ماليزيا قبل نحو أربعة عقود مجتمعًا زراعيًا لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة،لكن التطوّر حدث، لتتحول من معدل فقر يصل إلى 70%، إلى بلد معدل الفقر بها نحو 5% فقط، وليزيد دخل الفرد السنوي من 350 دولارًا ليصبح في الوقت الحالي 18000 دولار (ثابت، 2017).

لقد عمل النّظام السّياسيّ الماليزي على تعزيز الوحدة بين فئات الشعب مع اختلاف دياناتهم؛ حيث توجد الديانة الأساسية وهى الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية، وينص الدستور الماليزي على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى؛ لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلّها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، وقد قامت التجربة الماليزيّة نحو تعزيز التّنمية التي تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتّنمية؛ وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التّنمية والتقدم،وتتمثل الركيزة الثالثة في العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها، لقد اهتم رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمَّد بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتّى يتم الانتقال بالبلاد سريعًا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا، مع تحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي (عبد الحليم، 2011)

تبنَّت الحكومة المنهج التنموي والذي دفع بماليزيا نحو النهضة التنموية؛ وذلك من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، كما شجعت على تعلم

اللّغة الإنجليزية، وأوفدت بعثات تعليمية للخارج وحرصت على التواصل مع الجامعات الأجنبيّة،وفي إطار سياسته الاقتصاديّة، عمل مهاتير محمَّد على تجهيز المواطن الماليزي بجميع الوسائل العلمية والتكنولوجية كى يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب؛ حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر (ثابت، 2017).

واستطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرهما إلى دولة صناعية متقدمة، وأصبحت معظم السيارات التي توجد بها صناعة ماليزية خالصة، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا؛ مما أدى إلى تقوية المركز المالي للدولة ككلّ.

بدأت ماليزيا تقليد اقتصاديّات النّمور الآسيويّة الأربع (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع، وبوجود الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النّمو الرئيسي. حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلى إجمالي أكثر من 7% مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينيات(عبد الحي، 1993).

ب - الإنجازات على المستوى الاجتماعي لسنغافورة

تعدُّ سنغافورة دولة مدينة، وقد تـمَّ تمـدين كـلّ سـنغافورة تقريبًـا، فـانتشرت المبـاني ومظاهر المدنية مثل المتنزهات والمرافـق الأخـرى، وتُعـد سـنغافورة مركـزًا مـزدحمًا وحيويًـا للأنشطة الصناعية، والتجارية والمالية. ويقع مركز الأعمال والإدارة الرئيسي للمدينة في جزيرة سنغافورة، حيث ترتفع المباني الحديثة فوق مسـتودعات وأرصـفة الميناء. وتعتـبر سـنغافورة الميناء الرئيسي لجنوب شرقي آسيا، وأكثر الموانئ نشاطًا في العالم من حيـث حمولـة السـفن، وهى مـن أكـثر الـدول ازدهـارًا في آسـيا، ويتمتـع شـعبها بمسـتوى عـالٍ في مجـال الخـدمات الصحية، والتعليمية، والإسكان، والمواصلات.ولكن كيف تحولت سنغافورة من الاستقلال عـام 1957، ثم الانفصال عن الاتحـاد المـاليزي عـام 1965، إلى دولـة متقدمـة اقتصاديّـًا؟(ثابـت، 2015).

بعد الاستقلال ظهرت دولة سنغافورة بمساحة 710.3 كلم2، وان كانت في الأصل عبارة عن مرفأ لأحد الموانئ التي أقامتها شركة الهند الشرقية التابعة للإمبراطورية البريطانية في عام 1819 في نطاق التوسع الأوروبي في آسيا من أجـل الأسـواق، وعنـد اسـتقلالها كانـت عائـدات القاعدة العسكرية البريطانية بها تمثل ثلاثة أرباع دخلهـا القـومي، بـدأت سـنغافورة كدولـة صغيره نشأت بمحض الصدفة دون موارد وعدد سكانها يصل إلى نحو 5 ملايـين نسـمة، وجـاء رئيس الوزراء الأول بعد الاستقلال "لي كوان يو" ليواجه العديد من المشـاكلّ كالبطالـة وأزمـة السكن والفساد الإداري والركود الاقتصاديّ، هذا إضافة إلى أن شعب سنغافورة هو مجموعة غير متجانسة ترجع أصولها إلى الصين والهند والجزر الملاوية وغيرها (عبد السلام، 2015).

في واقـع الأمـر، وبسـبب هـذه الإمكانيـات الشـحيحة، وصـعوبة التضـاريس والجغرافية، وقلة الموارد،كان من المفترض أن تكـون سـنغافورة دولـة شـديدة البـؤس والفقر، لكن واقـع الأمـر مختلـف اليوم،وبعـد 50عامـا عـلى الاسـتقلال عـن الاتحـاد الماليزي، تعتبر سنغافورة إحدى أغنى دول العالم على الإطلاق،وتقع في المرتبـة الثالثـة

عالميًا،ويعتبر دخل الفرد السنغافوري أحد أعلى الدخول في العالم، وتتمتع بمرتبة مرموقة عالميًا في مستوى المعيشة، والاقتصاد، والتكنولوجيا والأمان (الشامي، 2016).

لقد ارتكزت التجربة السنغافوريّة على مبدأ منصة التصدير، والتخصص في الصناعات الإلكترونية الدقيقة والتكنولوجيات المتقدمة للإعلام والاتصال؛ وذلك باستقطاب كبريات الشركات العالمية وتوطينها في سنغافورة مع تقديم تسهيلات ضريبية مغرية، فضلًا عن اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الصناعات الدقيقة بفضل النّظام التربوي والتعليمي الجيد الذي يتميَّز به هذا البلد القزم جغرافيًا، ونظرًا لهذه الامتيازات والأرباح التي يمكن أن تجنيها الشركات المتعددة الجنسيات بفضل انخفاض تكلّفة الإنتاج والقدرة على المنافسة الخارجية من حيث الجودة والأسعار فقد اتخذت هذه الشركات من سنغافورة منصة لتصدير منتجاتها إلى دول جنوب شرق آسيا وبقية الدول الآسيويّة، ووصلت صناعاتها الرقمية إلى العديد من دول العالم ونافست دولًا عريقة في ميدان التكنولوجيات الرقمية والصناعات الدقيقة كاليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية(ثابت، 2014).

وفي رواية لرئيس وزراء سنغافورة "لي كوان يو" وصانع نهضتها، متحدثا عن تجربته في بناء نهضة سنغافورة قائلًا:منذ 25 عاما أحضر زملائي العالِم سيدنى بريمير للقائي، وكان عالمًا متخصصًا في علم الميكروبات، وشرح لى أن دولة صغيرة كسنغافورة إذا كانت لديها عزيمة وتبنت تطوير هذا العلم فإنها ستصبح ذات شأن؛ لأن هذه العلوم أساسية للتقنية، فقلنا فلنحاول، وبدأنا بتأسيس المعهد العلمي للجينات البيولوجية واستقدمنا خبراء من بريطانيا والسويد واليابان ووسعنا عملنا معهم. وتابع لى كوان يو قائلًا:لقد نبيِّن أن الذين يأتون إلينا ويلتحقون بدراسات إنسانية في بلادنا، فإن بعضهم لا يعود لبلاده لأنهم يحصلون على ما يريدون وهكذا ننمو بسرعة(بدران، 2008).

إنَّ النهضة التي شهدتها سنغافورة هي نتاج التَّحوُّل الذي جعل دولة سنغافورة الصغيرة المساحة، قليلة الموارد والتي تحاصرها التحديات البيئية والسّياسيّة نموذجًا تنمويًا متفردًا،ومن خلال ذلك يمكن القول إن هناك عدة عوامل لنجاح سنغافورة، ومن أهمها أن حكومة سنغافورة تطبق قواعد ولوائح صارمة على الجميع، ولمَّا كانت اللوائح تتسم أيضًا بالمرونة فقد مكَّنت الشعب من النّمو والتطوّر بشكلٍ سريع؛ذلك لأن اللوائح تهدف إلى مساعدة الناس للحصول على حياة أفضل، ومن ثم فإن كلّ هذه العوامل مجتمعة هي السبب في التطوّر(المهيني، 2015).

هكذا تمكَّنت سنغافورة من تحقيق هذه المُعجزة وانتقل دخل الفرد السنوي من ألف دولار عند الاستقلال إلى ثلاثين ألف دولار في بداية الألفية الثانية. كما استطاعت أن تصل بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر داخل سنغافورة بما يزيد الآن على 260 مليار دولار أمريكي، في حين شكلّت الاستثمارات السنغافورية في الخارج ما يتجاوز 200 مليار دولار(عبد الرحمن، 2016).

ثانياً : الواقع السياسي والتَّحوُّل الديمقراطي

أ - الواقع السياسي والتَّحوُّل الديمقراطي في ماليزيا

يُعدُّ النّظام السّياسيّ لماليزيا نظامًا اجتماعيًا وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادًا إلى سلطة مخوَّلة له، وتحقيق الصالح العام عن طريق سن وتفعيل السّياسات، وفي صورته السلوكية يمثل النّظام السّياسيّ المجموعة المترابطة من السلوك المقنَّن الذي ينظم عمل كلّ القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها(الحديثي،2013).

لقد مرت الحياة السّياسيّة لماليزيا قبل الاستعمار البريطاني باعتمادها على شكل الأنظمة الإمبراطورية، حيث كانت شبه جزيرة ماليزيا مكونة من مجموعة من الولايات،أمّا سكان ماليزيا الأصليون فهم تمازج من الأعراق والأثنيات واللهجات المختلفة، وحضروا إلى ماليزيا نتيجة هجرات الأقليات العرقية،وكان معظمهم من الفلاحين المتمركزين في المناطق القريبة من حافات الأنهار، وهم مستثنيون من المشاركة

في السياسة العامة للإمبراطورية،وقد بدت مظاهر الديمقراطيّة في ماليزيا من خلال ثلاث معطيات: هي (التميمي،2004):

1- التعددية الحزبية:وفقًا لمعيار العدد المحض تعرف ماليزيا تعددية حزبية بشكلّ واسع، ويمكن تناول تلك التعددية على مستويين أولهما مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، ولا يقل عددها عن 14 حزبًا، وثانيهما مستوى الأحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة، وهي الأخرى كبيرة العدد، إذ تصل إلى أكثر من ثلاثين حزبًا،هذا ويرجع العدد الكبير "نسبيًا" للأحزاب في ماليزيا إلى طبيعة الشكلّ الفدرالي للدولة، حيث لكلّ ولاية أحزابها الخاصة بجانب الأحزاب الأخرى التي تمارس نشاطها على المستوى القومي، كما أن التعددية الحزبية في ماليزيا تعكس التركيبة العرقية القائمة في البلاد؛ لتجنب الصراع بين عناصر المجتمع الماليزي، وعلى هذا النحو فإن الأحزاب في ماليزيا "لا تعبِّر عن أفكار سياسيّة" على نحو ما تؤكده الخبرة الغربية، بقدر ما تعبِّر عن الواقع الماليزي المركب.

2- الإصلاح السّياسيّ: شغلت ماليزيا موقعًا محوريًا في عملية الإصلاح السّياسيّ، إلّا أنّها تأخذ بالطابع الآسيوي الذي كثيرًا ما يشهد غلبة حزب قائد في ظل هذه التعددية الحزبية، إذ يعدُّ حزب الجبهة الوطنيّة التنظيم القومي القائد في البلاد ويمثل تحالف 14 حزبًا تمثل مختلف العرقيات المتواجدة في البلاد.

3- الانتخابات: وهي من أهم المظاهر الديمقراطيّة لأي دولة، وبسبب التنوع العرقي والإثني والطائفي لماليزيا سعى قادتها قبيل الاستقلال لإنشاء تحالف من أكبر الأحزاب للملايو والصينية والهندية، بما يضمن حالة من الاستقرار والتعايش المشترك تمكِّن الجميع من المحافظة على خصوصيتهم الطائفية والعرقية.وتمكنت الأحزاب المشاركة في ذلك التحالف من تقاسم "الكعكة" بهدوء، ومن حل المشاكلّ الطائفية والعرقية خلف الأبواب المغلقة، بعيدًا عن الإثارة الإعلامية والاستعراضات السّياسيّة.

وقد ساعد النّظام السّياسي ّفي ماليزيا عـلى إيجـاد تعدديـة حزبيـة، وبـذلك نجـد أنّـه يسمح بقيام عدة أحزاب كما يتيح قـدرًا واسـعًا للقـوى السّياسـيّة كلّهـا في الـبلاد لتعـبِّر عـن مواقفها وأهدافها، فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعـايش السـلمي والأمـن والاحـترام المتبادل بين أطراف المعادلـة السّياسـيّة وهـي النتيجـة الطبيعيـة لانتشـار الثقافـة التعدديـة السّياسيّة والعمل على أساسها(إيمان، 2013).

كذلك، إنَّ وجود نظام حكم فيدرالي يجمع 14 ولاية ماليزية وهناك حكومة فيدراليـة مركزية يرأسها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابـات عـلى مسـتوى الدولـة وهـو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات يرأس كلّ منها رئيس الوزراء الـذى يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضـمانات والإجراءات التي تعطى للدولة صبغة مالاوية كالملكيـة ولغـة المـالايو وديـن الدولـة الإسـلام، وتضمن سيطرة المالايو على الحياة السّياسيّة وعلى الخدمة المدنية فضلا عن إعطـائهم بعـض المزايا الاقتصاديّة والتعليمية(السيد، 2015).

ب - الواقع السياسي والتَّحوُّل الديمقراطي لسنغافورة

تُعدُّ سنغافورة أحد الجمهوريات البرلمانيـة التـي تتبـع لنظـام وستمنسـتر للحكومـات البرلمانية والتـي تمثـل مختلـف الـدوائر الانتخابيـة، وبشـكلّ دسـتور سـنغافورة الديمقراطيّـة التمثيلية كنظام سياسي للأمـة، والحـزب الحـاكم في سـنغافورة حـزب العمـل الشـعبي الـذي يهيمن على العمل السّياسيّ في أغلب شؤون الدولة وخاصة البرلمان وفي كـلّ الانتخابـات منـذ الحكم الذاتي الذي حصل عام 1959، وتقع معظم الصلاحيات التنفيذية على عاتق الحكومـة التي يرأسها رئيس الوزراء، ومركز رئيس سنغافورة هو صوري احتفالي أعطي بعض صلاحيات النقض عام 1991 في قرارات رئيسية قليلة مثل استخدام الاحتياطي الوطني وتعيين المناصـب القضائية وهو ينتخب بالتصويت الشعبي، والفرع التشريعي للدولـة هـو البرلمـان (التميمـي ،2004).

أمّا بالنسبة لمؤشرات الديمقراطيّة، اعتبرت الانتخابات من المؤشرات الرئيسة على اعتبار أن الدولة ديمقراطية، ففي سنغافورة ومنذ تعديل قانون الانتخابات البرلمانية عام 1991 أصبحت تجري الانتخابات البرلمانية في سنغافورة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية بنظام الانتخاب الفردي، حيث يتألف البرلمان من أعضاء منتخبين، وممثلي دائرة انتخابية وأعضاء معينين، ويتم انتخاب معظم النواب في الانتخابات العامة على أساس الحاصل على أعلى الأصوات، ولا زال هنالك قوانين وعقوبات في سنغافورة تشمل العقوبة البدنية القضائية على شكلّ الضرب بالعصا، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم مثل الاغتصاب، والعنف، والشغب، وتعاطي المخدرات، وتخريب الممتلكات وبعض جرائم الهجرة. وتفرض سنغافورة عقوبة الإعدام الإلزامية في حالات القتل من الدرجة الأولى والاتجار بالمخدرات وجرائم الأسلحة النارية(منقريوس، 2009).

وأظهر استطلاع أجرته مؤسسة "استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية" في أيلول 2008، أن معظم المستطلعين يعتبرون أن هونغ كونغ وسنغافورة هما أفضل النُّظم القضائية في آسيا، بينما أندونيسيا وفيتنام فيعدَّان أسوأ نظامين(الغرايبة، 2013)

تقيم سنغافورة علاقات دبلوماسية مع 175 دولة،على الرغم من أنها لا تحتفظ بلجان عليا أو سفارات في العديد من تلك البلدان. وهي عضو في الأمم المتحدة الكومنولث والآسيان وحركة عدم الانحياز، ولأسباب جغرافية واضحة، فالعلاقات مع ماليزيا وإندونيسيا هي الأكثر أهميّة ولكن السّياسات الداخلية للدول الثلاث غالبا ما تهدد العلاقات فيما بينهما(الاشعابي، 2016).

كما تتمتَّع سنغافورة بعلاقات جيدة مع العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وتشارك مع الأخيرة في ترتيبات دفاع القوى الخمسة (FPDA)، إلى جانب أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا. وتحتفظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة التي تنظر إليها على أنها قوة استقرار في المنطقة لموازنة القوى

الإقليمية،تؤيد سنغافورة مفهوم إقليمية جنوب شرق آسيا، وتلعب دورًا نشطًا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي أحد الأعضاء المؤسسين. وهي أيضا عضوة في منتدى (ابيك) آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصاديّ التي يتواجد مركز أمانتها العامة في سنغافورة، وتقيم سنغافورة علاقات وثيقة مع سلطنة بروناى ويتواجد لها مرافق تدريب عسكرية هناك (الشرعة، 1999).

ثالثاً: التبادل التجاري لكل من ماليزيا وسنغافورة

أ - التبادل التجاري لماليزيا مع الدول الأخرى

يُعدُّ التبادل التجاري من مؤشرات التّنمية الاقتصاديّة لأي دولة، فهو مقياس لصادرات وواردات الدولة، ويحدِّد قدرة وإمكانية الدولة الاقتصاديّة، وقد انتقلت ماليزيا من تجارة الزراعة إلى تجارة المواد المصنعة، وخاصة الأجهزة الإلكترونية؛ لذلك يعتمد اقتصاد ماليزيا على الصناعات الإلكترونية والكهربائية، وقد تقدَّمت كثيرًا في تقنيات التكنولوجيا الحديثة، ومن أهم صناعاتها أيضًا الصناعات الخفيفة، والصناعات المعدنية، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والسيارات، والأثاث الخشبي.كما تتميز ماليزيا بثرواتها الطبيعة من بترول وغاز طبيعي، وخامات معدنية كالحديد والذهب والقصدير، كذلك تتميز بزراعة المطاط الطبيعي والنخيل والكاكاو والأرز وأشجار الأخشاب وجوز الهند والتوابل.

ومن أهم صادرات ماليزيا إلى العالم الدوائر الإلكترونية المتكاملة، وغازات نفط، وهيدروكربونات غازية، وزيوت نفط غير خام، وزيت نخيل وجزيئاته، وزيوت نفط خام، وغيرها من المنتجات، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات إلى العالم نحو 228. 5 مليار دولار أمريكي عام 2013م، وهي بذلك تحتل المركز 23 من حيث ترتيب المصدرين على مستوى العالم، في العام نفسه.

لقد تمَّ بيع تلك المنتوجات من قبل شركة ماساتشوستس للتصدير بنسبة 13% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من ماليزيا، عام 2013 م، تلتها الصين

بنسبة 13% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من ماليزيا.في العام نفسه. استوردت المملكة العربية السعودية من ماليزيا ما قيمته حوالي50% من إجمالي قيمة واردات الدول المستوردة من ماليزيا، عام 2013م (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية،2013)

أمّا واردات ماليزيا إلى العالم، فقد بلغ إجمالي قيمة واردات ماليزيا من العالم حوالي 3.206 مليار دولار أمريكي عام 2013م،على استعداد لتدويرها من قبل شركات ذات مسؤولية محدودة عن الشركة العالمية للمصانع والمقاولات، ومن أهم الدول المصدرة لماليزيا، الصين في المرتبة الأولى،وقد شغلت الصين بين الدول المصدرة لماليزيا نسبة بلغت 4.16% من إجمالي قيمة الصادرات المصدرة لماليزيا عام 2013م،تلتها سنغافورة نسبة بلغت 3.12% من إجمالي قيمة الصادرات الدول المصدرة لماليزيا في عام 2013 (مركز المعلومات والدراسات، 2015).

ب-التبادل التجاري لسنغافورة مع الدول الأخرى

يقوم الاقتصاد السنغافوري على نظام السوق الحر وهو من الاقتصاديّات الناجحة والمتطورة،حيث تحتل دولة سنغافورة مكانة مرموقة عالميًا وفق التقارير الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات،حيث يحتل الاقتصاد السنغافوري المرتبة الأولى من بين 189 شملها بلدًا تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لكلّ من عام 2012 إلى 2014 والصادر عن البنك الدولي، ويعتمد الاقتصاد السنغافوري اعتمادًا كبيرًا على الصادرات، خاصةً من الإلكترونيات الاستهلاكية، ومنتجات تكنولوجيا المعلومات. ووفق تقرير التجارة العالمي عام2013 الصادر عن منظمة التجارة العالمية، فقد حلَّت سنغافورة في المرتبة الرابعة عشر في الصادرات، والمرتبة الخامسة عشر بالنسبة للواردات حسب القيمة لعام 2012 على مستوى دول العالم، وشكلّت صادرات سنغافورة ما نسبته 2.2 %من إجمالي صادرات العالم، و 2.0 %من إجمالي واردات العالم السلعية.

وقد أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة السـنغافوريّة أنَّ التجارة الخارجية لجمهورية سنغافورة خلال عام 2012 حقَّقت نموًا بنسبة 1.7%مقارنـة مـع عـام 2011، ووصـلت إلى مـا يقـارب 7879. مليـار دولار، وقـد شـكلّت الـواردات مـا نسـبته 48.2%من إجمالي التجارة الخارجية لسنغافورة لعام 2012،والصـادرات الوطنيّـة شـكلّت مـا نسبته 28.9%، أمّا الجزء المتبقي والمكـوَّن مـن إعـادة التصـدير شـكلّ مـا نسـبته229.%مـن إجمالي التجارة الخارجية لسنغافورة خلال2012.

وبلغت قيمة الصادرات الوطنيّـة لسـنغافورة مـا يقـارب 228 مليـار دولارًا أمريكيـا خلال عام 2012 بنمو نسبته 1.3%مقارنة مع عام2011،وتبلغ نسبة الصادرات غـير النفطيـة منها ما يقارب 63%، ووصلت قيمتها إلى 142 مليار دولارًا أمريكيًا، والنسبة المتبقية والبالغـة 37%عبارة عن صادرات نفطية، وقد وصلت قيمة واردات سنغافورة خلال عام 2012 إلى مـا يقارب 380 مليار دولارًا أمريكيًا محقِّقة نموًا3.2%مقارنة مع عام2011، وتبلغ قيمة وارداتهـا من النفط ومشتقاته نسبة 124 مليار دولارًا أمريكيًا، حيث تبلغ نسبتها 32.6 %مـن إجـمالي الواردات خلال عام 2012، وتركَّزت نسبة41.4%مـن واردات سـنغافورة خـلال عـام 2012 في الآلات ومعدات النقل.السلع المصنعة والمصنفة حسـب المـادة شـكلّت مـا نسـبته 6.2%مـن إجمالي واردات سنغافورة خلال عام 2012 (العنانبة،2014).

الخاتمة

لقد شهد عالم اليوم متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام جديد بهياكل جديدة تتضمن أطرًا إقليمية تتفاعل سلبيا أو ايجابيًا تبعًا لطبيعة الالتقاء أو التعارض للمصالح وربما الثقافات والأيديولوجيات.لقد أدركت ماليزيا وسنغافورة وبعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغيرات بنيوية في اقتصاديّاتها بهدف تمكينها من تحقيق التّنمية وتطويرها، ومن ثمَّ تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعًا لمستوى تطورها الاقتصاديّ بدرجة أساسية.

وأنَّ التجارب التنموية لدول مثل ماليزيا وسنغافورة وجنوب شرق آسيا تقدِّم أنموذجًا فريدًا ومتميزًا للمجتمعات النامية،إذ أثبتت هذه الدول تفوقًا كبيرًا عن شعوب آسيا في مسارها نحو التّنمية؛ ممَّا جعلها من بين الدول القلائل التي حقَّقت التّنمية بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى المتقدِّمة في عالم اليوم، وهو ما يعطيها أهميّة خاصة عند مقارنتها بالتجارب التي مرَّت ومازالت تمرُّ بها تلك المجتمعات.

وعند الشروع بعملية التّنمية تبنَّت هذه الدول النمط الرأسمالي الآسيوي في التّنمية. إن هذا المنهج ذو ميزة جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي،من ناحية كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد، هذا فضلًا عن حرية السوق، كما يختلف عن النمط الغربي من ناحية إعطائه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد في حفاظه على القيم الآسيويّة.

إنَّ القيم الاجتماعيّة تؤدي أثرًا بارزًا في نجاح التجربة التنموية الماليزيّة والسنغافورية، وأن كلّ القيم الاجتماعيّة الآسيويّة تصبُّ في وعاءٍ واحدٍ هو خدمة أغراض التّنمية، فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكد أن قيمة الإنسان الآسيوي تتوقف على انتمائه للجماعة،ويتفرَّع عن هذه القيمة سلوكيات النّظام والانضباط والتعاون.

إنَّ الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات صور وأشكال متعددة، وأن هـذا التعـدُّد في الصور والأشكال جاء منسجمًا مع تاريخ الشعوب الآسيويّة وتقاليدها وظروفهـا السّياسـيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وأن الديمقراطية كمفهوم في تطور دائـم يسـتمد حركتـه التطوّريـة من حركة التاريخ التي لا تتوقف.فنجد في كلّ عصر هناك مفهوم للديمقراطية يختلف بدرجة أو أخرى عن المفهوم الذي ساد قبله، ولكن على الرّغم من هذا التعدد والتغير يبقـى جـوهر العملية الديمقراطيّة في ماليزيا وسنغافورة المحور الأساسي التي قامت عليه أساس حكم تلـك الدول، أمّا فيما يخص الديمقراطية اللّيبراليّة، فنرى أنهـا تجربـة في إطـار النّمـوذج الغـربي قـد أنتجت آليات محددة ترسخت واكتسبت استقلالية على الأساس الفلسفي والاجتماعـيّ لهـذا النّموذج والمرتبط بالنظرية الليبرالية.

وبالتالي،فإنَّ عملية التطوّر التنموي في دول ماليزيا وسنغافورة لم تقـتصر عـلى مجـرد عمليات التقدم التقني والمادي، بل امتـدت لتشـمل الترتيبـات المؤسسـية القائمـة، والتنظـيم المجتمعي، والسلوكيات اليومية للأفراد والجماعات، وأن الإنسان هـو جـوهر عمليـة التّنميـة وأداتها الرئيسة،مع المحافظة على القيم الاجتماعيّة.

النّتائج والتّوصيات:

وبعد عمل هذا الكتاب توصّلت إلى عددٍ من النتائج والتوصيات ومن أهمّها ما يلي :

النتائج:

1- أنّ النّظام السّياسيّ لكلّ من ماليزيا وسنغافورة كان له دورٌ فعّال في ترسيخ مفاهيم التّنمية، ومبادئ الديمقراطيّة، وتعزيز القيم اللّيبراليّة، بحيث انتقلت هذه الدُّول من دول تعتمد على قطاع الزراعة إلى دول صناعيّة تختص بالآلات الدقيقة والتكنولوجية.

2- لقد كانت الديمقراطيّة أساس العمل للأنظمة السّياسيّة لكلّ من ماليزيا وسنغافورة، إذ إن التعددية الحزبية، ومسار الانتخابات كانتا عوامل أساسية في رفع نهضة الدولتين.

3- كان الإصلاح السّياسيّ مبدأ رئيسي على المستوى السّياسيّ والاقتصاديّ لكلّ من ماليزيا وسنغافورة، حيث إنّ الإصلاح التعليمي والصحي والتصنيعي كانوا نماذج على مستوى دول جنوب شرق آسيا من النجاح.

4- إنَّ عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى،كما أن لها عوامل اقتصاديّة وسياسيّة ساعدت على نجاحها،وأن ما وصلت إليه ماليزيا هو تدبير وحُسن قيادة الدولة المتمثلة برئيس الوزراء الأسبق (مهاتير محمَّد) الذي قادها في الفترة من عام 1981 إلى2003، كذلك (لي كوان يو) الذي استمرت فترة رئاسته للحكومة السنغافوريّة من عام 1959 إلى 1990.

5- جاءت التّنمية في ماليزيا وسنغافورة ببرامج إنمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية أولًا،والاقتصاديّة ثانيًا فوضعت برامجها بشكلٍ يعطي دفعة قوية للاقتصاد.

6- عالجت ماليزيا وسنغافورة أزمة عام (1997) التي ضربت دول جنوب شرق آسيا بأجندات وطنيّة فرضت من خلالها قيودًا على سياستها النقدية، من خلال إشراف البنك المركزي الماليزي والسنغافوري على دخول وخروج النقد الأجنبي،إذ

ضيَّقت الخناق على خروجه، بينما عملت على جذبه بشتى الوسائل، وفي هذه الأزمة رفضت ماليزيا وسنغافورة اقتراحات صندوق النقد والبنك الدوليين ومساعداتهم وشقَّت طريقها وطنيًا.

7- تُعدُّ تجربة ماليزيا وسنغافورة في مكافحة الفقر من أبرز التجارب التي تكلّلت بالنجاح في دول العالم الإسلامي،فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من (4،52 %)إلى (5،5%)، وهذه نسبة خيالية ولافتة للنظر، واتَّخذت الحكومة فلسفة وسياسة ناجحة جدًّا لمواجهة الفقر.

8- لقد استفادت ماليزيا وسنغافورة من تجربة اليابان في كيفية إعداد الخطط في عملية التصنيع، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية في ماليزيا وسنغافورة من خلال الاستفادة منها في مجال التدريب الصناعي، وبرنامج التبادل الثقافي الذي أتاح الفرصة للماليزيين لدراسة التجربة اليابانية من جوانبها المختلفة.

9- من خلال هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزيّة والسنغافوريّة والتي كانت مهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتشجيع المنتجات مع التركيز على المنتجات الصناعية.

10- تعدُّ ماليزيا وسنغافورة بلد نشيط دائم الحركة،إذ قامت الحكومة بتوفير بيئة العمل المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال حوافز الاستثمار.

11- استطاعت ماليزيا وسنغافورة أن تنهضا برأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تمَّ توجيهها إلى استثمارات فعَّالة مبعثها هو إيمانها بأنَّ سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم.

12- في مجال التعليم، تولَّت الحكومة الماليزيّة والسنغافوريّة مسؤولية تمويل التعليم،إذ حرصت الحكومة على تقديم خدمات التعليم الأساسية مجانًا،وبلغ حجم دعم الحكومة الماليزيّة للتعليم في المتوسط إلى (4،20%) من الميزانية العامة للدولة.

13- اهتمت ماليزيا وسنغافورة بقطاع الصحة واعتبرته يمثل جزءًا رئيسيًا من إستراتيجية التّنمية الشاملة بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصاديّة.

التّوصيات:

على ضوء النتائج أعلاه، يمكن إبداء التّوصيات الآتية كبرامج ودعم للتنمية في كلّ من ماليزيا وسنغافورة، حيث إنَّ التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدولتان هو ضمان أن تصبح العولمة قوة نافعة لسكان العالم كلّه، بدلاً من ترك الملايين منهم ضحايا تخلف حافل بالبؤس. ويجب أن تتبنى قواعد العولمة الشاملة للجميع على قوة السوق وهي قوة عظيمة تُستمد منها عوامل التمكين، ولكن قوى السوق لن تستطيع وحدها أن تبلغ هذا الهدف. وتتمثل بما يلي :

1- على الدولتين الماليزيّة والسنغافوريّة الحفاظ على التنوع العرقي، وأن يكون وجود العرقيات المختلفة أدوات تواصل وليس قطع، واعتبار التنوع العرقي مصدر إنماء لا مصدر هدم.

2- على الدولتين الماليزيّة والسنغافوريّة الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصادات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الدول.

3- على كلّ من الدولتين الماليزيّة والسنغافوريّة الاستفادة من التّنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التّنمية تقوم به ويجني ثمارها.

4- توزيع التّنمية على جميع مكونات الأقاليم داخل كلّ من الدولتين الماليزيّة والسنغافوريّة دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليها لكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني، والهجرة إلى المناطق المعنية بالتّنمية، وتكريس الشعور بالطبقية، وسوء توزيع الدخل.

5- اهتمام كلّ من ماليزيا وسنغافورة بتحسين المؤشرات الاجتماعيّة لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أم من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحِّب السلطات بتوطينهم.

6- على الدول العربية الاقتداء بالدولة الماليزيّة والسنغافوريّة في نهضتهما الاقتصاديّة والتي انتقلت من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي متطور.

7- على الدول العربية أن تنتهج الإصلاحات الحقيقية التي انتهجتها ماليزيا وسنغافورة من خلال الالتزام بالأنظمة القانونية ومكافحة الفساد.

8- على الدول العربية الاستفادة من التجربة الشرق جنوب آسيوية من نقل الخبرات والدراسات للاستفادة من ذلك.

9- على الدول العربية الاستفادة من التنوع الاجتماعيّ والعقائدي والعرقي الذي يعتبر نسيج اجتماعي موحد لدى دول جنوب شرق آسيا، ومجتمع ديمقراطي متجانس يخلق حالة من الاستقرار والثبات.

10- على الدول العربية تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة،التي من شأنها تكوين رأسمال الصناعة المتطورة،ودمج الصناعات المتشابهة منها لتقوية الاقتصاد.

11- البدء بإنشاء صناعات تنتج ما تستورده البلدان العربية من سلع، خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع.

12- التركيز على الصناعات التصديرية،والصناعات ذات القيمة المضافة.

13- تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة.

14- تطوير الصناعات الثقيلة والتركيز على تلك الصناعات الثقيلة التي تعتمد على مواد أولية من داخل البلدان العربية.

من أهم توصيات العنصر البشري

من أهم التوصيات في الدول العربيّة والدّول التي تنمو ببطء نحو التّقدّم، فإنّني ومن خلال خبرتي العمليّة والعلميّة (الأكاديميّة)، أوصي بعدّة مقترحات، ومن أهم تلك المقترحات التّركيز على العنصر البشريّ الذي تقوده دولة كاملة اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وغير ذلك....، فإنّ لهذا العنصر البشريّ (الشّخص) ملكًا كان أو رئيسَ جمهوريّة أو رئيس وزراء، فإنّه هو الذي يقود الدّولة ويسير بها نحو التّقدم ويحوّلها سياسًّا (ديمقراطيّة) واقتصاديًا واجتماعيًّا وصناعيًّا وزراعيًّا، إذ نركّز عليه بعدّة صفات:

أ- القيادة: أي أنّ لديه القدرة على القيادة من حيث عدّة أمور:

1- صدور قرارات قويّة ومناسبة تؤدّي إلى خدمة الدّولة وتقدّمها.

2- عدم التراجع عن هذه القرار.

3- اختيار رجال أصحاب قيادة وكفاءة عالية.

4- الاختصاص: أي اختيار أصحاب المناصب ذوي الاختصاص والكفاءة.

5- التّخلّص نهائيًّا من الواسطة والمحسوبيّة.

6- التّخلّص من القبليّة والعشائريّة والقرابة وأصحاب الجاه والمال في التعيينات وأماكن المسؤوليّة.

7- عدم الانفتاح المحليّ بين المسؤولين وأصحاب الجاه والأموال.

8- التّقليل من مناسبات الدولة.

9- عدم قبول المسؤولين للهدايا والولائم من أفراد الشّعب وبين المؤسّسات مع بعضها البعض.

10-التّركيز على جذب مدرِّبين من الخارج إلى الدّاخل وعدم الإفادات الخارجية التي تنهك أموال الدولة، والانتفاع بأفراد في غير محلّهم وفي أماكن ليسوا أهلًا لها.

ب- القدرة على تشديد وتغليظ العقوبات: أي أن يكون صاحب الولاية قادرًا على إعطاء قوانين قويّة حتّى تحافظ الدّولة على هيبتها، ويُحفظ المال العامّ الخاصّ بهذه الدّولة والتي تكوّن من خلاله قوّة عسكريّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتُحافظ على مصالحها الداخليّة والخارجيّة.

ت- القدرة على الترغيب قبل الترهيب: أي أنّها من صفات القائد الناجح الذي يقود دولته ويعرف كيف يسير بها نحو التقدّم.

ث- عدم التجاوب مع أي قوة ضاغطة في أصغر الأمور وأكبرها.

ج- ومن أهم صفاته أن يكون عاقلًا بالغًا صاحب ضمير، لا يتوانى لحظةً عن قول الحقّ أو العمل به، ويحاول تطبيق عدل السماء في الأرض.

ح- صاحب رؤية: تكون له رؤية قويّة وبديهة ونظرة صائبة تسير بدولته إلى برِّ الأمان والتقدّم والازدهار؛ لتحقيق مصلحة البقعة التي يقطنها هو وأفراد دولته.

خ- قوة اختيار الأشخاص أصحاب المناصب ومدراء المؤسّسات الذين يتمّ اختيارهم عن طريقها، وكلّ شخصٍ يعيّن من قبله في مجال اختصاصه فقط صاحب كفاءةٍ وخبرة وقوّة شخصيّة، يقود مؤسّسته إلى الطريق الصّحيح ليُصَار بها إلى ازدهار الدّولة.

د- الجراءة في التّجارب: أي امتلاك القدرة على خوض التّجارب في الأعمال والمشاريع الاقتصاديّة والعمليّة (الصّناعيّة بجميع أنواعها) والزّراعيّة وأن تكون مخطَّطَة ومعدَّة مُسبقًا من أصحاب الاختصاص، وأن يُصادق عليها. وأن يدعم البحث العلميّ، قبل وبعد هذه التجارب، حيث إنَّها تؤدي إلى النّجاح في المستقبل.

ذ- التّركيز على أوائل الجامعات والمعاهد وعمل رابطة لهم، وندوات بين القادة وبينهم والبحث معهم في مشاريع تخصّ الدّولة، ودمهم وتوفير مخصّصاتٍ ماليَّة وغيرها لدعمهم.

ر- دعم البحث العلمي في العلوم النّافعة، وخاصّة الجانب التّقنيّ، الذي يستحقّ الدّعم.

ز- أن يكون عارفًا مُلمًّا بالعلاقات الدّوليّة، وأنّ هذه العلاقات أساسها المصالح، وأنّ همّه الوحيد مصلحة دولته، وكيفيّة تعامله داخليًّا وخارجيًّا، وهنا نخصّ بالذّكرِ العلاقات الخارجيّة؛ أي علاقة الدّولة التي يقودها مع الدّول الأخرى أساسها المصالح؛ ليُلبِّي مصلحة وطنه وشعبه.

س- القدرة على تطوير دولته سياحيًّا وزراعيًّا وجعلها من أجمل الدّول.

ش- أن يبحث عن أصحاب الإنجازات والخبرات؛ لقيادة مؤسّساتهم؛ ليُصَاروا في دولتهم إلى مصافّ الدّول المتقدّمة.

إذن تتجلّى التّوصيات السّابقة بالعنصر البشريّ (القائد) الذي يربطها بهذا الكتاب، إذ نتحدّث فيه عن أشخاص قادوا دولهم وجعلوها في الصّفوف الأولى عالميًّا، وخاصَّةً السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وجعلوا أفراد دولتهم يعيشون في أمانٍ حقيقيٍّ كاملٍ، ليس أمانًا جزئيًّا يُصار إلى كلامٍ عبثيٍّ على وسائل الإعلام.

حيث إنّ هذا الكتاب احتوى نماذج عن قادة الدّول، وفي صدد ذكرنا أمثلةً، نستذكر منها:

1- مهاتير محمّد الذي قاد ماليزيا وجعلها من أوائل الدّول.

2- لي كوان يو أوّل رئيس وزراء لجمهوريّة سنغافورة.

ونهايةً نتمنّى أن نحدّثكم مستقبلًا عن نماذج أخرى في الشّرق الأوسط؛ كي نصل إلى أمانٍ حقيقيٍّ، يسمو نحو خير الإنسان.

قائمة المراجع

1. إبراهيم،أشرف (2016). كيف استطاعت سنغافورة أن تتحول من قِزمٍ مُقفر إلى مارد اقتصادي عملاق؟ موقع ساسة بوست، 15، كانون الثاني، www.sasapost.com

2. آل إبراهيم، علي عبد الله(2013). الالتزام المسؤول يحقق التقدم،بوابة الشرق الإلكترونية، 7 نيسان، الدوحة، قطر.http://www.al-sharq.com

3. إبراهيم، حسنين توفيق (2013). الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

4. أحمد ثابت(1999). الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

5. أحمد، إيمان فخري (2013). الدور الانمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991– 2010)،الحوار المتمدن، العدد: 4207 ،مصر.

6.إسكربس، إزلاتكو إسكربس (2011). بناء سنغافورة النخبوية، والإثنية، ومشروع بناء الأمة،ترجمة:حازم نهار، عرض:إبراهيم غرايبة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1،أبو ظبي، الإمارات العربية.

7.إسماعيل، إسراء أحمد (2007). تأثير التَّحوُّل الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر.

8. إسماعيل، محمَّد صادق(2014). التجربة الماليزية، مهاتير محمَّد، والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

9.الأشعابي، محمَّد (2016). خمسون عاماً من العلاقات. "مصر" و "سنغافورة".. بدأت بصداقة وعادت بانطلاقة، صحيفة الأهرام المصرية،31 تشرين أول، مصر.

10. أندرسون، جيمس (1998). صنع السياسات العامة، ترجمة: د.عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.

11. إبراهيم،أشرف (2016). كيف استطاعت سنغافورة أن تتحول من قِزمٍ مُقفر إلى مارد اقتصادي عملاق؟ ساسة بوست،15 تموز، مصر.

12. بابكر،أسامة (2010). عندما يكون رأس الدولة مفكراً: مهاتير محمَّد: وسطية إسلامية - نهضة اقتصادية،صحيفة سودالاس،21 آب، السودان.

13. بدران، مارون (2008). تجربة مؤسس سنغافورة الحديثة وباني نهضتها حكاية فرد صنع تاريخ دولة،جريدة القبس الكويتية، 22 تموز، الكويت.

14. بدران، مارون (2008). لي كوان يو: حكاية فرد صنع تاريخ دولة،جريدة القبس الإلكترونية، 3 أيلول،الكويت.

15. بشير،محمَّد شريف (2003). استثمار البشر في ماليزيا،موقع أون لاين

16. بقدي،كريمة (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر.

17 . بلال، ضياء الدين (2017). تجربة سنغافورة وتحديات السودان،صحيفة الوطن القطرية، 8 كانون ثاني، الدوحة، قطر.

18 . تجارب التنمية...سنغافورة نموذجاً (2016). مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 24 أيلول، القاهرة، مصر.

19 .التميمي، سعد علي حسين (2004). تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العراق.

20 .ثابت، ياسر (2014). ماليزيا وسنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم، جريدة الصباح المصرية،11 تشرين أول، القاهرة، مصر.

21.ثابت، ياسر (2017). هكذا تُبنى الأمم. مدونة قبل الطوفان، مكتبة خالدة، 19 آذار، مصر.yasser-best.blogspot.com

22. ثابت،ياسر (2015). سنغافورة.. شعار الأهلية والاستحقاق،صحيفة المستقبل العراقية، 29 كانون أول، بغداد، العراق.

23. جابر، عوض (2008). صنع السياسة العامة في ماليزيا:المحددات والخصائص، من كتاب لمجموعة باحثين،السياسات العامة في ماليزيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر.

24. بن جبارة، عادل (2002). الملكية والانتقال الديمقراطي بالمغرب نحو قراءة مستقبلية، للنسق السياسي بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمَّد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب.

25. جريدة العرب الاقتصادية الدولية (2015). سنغافورة أفضل مكان لممارسة أعمال الاقتصاد في العالم،28 تشرين أول، مصر.

26. جلال، محمَّد نعمام (2010). النموذج السياسي والاقتصادي السنغافوري،صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2960 - الخميس 14 أكتوبر، المنامة، البحرين.

27 .الجيزاوي،أحمد (2016). خواطر اقتصياسية التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية "من المطاط إلى التصنيع"،قناة مصر ثلاثين، 16 كانون ثاني، مصر www.misrtalateen.com

28 .حـاتم سـامي عفيفـي (2003). التكـتلات الاقتصـادية بـين التنظـير والتطبيـق، ط4،جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

29 .الحديثي، عطا الـلـه سليمان (2013). تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، جامعة بغـداد، كليـة التربيـة للبنات،مجلـة كليـة التربيـة، العـدد الثالث عشر،العراق.

30 .الحراثي،ميلاد مفتـاح(2012). التَّحـوُّل والانتقـال الـديمقراطي: النسـق المفـاهيمي ،شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 26 نيسان، المغرب.

31 .الحروب، خالد(2016). سنغافورة ... لماذا نجحت وفشل العرب؟،صحيفة الحيـاة اللندنية،6 تشرين ثاني، لندن.

32 .حسن، سـحر أحمـد (2015). مشـكلة البطالـة وآليـات العـلاج: دراسـة تطبيقيـة مقارنة بينَ حالتي مصر وماليزيا بين 1991- 2013، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 69-70، بيروت، لبنان .

33 .حسين، قاسم (2016). مـن تجـارب الـدول الناجحة،صـحيفة الوسـط البحرينيـة، العدد (5037)، 22 تموز، البحرين.

34 .حياة، سلام (2015). تصـحيح مفـاهيم خاطئـة لمصـطلحات شـائعة،واقع الإعـلام الجديد،wordpress.com

35 .الحياري،إيمان (2017). كم يبلغ عدد سكان ماليزيا،موقع موضـوع،5 شـباط،http:// mawdoo3.com

36 .خالد، عمرو (2017). ثلاث تجارب أثبتت أن التعليم أساس نهضـة الأمم،صـحيفة اليوم الجديد المصرية،17شباط، القاهرة، مصر.

37 .خالـد، فاطمـة منـذر (2016). التجربـة الديمقراطيـة في سـنغافورة وبنـاء الدولـة الحديثة،كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، العراق.

38 .خالقي، علي (2003). رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) "ASEAN" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة،مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الجزائر، الجزائر.

39 .الخطيب،أحمد (2016).سنغافورة والمستثمر الأجنبي،صحيفة مال الاقتصادية،3 تشرين الثاني،الرياض، السعودية.

40 .خليفة،أبو بكر مصطفى (2016). سنغافورة.. قصة بناء دولة عصرية من جزيرة مقفرة إلى أهم المراكز المالية في العالم،4 أيار،صحيفة فسانيا الأسبوعية، طرابلس، ليبيا.

41 .الخولي،أسماء (2015). سنغافورة أمام تحديات داخلية وخارجية لمواصلة النمو الاقتصادي،جريدة العرب الدولية، 14آب، السعودية.

42 .الخولي،أسماء (2016). اقتصاد سنغافورة يتعثر متأثرًا بتباطؤ النشاط الصناعي ،جريدة العرب الدولية،8 حزيران، السعودية.

43 .الداود، عبد المحسن (2006). سنغافورة.. من جزيرة مقفرة إلى لاعب رئيس في نادي الأغنياء، صحيفة الرياض السعودية ، - العدد(13804) ، 10، نيسان، السعودية .

44 .داوود،أحمد (2017). تجارب ثلاث نمور اقتصادية بعد سنوات من الاضمحلال ،موقع اضاءات، 28 أيار. /www.ida2at.com/

45 .الدجاني، هشام (2007). لي كوان يو، قصة سنغافورة، نقله إلى العربية: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض.

46 .الدخيّل، عزام بن محمَّد(2014). سنغافورة قصة نجاح استثنائي،موقع عامر بن محمَّد الدخيل، مكة، السعودية.

47 .درج ، علي أحمد(2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً،مجلة جامعة بابل- العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد(23)، العراق.

48 .دسوقي، عبد العليم سعد سليمان(2016).ي كوان يو... صانع معجزة سنغافورة الاقتصادية،جريدة الوقائع المصرية،3 كانون ثاني، سوهاج، مصر.

49 .الدعجة، هايل ودعان(2004). مفهوم التَّحوُّل الديمقراطي،صحيفة الرأي الأردنية، 21 تشرين الثاني،عمان، الأردن.

50 .الردادي،عبد الله (2017). جاذبية الاستثمار الأجنبي،جريدة العرب الدولية، العدد (14041)، السعودية.

51 .الزميع، علي فهد(2009). تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت، في مجموعة مؤلفين لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

52 .السعد، محمَّد نجيب (2014). من تجارب الشعوب.. قصة النجاح الماليزية ،صحيفة الوطن العُمانية، 1 شباط ، رقم العدد 12425،مسقط، عُمان.

53.سكيافينزا، مات (2015). الإرث الأسطوري للزعيم السنغافوري لي كوان يو،مجلة نون بوست، 23 آذار، مصر.

54 .السقاف، رائد (2014). شروط النهضة ومعجزة سنغافورة، مجلة الأسرة والتنمية،2 كانون ثاني، اليمن.

55.السلاموني،هاني (2015). تجربة سنغافورة في التنمية الاقتصادية،صحيفة المصري اليوم،4 نيسان، مصر.

56.سليم، أحمد السيد (2007). مؤسسات صنع السياسة الخارجية، في: جابر عوض سعيد "السياسة الخارجية الماليزية "، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

57.سليم، محمَّد السيد(1999). الإسلام والتنمية في ماليزيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،مصر.

58.سمير،أحمد (2010). جمهورية سنغافورة،المنتدى الرسمي لطلاب قسم الجغرافيا جامعة طنطا، 12آذار، مصر.

59.السيد،حسن محمَّد سلامة (1997). التَّحوُّلات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

60.السيد،مي(2015).لي كوان يو.. الأب المؤسس لدولة سنغافورة المستقلة! . 23، حزيران، مصر.https://www.arageek.com

61.السيد، مي (2015). محاضير محمَّد.. الطبيب الذي قاد الأمة الماليزية نحو حضارتها،مجلة أراجيك، تاريخ النشر: 14 حزيران، لبنان.

62.الشامي، رحاب (2016). سنغافورة من أخطر بقاع الأرض إلى أغنى ثالث دولة في العالم،جريدة البوابه المصرية، 30 تشرين أول،مصر.

63.الشرعة، علي عواد (1999). لآسيان وتجربة التعاون الإقليمي،المجلة الجزائرية في الانثربلوجيا والعلوم الاجتماعية،الجزائر.

64.الشرقاوي، محمَّد (2012). النظام السياسي في ماليزيا،الشركة العربية للسياحة،20 أيار، ماليزيا .

65.شريف، بشير، محمَّد (2003).؟ استثمار البشر في ماليزيا،موقع أون لاين.

شعيب، مختار (2015). كيف تنهض الأمم؟ أسرار التقدم،صحيفة الأهرام المصرية، 6 آذار، السنة 139 العدد (46902)، القاهرة، مصر.

66.شكر، عمر حامد (2011). السياسة الخارجية لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تجاه المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

67.الشـمري، جاسـم (2010). كيـف يحكـم ملـك ماليزيا،شـبكة الـدفاع عـن السـنَّة ،السعودية.

68. الشنيطي، عمر(2015). سـبعة دروس مسـتفادة مـن تجربـة سـنغافورة، جريـدة الشروق، 19 أيلول، مصر.

69.شـنين، مصـعب(2013). أثـر الاسـتقرار السـياسي عـلى التنميـة في الجزائـر، رسـالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

70.صالح، محسن(2015) النموذج السـياسي المـاليزي وإدارة الاختلاف،مركـز الجزيـرة للدراسات، 1 كانون ثاني، الدوحة، قطر.

71.صالح، زهرة (2016). صناعة القـرار السـياسي،معهد البحـرين للتنميـة السياسـية، المنامة، البحرين.

72.الصالح، عاصم (2014). سـنغافورة قصـة مذهلـة في التنميـة المسـتدامة، صـحيفة الوطن، 5 آب، دبي، الإمارات.

73.صالح، محسن (2012). النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيـرة للدراسات، 13 تموز، الدوحة، قطر.

74.صالح، حسن محمَّد(2008). النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيـات ومعـالم التطـور الاقتصـادي، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية.

75.صالح، ماجـدة عـلي (2005). البُعـد الاجتماعـي في النمـوذج المـاليزي للتنميـة، في كمال المنـوفي وجـابر عـوض (محـرِّران)، النمـوذج المـاليزي للتنمية،جامعـة القـاهرة، برنـامج الدراسات الماليزية، مصر.

76.الصاوي، عبد الحافظ(2011). التجربة الماليزية،مركز الجزيرة للدراسات، 10 تشرين أول، الدوحة، قطر.

77.الصائغ، جعفر(2017). هل بإمكاننا أن نفعل ما فعله السنغافوريون؟ صحيفة الوسط البحرينية، العدد: 5272، 12 شباط، البحرين.

78.صباغ، عماد (2007). سنغافورة: كيف أصبحت "معجزة آسيا الاقتصادية"؟ معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، 1كانون ثاني، واشنطن.

79.صحيفة البيان الإماراتية (2001). سنغافورة قصة الانتقال من العالم الثالث إلى الأول، 22 نيسان، الإمارات العربية.

80.صحيفة الوسط البحرينية (2006). صندوق النقد يرى مخاطر محدقة بالنمو والبنك الدولي ينتقد سنغافورة،العدد 1471، 16 أيلول، البحرين.

81.صندوق النقد الدولي(2015). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل. واشنطن .

82.طارق،محمَّد وآخرون (2011)،الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 1،الجزائر.

83.طرابيك، أحمد عبده (2015). مسيرة الاقتصاد الماليزي نحو التطور ،موقع أقلام وكتب، 1 تشرين الأول. http://pensandbooks.com

84.طلحاوى، فاطمة الزهراء(2014). سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا، جامعة أدرار، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر.

85.الطيب، حسونة (2014). سنغافورة بلد صغير وشعب يرسم مساراً اقتصادياً نحو العالمية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 3كانون ثاني، الإمارات العربية.

86.العال، حسن (2004). إصلاح سوق العمل وإعادة الثقة إلى الاقتصاد.. تجربة سنغافورة مثالاً، صحيفة الوسط البحرينية، 10 تشرين ثاني، البحرين.

87.عبـد الحي،وليـد(2016). كيـف نهضـت سـنغافورة؟ موقـع ساسـة بوسـت،30 أيار،مصر.www.sasapost.com

88.عبد الحي، وليد (1993). الدراسات المسـتقبلية في العلاقـات الدوليـة، دار تينمـل، مراكش، المغرب.

89.عبد الرحمن، حاج إبراهيم (2011).مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خـلال أفكار محمَّد مهاتير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،الجزائر.

90.عبد الرحمن، مصطفى (2016). التجربة الماليزية، صحيفة لوسيل ، دار الشرق، 22 أيلول،مصر.

91.عبد الرحمن، مصطفى (2016). سنغافورة.. من جزيرة الفقر إلى أغنى دول العالم، بوابة الشرق الإلكترونية، 28 كانون ثاني، الدوحة، قطر.

92.عبد الرحمن، نصر (2015). ما هي الليبراليـة الجديـدة؟ تعريـف مخـتصر، موقـع ساسة بوست، 10 شباط، مصر. www.sasapost.com

93.عبد الرزاق،علي (2008)،التجربة الماليزيـة في التنميـة الإنسـانية، بحـث مقـدم إلى جامعة عين شمس،مصر.

94.عبـد السـلام، محمَّـد (2015). سـنغافورة العاصـمة واجهـة مشرقـة لقـارة أسـيا، هوتكورسيس إنترناشونال، 25 آذار،لندن.

95.عبد الصادق، رنا (2017). تعرف على التجارب الناجحة والفاشـلة لصـندوق النقـد عالميًا، إقتصاد مصر،24 آب،صحيفة التحرير،مصر.

96.عبـد العزيـز، ميرفـت (1997). العلاقـة بـين الديمقراطيـة والتنميـة في ماليزيـا وسـنغافورة مـن كتـاب لمجموعة باحثين (العلاقة بين الديمقراطيـة والتنميـة في آسـيا)،مركـز الدراسـات الآسـيوية، جامعة القاهرة، القاهرة.

97.عبد العظيم، حمد جمال (2003).التَّحوُّل لـديمقراطي في الصـين، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،مصر.

98.عبد العظيم،عادل (2000). استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا،المعهد العربي للتخطيط،الكويت.

99.عبد الفضيل، محمود (2000). العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت.

100.عبد الله، مبارك مبارك أحمد (2006) التغير في القيادة السياسية والتَّحوُّل الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

101.عبد المحسن، عدنان فرحان(2013). دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا أنموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(32)، مجلد (8). جامعة البصرة، العراق.

102.عبد الناصر، وليد محمود (2015). لي كوان يو والدروس المستفادة، صحيفة الحياة السعودية،27 مارس، السعودية.

103.عبد الواحد عبد الرحيم (2007). مهاتير محمَّد.. عاقل في زمن الجنون، ميديا هب للنشر، دبي، الإمارات العربية.

104.عبد الواحد، عبد الرحيم (2003). مهاتير محمَّد بعيون عربية وإسلامية، ط1، دار الأجواء للنشر، الإمارات العربية.

105.عبد الحليم، سميحة (2011). النهضة الماليزية ومهاتير محمَّد...كيف حقق ذلك؟، جريدة الشعب المصرية، القاهرة، مصر.

106.العبيدي، سمير عبد الرسول (2008). مهاتير محمَّد- الأنموذج والتجربة، مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،السنة 15،العددان 43- 44، مصر.

107.علاوي، سامر (2013). انتخابات 2013: ماليزيا واحتمالات تغيير قواعد اللعبة، مركز الجزيرة للدراسات، 1 آذار، قطر.

108.علي، سمير زين العابدين (2017). التجربة السنغافورية وكيفية الاستفادة منها، جريدة شباب مصر،7 آب، القاهرة، مصر.

109.علي، أبو علاء محمَّد (2007). صندوق النقد الدولي ودوره في توسيع مفهوم العولمة الاقتصادية، مركز الأبحاث والدراسات الاجتماعية، الجزائر.

110. علي،عبد الرزاق(2008).التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، بحث مقدم إلى جامعة عين شمس،مصر.

111.علي، محمود (2016).صندوق النقد.. ماذا فعل في اقتصاديات الدول؟ موقع البديل، القاهرة، مصر. www.elbadil.com

112.عمر،أبو الحسن بشير(2014). حول مستقبل مسار التَّحوُّل الديمقراطى في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحال، الحوار المتمدن-العدد: 4564،4 أيلول، مصر.

113.العنانبة، أحمد محمَّد (2014). دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة، وزارة الاقتصاد الإماراتية،13 كانون ثاني، الإمارات العربية.

114.العنبور،علي خضير(2009). السلم والتضامن،ماليزيا: تجربة في التعايش الديني والثقافي، مجلة تضامن، العدد (9). المجلس العراقي للسلم والتضامن،1 أيلول، العراق.

115.العوض، سيف الدين حسن(2008). الانتخابات الماليزية بعيون سودانية ،السودان موقع سودانيز أون لاين. http://sudaneseonline.com/c

116.عيسى، عبد الله (2014). عندما بكى الرئيس، موقع دنيا الوطن،3 أيار، رام الله، فلسطين.www.alwatanvoice.com

117.الغرايبة، إبراهيم (2013). بناء سنغافورة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 آب، قطر.

118.الغرايبة، إبراهيم (2013). سنغافورة ودروس التقدم بلا موارد، صحيفة الغد الأردنية، 28 آب، عمان، الأردن.

119.غلاب، محمَّد السيد (1979). البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

120.غليون، برهان (1994). حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

121.فتحية،بناني (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمَّد بوقرة - بومرداس،الجزائر.

122.فجر، عبد القادر شيخ(2004). التعايش السلمي في ماليزيا، مركز الجزيرة للدراسات، 4 حزيران، الدوحة، قطر.

123.فضلي، نادية فاضل عباس (2010). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 ، مجلة الدراسات دراسات دولية، العدد(54)،العراق.

124.الفهداوي، فهمي خليفة (2014). السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

125.فؤاد، مها (2017). بناة المستقبل والتنمية،أكاديمية "بناة المستقبل" الدولية، 14،أيار، القاهرة، مصر.

126.فوزي، رامي السيد(2011).دور الدولة في التنمية:دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

127.قبوري، عاطف (2014). بعض ملامح التجربة التعليمية في سنغافورة، نادي الكتاتيب للقراءة بمكة المكرمة، 7 تشرين أول، السعودية .

128.قدورة، رائد محمَّـد (2016). التجربـة الماليزيـة في التنميـة، هـافينغتون بوسـت إنترناشونال، 21 كانون ثاني، إسطنبول، تركيا.

129.القصاص، محمود (2003). مهاتير محمَّد: من شاب متمرد إلى بطل قومي، شبكة البي بي سي، 3 تشرين ثاني،لندن.www.news.bbc.co.uk

130.القصبي عبد الغفار رشاد (2006). التطور السياسي والتَّحوُّل الديمقراطي، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، القـاهرة: مكتبـة الآداب بحـرم جامعـة القـاهرة، مصر.

131.قمورية،أمين (2017). كنوز بحر الصين الجنوبي... تستدرج الحرب، صحيفة النهار اللبنانية، 7 شباط، لبنان.

132.قنديل،محمَّـد مختـار (2012) . دور المجتمـع المـدني في التَّحـوُّل الـديمقراطي في مصر، الحوار المتمدن، العدد: 3925، 28 تشرين ثاني، مصر.

133.الكناني، جمعان (2014).ماليزيـا تـدعو المطـورين العقـاريين السـعوديين لإنشـاء مليون وحدة سكنية، صحيفة الرياض،25 نيسان، العدد 16710، مكة المكرمة، السعودية.

134.لطفـي، وفـاء(2006). السياسـات التنمويـة في ماليزيـا، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، جامعة القاهر ، مصر.

135.اللوات، حيدر بن عبدالرضا(2017).ماليـزيا وتحقيـق النمـو الاقتصـادي، جريـدة عُمان، مسقط، عُمان.

136.لي كوان يو(2005)، مـن العـالم الثالـث إلى الأول- قصـة سـنغافورة 1965-2000، ترجمة: معين الإمام، العبيكان للنشر، ط1، الرياض، السعودية.

137.لي كوان يو(2007). من العـالم الثالـث إلى الأول "قصـة سـنغافورة" 1965-2000، الطبعة الثانية، ترجمة: معين الإمام،مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

138.مارتينيز، إليزابيث (2014). ما هي الليبرالية الجديدة.. تعريف مختصر، موقع قراءات، ترجمة: نصر عبد الرحمن،السويد.www.qira2at.com

139.ماضي، عبد الفتاح (2007). متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟، مركز الجزيرة للدراسات، 28 آذار، الدوحة، قطر.

140.مبروك ، هدير نبيل محمَّد(2016). القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009 – 2016"،المركز الديمقراطي العربي، مصر.

141.مجلس حقوق الإنسان (2009).تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان: ماليزيا، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة، جينيف.

142.محمَّد،زيدان (2013). دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر،دراسة مقدَّمة إلى جامعة الشلف،الجزائر.

143.محمَّد، محاضير(2004). موسوعة رئيس وزراء ماليزيا (محاضير محمَّد)، دار الكتاب المصري القاهرة، مصر.

144.محمود، الإمام محمَّد (2017). تجارب تنموية إسلامية ناجحة.. ماليزيا، موقع إسلام أون لاين، 16 نيسان،مصر. www.islamonline.net

145.محمود، نورس أحمد (2017).التعليم في الإقليم،1 آذار، قناة (ا.ر.ت).http:// www.nrttv.com

146.المرشدي،أكرم، ورجب، سامي (2013). مهاتير محمَّد: أحذر من توجيهات "صندوق النقد".. وماليزيا تعاملت معه بحذر، صحيفة الوطن المصرية، 19 أيار، مصر.

147. مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية (2016) . تجارب التنمية... لسنغافورة نموذجاً، 24 أيلول، القاهرة، مصر.

148.مركز الجزيرة للدراسات (2015). لي كوان يو، 29 آذار، الدوحة، قطر.

149.مركز المعلومات والدراسات (2015). العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وماليزيا، قطاع الشئون الاقتصادية، السعودية.

150.المري، علي سعيد صميخ (2006). التَّحوُّل الديمقراطي في دولة قطر، 1995-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

151.مسعد، نفين عبد المنعم (1988). الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

152.مصطفى،إبراهيم(2017). ماليزيا. خالفت صندوق النقد فنجحت.. ونحن غرقنا في التعويم، جريدة البورصة المصرية، 26 كانون ثاني، القاهرة، مصر.

153.مطاوع، نادية(2011). التجربة الماليزية.. نموذج للنهضة التعليمية، صحيفة الوفد المصرية، 18 أيلول، مصر.

154.مقاوسي، ليحة(2010). نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.

155.مقلد، إسماعيل. (1982).نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، الكويت.

156.منارة، جمال (2013). التجربة الماليزية بداية لانتعاش اقتصادي أم دعاية إعلامية؟ شبكة الإعلام العربية، 20 أيا،مصر.

157.منصور، أشرف(2008).الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، مصر.

158.منقريوس، مراد (2009). سنغافورة.. سر النجاح، معهد الجزيرة للدراسات،24 نيسان، الدوحة، قطر.

159.المنوفي، كمال وعوض، جابر (2005). النموذج الماليزي للتنمية، جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية. مصر.

160.المهيني، ممدوح (2015). رحيل الزعيم الذي صنع بلدا بشوارع نظيفة دون علكة، معهد العربية للدراسات، 24 آذار، الإمارات العربية.

161.مؤمن، زيزة (2002). إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، المغرب.

162.ميتكيس، هدى (2010). الإصلاح السياسي في ماليزيا، في د.هدى ميتكيس، ود.حسن بصرى (محرران)، قضايا الإصلاح في ماليزيا، (جامعة القاهرة،برنامج الدراسات الماليزية)، مصر.

163.نجيم مزيان (2014). أشكال الانتقال الديمقراطي، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، 38أيار، الرباط، المغرب.

164.نصر عبد الحميد (2015). ما هي الليبرالية الجديدة؟، مجلة ساسه بوست، 10 شباط،مصر.

165.نصر، محمَّد (2012) قصة انفصال سنغافورة عن ماليزيا، مجلة طريق الإسلام، 9 تموز، الرياض، السعودية.

166.بن هدنة، ليلى (2015). لي كوان يو قائد النهضة في سنغافورة،مؤسسة دبي للإعلام 24 نيسان، دبي، الإمارات.

167.هدير نبيل،ومبروك محمَّد، (د.ت). القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009 – 2016"، المركز الديمقراطي العربي، مصر

168.وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (2013). مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، السعودية. /www .mep.gov.sa

169.اليوسف، يوسف خليفة (2011). دروس وعبر تنموية: تجربة سنغافورة،موقع دار السلام. www.Darussalam.ar

المراجع الأجنبية

1- Allison،Graham، (2015). Lee Kuan Yew: Lessons for Leaders from Asia's. Grand Master. Cnn

2-Anak Jayum Jawan، (2003). Malaysian Politics and Government (Shah Alam-Malaysia: Karisma Publications.

3-Azeem fazwan Ahmed Farouk، (2011). The Limits of Civil Society in Democratising the State: The Malaysian Case، Published by: School of Social Sciences، University of Sains Malaysia، Vol. 29، No. 1، Malaysia

4-Constitution of Malaysia States(2010). Chapter–Distribution of Legislative Powers، Article Number 39 and 43. Retrieved from URLL:// hhp://C0NFINDER.richmond.edu/docs/ Malaysia

5-David، Held، (2000). Key Debates. Global Democracy، (London: Routledge).

6-Heather Deegan، (1994). TheMiddle East and Problems of Democracy، New york: Lunne Rienner publisher،Inc.

7-Heufers، Rainer (2002). The Politics of Democracy in Malaysia، ASIEN،Lee.Edwin (2008) ،. Singapore: The Unexpected Nation،Institute to Southeast Asian Studies، Singapore.

8-Raja Ali Haji ibn Ahmad، (1982). Tuhfat al-nafis، Trans. Matheson and B. W. Andaya، Kuala Lumpur.

9-Sprout، H.، (1982). Environment in the Study of International Politics، in James، Rosenau International Politics and Foreign Policy، Londres، Frances Pinter.

10-Tatu Vanhanen،(1995).The Process of Democratization، A Comparative Study، (Washington: Mass، MIT Press

11-Trading Economics، (2017). Malaysia GDP Annual Growth Rate 2000-2017،DepartmentStatistics of Malaysia 18، august ،Malaysia.

الفهــرس

الموضوع	الصفحة
التمهيد	7
الفصل الأول	9
المبحث الأول: التّحوّل الديمقراطيّ	11
أولًا: مؤشرات التّحوّل الديمقراطيّ	11
ثانيًا: مراحل التّحوّل الديمقراطيّ	12
ثالثًا: توظيف النظريات	17
الفصل الثّاني	25
المبحث الأول:لمحة عن طبيعة النّظام السّياسيّ في ماليزيا وسنغافورة	27
أولًا: شكلّ طبيعة النّظام السّياسيّ في ماليزيا وسنغافورة	27
ثانيًا: التّكوين الاجتماعيّ والديمغرافيّ لماليزيا وسنغافورة	32
ثالثًا: طبيعة وشكلّ النّظام السّياسيّ لكلّ منهما	36
المبحث الثّاني: دور القيادة في النّهضة لكلّ من ماليزيا وسنغافورة	39
أولًا: دور قيادة ماليزيا على المستوى السّياسيّ	39
ثانيًا: دور القيادة الماليزيّة والسنغافوريّة الاقتصاديّ	43
ثالثًا: دور القيادة الماليزيّة على المستوى الاجتماعيّ	48
المبحث الثّالث: دوائر صُنع القرار في البلدين	55
أولًا: آلية صنع القرار في كلا البلدين	55
ثانيًا: المؤسّسات الرسميّة	57
ثالثًا: المؤسّسات غير الرسميّة	61
الفصل الثّالث	67
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة	69

أولًا: واقع التّنمية الاقتصادية في كلّ من ماليزيا وسنغافورة	69
ثانيًا: مؤشّرات التّنمية الاقتصادية في ماليزيا وسنغافورة	74
ثالثًا: العوامل الدّاعمة لعمليّة التّنمية في ماليزيا وسنغافورة	77
المبحث الثّاني: الاقتصاد الماليزيّ والسنغافوريّ على مستوى العالم	83
أولًا: واقع الاقتصاد الماليزيّ بالأرقام	83
ثانيًا: واقع الاقتصاد السنغافوريّ بالأرقام	86
ثالثًا: العلاقات الاقتصاديّة بين ماليزيا وسنغافورة	91
المبحث الثّالث: تحدّيات التنمية في كلّ من ماليزيا وسنغافورة	95
أولًا: تحديات التنمية في ماليزيا	95
ثانيًا: تحديات التنمية في سنغافورة	97
ثالثًا: شروط المؤسّسات الاقتصاديّة الدّوليّة على ماليزيا وسنغافورة	99
الفصل الرابع	103
المبحث الأول: تجربة التّحوّل الديمقراطيّ لكلّ من ماليزيا وسنغافورة	105
أولًا: الدّوافع والأسباب للتحوّل الديمقراطيّ في الدولتين	105
ثانيًا: دور القيادتين في التحوّل الديمقراطيّ	109
ثالثًا: الإصلاحات السّياسيّة في ماليزيا وسنغافورة	115
المبحث الثّاني: أثر التّحوّل الديمقراطيّ في التّعليم والاستثمار والتّصنيع	121
أولًا: في مجال التّعليم	121
ثانيًا: في مجال الاستثمار	126
ثالثًا: القطاع الصناعيّ	130
المبحث الثالث: الإنجازات التي حقّقها التّحول الديمقراطيّ في كلّ من ماليزيا وسنغافورة	137
أولًا: الإنجازات على المستوى الاجتماعيّ والسّياسيّ والتّجاريّ	137

ثانيًا: الواقع السّياسيّ والتّحول الديمقراطيّ	141
ثالثًا: التّبادل التّجاريّ لكلّ من ماليزيا وسنغافورة	145
الخاتمة	149
النتائج والتوصيات	151
قائمة المراجع	161
المراجع الأجنبية	179





شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

ISBN 978-9923-27-065-3